من عيون التراث العربي

سحالة الطرف

في

الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف

للإمام فخر الدين الرازي
المتوفى ٦٠٦ هـ

تقديم وتحقيق
أ. د. محمد محمد فهمي عمر
الأستاذ في جامعة الأزهر
والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع

ح مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، ١٤٢٧هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الرازي، فخر الدين
ساحرة الطرف في الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف : من عيون التراث العربي / فخر الدين الرازي ؛ محمد محمد فهمي عمر. — المدينة المنورة، ١٤٢٧هـ
١٣٢ ص ؛ ١٧×٢٤ سم
ردمك : ٣-٠-٩٧٥٧-٩٩٦٠
١- الاستعاذة ٢- الادعية والأوراد ٣- البسملة أ. عمر، محمد محمد فهمي (محقق) ب. العنوان
ديوي ٢٢٧,٦ ١٤٢٧/١٧٢٣
رقم الإيداع : ١٤٢٧/١٧٢٣
ردمك : ٣-٠-٩٧٥٧-٩٩٦٠

الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

DAR AL ZAMAN LIBRARY FOR PUBLISHER & DISTRIBUTION
مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع

Saudi Arabia - Madina Munawara - Al-Sitteen Road
Tel: 8366666 - Fax: 8383226 P.O. Box: 1556
Al-Deyafa St. Ext. Abazar St. Tel: 8344946 / 8362993
website: www.daralzaman.com
email : zaman@daralzaman.com

المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة - شارع الستين
هاتف ٨٣٦٦٦٦٦ - فاكس ٨٣٨٣٢٢٦ ص ب ١٥٥٦
فرع الضيافة - إمتداد شارع أبا ذر هاتف ٨٣٦٢٩٩٣ - فاكس ٨٣٤٤٩٤٦
موقعنا على الإنترنت: www.daralzaman.com
البريد الإلكتروني: zaman@daralzaman.com

من عيون التراث العربي

سُحاةُ الطَّرْف

في

الاسْتِعاذَةِ والبَسْمَلَةِ والاسْمِ والفِعْلِ والحَرْفِ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب، ولم يجعل له عوجا، سبحانه علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، وأصلى وأسلم على إمام المرسلين سيدنا محمد أفصح العرب منطقاً، وأقومهم لسانا، وأعرفهم بيانا، وعلى آله وأصحابه، وأتباعه إلى يوم الدين .

وبعد :

فلقد كانت العربية - مُذ وجدت - عزيزة على أهلها، أثيرة لديهم، فكانت موضع عنايتهم، ووسيلة تفاخرهم، حتى كان مَنْ يتفوق فيها عيداً لذويه وأهله، وفخراً لعشيرته وقبيلته، ثم أكرمها الله - عز وجل - بالقرآن الكريم، فأنزله بلسان عربى مبين، فعزز مكانتها، وأعلى شأنها، وزادها فى النفوس عزة وتقديسا، وغدت لَمنْ آمن لغة كتاب ودين، ولمن لم يؤمن آلة تحدٍ ودليل إعجاز .

ولقد عكف السلف الصالح على لغتهم، وبذلوا فى خدمتها جهوداً مخلصة ومتواصلة تستحق منّا كل إجلال وإكبار، وكان لهم فى ميدانها أعمال جليلة ما تزال آثارها شاهدة عليها، وناطقة بما كانوا عليه من صبر وأناة، ونفاذ بصيرة فيما يتصل بها .

والإمام فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشىّ الرازىّ المتوفى (سنة ٦٠٦ هـ) أحد هؤلاء الأعلام المبرزين فى شتى العلوم، فهو من أفضل علماء عصره فى الفقه، وعلوم اللغة، والمنطق، والتفسير، والمذاهب الكلامية، ومن أبرع أهل زمانه فى الطب والحكمة .

ولقد شاع فضله، وملأ البقاع بعلمه، فأمَّه الطلاب من كل بلد وصقع يتلقون العلم عنه، ويغترفون من علومه ومعارفه .

وتفسيره «مفاتيح الغيب» أو "التفسير الكبير" نال شهرة واسعة بين العلماء ، إذ يمتاز على غيره بالأبحاث الفياضة فى شتى العلوم والمعارف ، فهو موسوعة نحوية وبلاغية وأصولية وفقهية وكلامية ، كما كان يكثر من الاستطراد فى العلوم الكونية والرياضية والفلسفية .

يقول صاحب كشف الظنون : " إن الإمام فخر الدين الرازى ملأ تفسيره بأقوال الحكماء ، والفلاسفة ، وخرج من شئ إلى شئ ، حتى يقضى الناظر العُجب "[(١)] .

ورسالته اللطيفة التى سماها " ساحرة الطرْف فى الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف " جمع فيها الكثير من المسائل والنكت العظيمة الشأن وعرضها بأسلوب سهل رشيق وقد وفقنى الله - تعالى - فعثرت على نسخة خطية فريدة لهذه الرسالة فى مكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج تحت (رقم ٦٨) نحو ، وإن كانت كتب التراجم التى ترجمت للإمام فخر الدين الرازى لم تشر لهذه الرسالة من بين مؤلفاته ، وقد وضعت مباحث هذه الرسالة فى مقدمة تفسيره الكبير المعروف بـ " مفاتيح الغيب " فى الجزء الأول (ص ٤٥ : ٦٦) (طبعة بيروت) .

ولَما كانت هذه الرسالة قد تضمنت الكثير من الفوائد النحوية واللغوية فيما يتعلق : بالاسم والفعل والحرف بالإضافة إلى الاستعاذة والبسملة آثرت أن تخرج محققة التحقيق العلمى الدقيق ؛ لتكون فى متناول الباحثين والدارسين .

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ،،،

أ.د/ محمد محمد فهمى عمر

(١) كشف الظنون لحاجى خليفة ١ / ٢٣٠ ، ٢٣١ ، وينظر : مقدمة التفسير الكبير ١ / ٧ - طبعة دار إحياء التراث العربى - بيروت ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م - الطبعة الثانية .

تقديـــم

الإمام فخر الدين الرازى : حياته وآثاره .

١ - نشأته وثقافته :

اســـــمه : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين القرشىّ البكرىّ الطَّبَرَستانى الأصل ، والشافعى المذهب (١) .

لقبـــــه : لُقِّب بالإمام فخر الدين ، وكان علماء الأصول إذا نقلوا عنه قالوا : قال الإمام ، أو عند الإمام ، وإذا قالوا ذلك دون ذكر اسم بعده لم يريدوا غيره فى كل عباراتهم وكتبهم .

مولده ونشأته : وُلد فى الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة ثلاث أو أربع أو خمس وأربعين وخمسمائة بالرَّى (٢) .

ونشأ فى رحاب والده الإمام ضياء الدين خَطِيب الرى صاحب الإمام البغوىّ (٣) ، وكان يُنعت بوالده فيقال له : ابن خطيب الرىّ (٤) ، واشتغل على أبيه إلى أن مات ، ثم قصد الكمال السمعانى ، واشتغل عليه مدة ، ثم عاد إلى الرى ، واشتغل بالعلوم والحكمة ، فقرأ الحكمة ببراعة على مجد الدين الجيلى ، وكان مجد الدين هذا من أعلام زمانه ولَما طُلب مجد الدين إلى بلدة (مُراغة) ليدرس

---

(١) تنظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ٤ / ٢٤٨ : ٢٥٢ ، طبقات السبكى ٥ / ٣٣ : ٤٠ ، البداية والنهاية لابن كثير ١٣ / ٥٥ . ٥٦ ، والنجوم الزاهرة ٦ / ١٩٧ ، ١٩٨ ، وسير أعلام النبلاء ٢١ / ٥٠٠ ، ٥٠١ ، وكشف الظنون ٢ / ١٦١٥ ، وطبقات الشافعية للأسنوى ٢ / ٦٠ ، وهدية العارفين ٢ / ١٠٧ ، ومقدمة التفسير الكبير (طبعة بيروت) ١ / ١٠ : ٢٠ .

(٢) الرَّى : مدينة مشهورة بينها وبين نيسابور (١٦٠ فرسخاً) . ينظر : معجم البلدان ٢٠ / ٨٩٢ .

(٣) هو الشيخ الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوى الشافعى المفسر ، صاحب التصانيف كـ "شرح السنة" ، و"معالم التنزيل" ، و"المصابيح" وغيرها . ينظر ترجمته فى : سير أعلام النبلاء ١٩ / ٤٣٩ ٤٤٣ .

(٤) ينظر : مقدمة التفسير الكبير ١ / ١٠ .

فيها صحبه فخر الدين الرازى إليها ، وكان إذ ذاك صغيراً ، وقرأ عليه مدة طويلة فى الكلام والحكمة .

واشتغل فخر الدين الرازى فى مبدأ حياته بالفقه ، ثم بالعلوم الحكمية ، وتميز حتى لم يوجد فى زمانه أحد يضاهيه ، وكان لمجلسه جلالة ، وكان هو نفسه يتعاظم حتى على الملوك [(١)] .

شيوخه :

(١) فى الكلام والأصول :

تتلمذ الإمام فخر الدين الرازى فى (علم الأصول) لوالده ضياء الدين خطيب الري ، ووالده لأبى القاسم سليمان بن ناصر الأنصارى الذى تتلمذ لإمام الحرمين أبى المعالى الجوينى [(٢)] .

(٢) فى الفقه :

تتلمذ فى الفقه لوالده ، ووالده لأبى محمد البغوى ، وكان فخر الدين الرازى شافعى المذهب ، وله كتاب فى مناقب الإمام الشافعى [(٣)] .

رحلاته :

بعد أن تمهر الإمام فخر الدين فى مختلف العلوم قصد خُوارزم [(٤)] ، فجرى بينه وبين أهلها كلام فيما يرجع إلى المذهب والاعتقاد ، فأُخرج من البلدة ، ولما قصد ما وراء النهر [(٥)] جرى له أيضا هناك ما جرى له فى خوارزم ، فعاد إلى

(١) ينظر : مقدمة التفسير الكبير ١ / ١٠ .
(٢) ينظر : وفيات الأعيان ٤ / ٢٥٢ (ط بيروت) .
(٣) ينظر : مقدمة التفسير الكبير ١ / ١٠ ، ١١ .
(٤) ولاية غرب نهر جيحون بخراسان . ينظر : معجم البلدان ٤ / ٤٠٠ .
(٥) أى نهر جيحون بخراسان . ينظر : معجم البلدان ٤ / ٤٠٠ .

الريّ ، واستقر بها فترة من الزمن زوج فيها ابنيه من بنتين لطبيب حاذق ، ومات الطبيب بعد ذلك ، وترك ثروة كبيرة آلت لفخر الدين وولديه ، فكانت الثروة والنعمة .

ولازم الإمام فخر الدين الأسفار ، وعامل شهاب الدين الغوريّ صاحب غَزنة [١] فى جملة من المال ، ثم مضى إليه لاستيفاء حقه ، فبالغ فى إكرامه والإنعام عليه ، وجعل له من جهته مالا طائلا ، وعاد إلى خراسان ، واتصل بالسلطان محمد بن تكش المعروف بعلاء الدين خوارزم شاه ، وحظى عنده ، ونال أسنى المراتب ، ولم يبلغ أحد منزلته عنده ، حتى إنه بعد موته أكرم أولاده بسببه [٢] .

ثقافته :

كان الإمام فخر الدين الرازى من أفضل علماء عصره فى الفقه ، وعلوم اللغة ، والمنطق ، والمذاهب الكلامية ، ومن أبرع أهل زمانه فى الطب والحكمة .

ولقد شاع فضله فى كل ذلك ، وملأ البقاع ، فأمّه الطلاب من كل بلد وصقع ، يتلقون عنه ، ويغترفون من علومه ومعارفه .

وكان صحيح النظر ، بليغ القول ، جيد التعبير عن كل ما يقصد إلى بيانه ، ترى هذا واضحاً فى مؤلفاته العديدة المتنوعة ، وبخاصة تفسيره الكبير المعروف بـ"مفاتيح الغيب" وكان سديد الرأى فى المسائل الطبية ملماً مع ذلك كله بالأدب والشعر ، وكان ينظم الشعر الجيد بالعربية والفارسية [٣] .

يقول عنه ابن خلكان : " إن كتبه ممتعة ، وقد انتشرت تصانيفه فى البلاد ورزق فيها سعادة عظيمة ، فإن الناس اشتغلوا بها ، ورفضوا كتب المتقدمين وهو أول من اخترع الترتيب الذى تجده فى كتبه ، وأتى فيها بما لم يسبق إليه " [٤] .

(١) ولاية عظيمة طرف خراسان . ينظر : معجم البلدان ٣ / ٧٩٨ .
(٢) ينظر : مقدمة التفسير الكبير ١ / ١٣ .
(٣) ينظر : مقدمة التفسير الكبير ١ / ١١ .
(٤) وفيات الأعيان ٤ / ٢٤٩ " ط - بيروت " .

مصنفاته :

كان الإمام فخر الدين الرازى موسوعة علمية فى شتى أنواع المعرفة والعلوم قلما توفرت لعالم من علماء العربية والإسلام ، ومصنفاته التى تركها تعد ثروة علمية ضخمة أفاد منها العلماء على اختلاف مشاربهم ومقاصدهم ، فهو المفسر البارع ، والفقيه المدقق ، والأديب الحصيف ، والمتبحر فى علوم الكلام ومذاهبه ، والمبدع فى الطب والحكمة والكيمياء ، ومن أبرز مصنفاته :

١- فى التفسير :

١- كتاب : التفسير الكبير ، واسمه مفاتيح الغيب [(١)] .

٢- كتاب : تفسير الفاتحة وبيان أنها تشتمل على آلاف المسائل [(٢)] .

٣- كتاب : التفسير الصغير ، واسمه "أسرار التنزيل وأنوار التأويل" .

٤- تفسير أسماء الله الحسنى ، واسمه : "لوامع البينات فى شرح أسماء الله والصفات" .

٥- كتاب : رسالة فى التنبيه على بعض الأسرار المودعة فى بعض سور القرآن الكريم .

٦- تفسير سورة الإخلاص .

٧- البرهان فى قراءة القرآن .

٨- تحصيل الحق فى علم التفسير .

٩- درة التنزيل وغرة التأويل فى الآيات المتشابهات .

١٠- المسك العبيق فى قصة يوسف الصديق .

---

(١) طبع أكثر من طبعة آخرها طبعة دار إحياء التراث العربى - بيروت ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧م الطبعة الثانية فى اثنين وثلاثين جزءاً فى أحد عشر مجلداً .

(٢) مطبوع فى طبعة مستقلة بتحقيق الشيخ / محمد محيى الدين عبدالحميد - الطبعة المصرية ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م ، وفى الجزء الأول من التفسير الكبير - طبعة بيروت - وطبعة طهران .

٢- فى الحديث :

١- سداسيات فى الحديث .

٣- فى الفقه وأصوله :

١- المحصول فى الفقه .

٢- المعالم فى أصول الفقه .

٤- فى الفلسفة وعلوم الكلام :

١- كتاب الطريقة فى الجدل .
٢- إبطال القياس .
٣- أحكام الأحكام .
٤- الرياض المونقة .
٥- رسالة فى النفس .
٦- المحصل على علم الكلام .
٧- طريقة فى الخلاف .
٨- الملل والنحل .
٩- شرح عيون الحكمة .
١٠- رسالة الجوهر الفرد .
١١- الزبدة فى علم الكلام .
١٢- الملخص فى الفلسفة .
١٣- الخمسين فى أصول الدين .
١٤- كتاب الأخلاق .

وغيرها كثير[(١)] .

٥- فـــى الطـــب :

١- كتاب الجامع الكبير فى الطب .

٢- كتاب التشريح من الرأس إلى الحلق .

٣- كتاب مسائل فى الطب .
٤- كتاب النبض .

(١) راجع مقدمة التفسير الكبير ١ / ١١ ، ١٢ ، ومقدمة تفسير سورة الفاتحة تحقيق الشيخ محمد محيى الدين ، وعرائس المحصل ١ / ٢٠ ، ٢١ " رسائل دكتوراه بـ"مكتبة كلية اللغة العربية بأسيوط" إعداد / محمد محمد فهمى عمر .

٦- فى التصــوف :

١- رسالة فى ذم الدنيا .
٢- نفثة مصدور .

٧- فـى التراجــم :

١- مناقب الإمام الشافعى .
٢- أخلاق فخر الدين .
٣- بحر الأنساب .
٤- فضائل الأصحاب .

٨- فى اللغة والأدب :

١- شرح سقط الزند .
٢- شرح المفصل الموسوم :
بـ " عرائس المحصل من نفائس المفصل "[(١)] .
٣- مؤاخذات على النحاة .
٤- شرح نهج البلاغة .
٥- نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز فى علم البيان .
٦- ساحرة الطرف فى الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف ، وهو موضوع بحثنا .

٩- معــــارف أخــرى :

١- كتاب فى الهندسة .
٢- كتاب عصمة الأنبياء .
٣- الأربعين فى أصول الدين .
٤- كتاب الفراسة .
٥- جامع العلوم " فارسى " .
٦- منتخب المحصول[(٢)] .

صفة درسه :

كان الإمام فخر الدين إذا جلس للتدريس أطاف به جماعة من كبار تلاميذه ، مثل : زيد الدين بكش ، والقطب المصرى ، وشهاب الدين النيسابورى ، ثم يليهم التلاميذ ، ثم من سواهم على قدر مراتبهم وأقدارهم فى العلم والفهم ، فكان إذا

(١) حقق فى أربع رسائل دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة وأسيوط .

(٢) ينظر : هذه المؤلفات وغيرها فى (عرائس المحصل) ١ / ٢٢ ، ٢٣ ، ومقدمة التفسير الكبير ١ / ١١ ، ١٢.

سأل أحد مسألة أجابه التلاميذ ، فإن أشكل الأمر أجابهم كبار التلاميذ ، وإلا أجاب الإمام نفسه ، وتكلم بما يفوق الوصف [١] .

زهده :

نقل عن الإمام فخر الدين أنه كان كثيراً ما يذكر الموت ويقول : " إننى حصلت من العلوم ما يمكن تحصيله بحسب الطاقة البشرية ، وما بقيت أؤثر إلا لقاء الله - تعالى - والنظر إلى وجهه " [٢] .

وفاته :

انتقل الإمام فخر الدين الرازى إلى جوار ربه بهَرَاة [٣] فى يوم الاثنين الأول من شوال سنة ست وستمائة من الهجرة .

وقيل : فى ذى الحجة من هذه السنة ، وقد قيل : إنه مات مسموماً ، وأن الفرق التى كان يناظرها قد دست له من سقاه السُّم [٤] .

وقد اعترف فى آخر عمره حيث يقول : " لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفى عليلاً ، ولا تروى غليلاً ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن ، أَقرأُ فى الإثبات ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ [٥] ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [٦] وأقرأُ فى النفى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [٧] ومن جرب مثل تجربتى عرف مثل معرفتى " [٨] .

(١) مقدمة التفسير الكبير ١ / ١٣ .
(٢) المرجع السابق .
(٣) بلدة بين بلخ وغزنة وأميان بفارس . ينظر : معجم البلدان ١ / ٧١٣ .
(٤) مقدمة التفسير الكبير ١ / ١٩ .
(٥) سورة طه الآية ٥ .
(٦) سورة فاطر من الآية ١٠ .
(٧) سورة الشورى من الآية ١١ .
(٨) سير أعلام النبلاء ٢١ / ٥٠١ .

ساحرة الطرف
فــى
الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف

نسبة الكتاب للفخر الرَّازى :

لهذا الكتاب نسخة فريدة فى مكتبة رفاعة بسوهاج تحت رقم ٦٨ نحو وعلى غلافها العنوان التالى : "هذه رسالة العلامة الفخر الرازى اسمها ساحرة الطرف فيما يتعلق بالاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف" وغير ذلك .

وقد راجعت وقابلت المادة العلمية فى هذه المخطوطة مع ما ذكر فى التفسير الكبير المعروف بـ"مفاتيح الغيب " والمقطوع بنسبته إلى الإمام فخر الدين الرازى ، فوجدت الاتفاق التام فى كل ما ورد فيهما من نصوص وتقسيمات عدا القليل من الألفاظ التى ترجع إلى اختلاف النسّاخ للكتاب الواحد .

تسميته بساحرة الطرف :

هذه التسمية من صنع الفخر الرازى نفسه يقول فى مقدمة هذه الرسالة : "هذه الرسالة لطيفة محتوية على أحكام منيفة تنفع المنتهى والقاصر ، وتدفع حيرة المحتاج إلى الوقوف على ما يتعلق بالاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم ، مع أحكام " بسم الله الرحمن الرحيم " والاسم ، والفعل ، والحرف" ولذلك سميتها : "ساحرة الطرف فى الاستعاذة ، والبسملة والاسم والفعل والحرف " .

وصف النسخة الخطّية :

تقع هذه النسخة فى تسع وعشرين ورقة عدا ورقة الغلاف ، ورقمها ٦٨ نحو وعلى غلافها عنوان الرسالة ، وفى أسفله خُتم بخاتمين كُتب فى أولهما " وَقَفَ هذا الكتاب محمد رفاعة " .

وفى الثانى " مكتبة سمو الأمير فاروق بسوهاج " .

تاريخ النسخ : لا يوجد .　　　　　　نوع الخط : نسخ معتاد .

عدد الأسطر : ٢٣ سطراً عدا الورقة الأولى وجهها ٢٢ سطراً ، وظهرها ٢٥ سطراً ، اسم الناسخ : لا يوجد .

وفى آخر النسخة " وهذا آخر ما يسر الله به - تعالى - من الفوائد الجليلة ، والحكم والنكات العظيمة ، وإن قليلة كانت على أن ما قَلّ ودَلّ خير مما كَثُر ومَلّ ، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، وهو حسبى ونعم الوكيل " .

منهجى فى التحقيق :

اعتمدت فى تحقيقى لهذه الرسالة على نسختين :

أولاهما : الجزء الأول من التفسير الكبير المعروف بمفاتيح الغيب حيث جاء نص هذه الرسالة كاملاً من ص ٤٥ : ٦٦ " طبعة بيروت " عدا مقدمة المؤلف ، وقد بدأت الرسالة فى التفسير بقوله " المسألة الأولى . اعلم أن تقسيم الكلمة إلى هذه الأنواع الثلاثة يمكن إبراده من وجهين ... إلخ " .

ثانيتهما : نسخة مكتبة رفاعة بسوهاج رقم ٦٨ نحو .

ولَما كانت النسختان متطابقتين إلى حد كبير عدا بعض الألفاظ القليلة التى يمكن إرجاعها إلى عمل النسّاخ أو محققى التفسير الكبير ؛ فقد اعتمدت على النسخة الخطية ، وأشرت إلى الخلاف الذى وجد بينها وبين المطبوع فى التفسير الكبير .

أمّا الكلمات التى حدث فيها تصحيف فى النسخة الخطية ، فقد صوبتها ، وأشرت إلى ذلك فى الحاشية ، وكان منهجى فى لاتحقيق بالإضافة إلى ما سبق كالتالى :

أولاً : تحرير النص وفق القواعد الإملائية المعروفة .

ثانيــاً : حـصـرت الزائد في إحـدى النسـخـتين بـين قـوسين ونهـبت علـى ذلك فى الحاشية .

ثالثــاً : أرجعت الأقوال والآراء النحـوية والصرفية إلى كتب أصحـابها -إن وجدت- أو إلى مظانها من كتب التراث .

رابعــاً : خرجت الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية ، والأشعار بالطريقة المعروفة فى التحقيق .

خامساً : ترجمت للأعلام الواردة فى نص الكتـاب ، ومـا يحتـاج إلى تـرجمـة فى غير النص المحقق .

سادساً : عُنيت بضبط الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والشعر ، واللغة ، وما يحتمل اللبس من الألفاظ .

سابعاً : ألحقت بمقدمـة الكتاب نماذج مصورة من النسخـة الخطية للورقة الأولى والأخيرة وغلاف الكتاب .

ثامناً : ختمت الكتاب بفهارس فنية ليسهل الرجوع إلى محتواه ، فذكرت : فهرساً للأيات القرآنيـة ، وفهرساً للأحاديث النبوية ، وفهرساً للأشعار ، وفهرساً للأعلام ، وفهرساً للأماكن والبلدان ، وفهرساً للمصادر والمراجع .

والله أسأل أ ن يجعل عملى خالصاً لوجه الكريم إنه سميع مُجيب

نماذج مصورة من النسخة الخطية

هذه رسالة للعلامة
المفتي الرازي المسماة ساحرة
الطرف فيما يتعلق
بالاستعاذة والبسملة
والاسم والفعل والحرف
وغير ذلك





بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين على الشيطان الرجيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف
المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
وبعد فلما كان ذلك يقول العبد الفقير
المعترف بالعجز والتقصير عن القيام بحقوق
من أرسل صاحب الفتوحات والمغازي محمد الشهير
بالعطار الوزيري غفر الله ذنوبه وستر في الدارين
عيوبه انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير هذه
رسالة لطيفة محتوية على احكام منيفة تنفع
المنتهي والقاصر وتدفع حيرة المحتاج الى الوقوف
على ما يتعلق بالاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم
مع احكام بسم الله الرحمن الرحيم والاسم والفعل
والحرف ولذلك سميتها ساحرة الطرف في الاستعاذة
والبسملة والاسم والفعل والحرف وجمعت فيها من المسائل
والنكت المنتخبة ما يسر مع السهولة كاشفا لها بالبيان
الى اخرت ما يتعلق بالاستعاذة لنكتة تظهر لك عند
المطالعة وقدمت الاسم واخرته لنكتة اخرى فلذا قلت
اعلم ان تقسيم الكلمة الى هذه الانواع بحسب الارادة من وجوه
الاول ان الكلمة اما ان يصح الاخبار عنها وبها وهي الاسم واما
ان لا يصح لكن يصح الاخبار بها وهي الفعل واما ان لا يصح الاخبار
بها ولا عنها وهي الحرف ولذلك ذكرت هذه البحث بغاية الوضوح
فاقول اتفق التحرير على ان الفعل والحرف لا يصح الاخبار عنهما
فلا

فلا يقال ضرب فعل ولا عن كما انه لا يصح ان يقال زيد ضرب ويدل
وهذه الادلة تدل على ان الاسم لا يصح الاخبار عنه وبه لاجل ان المثال الراجح
لا يكفي في اثبات الحكم العام فلذا اهملناه ثم قال الذكي يدل على صحة
الاخبار عن الفعل والحرف وجوه الاول انا اذا اخبرنا عن ضرب
يضرب اضرب بانها افعال فالمخبر عنه في هذا الخبر اما ان يكون اسما
او فعلا او حرفا فان كان الاول كان هذا الخبر كذبا وليس كذلك وان كان
الثاني كان الفعل من حيث انه فعل مخبرا عنه فان قالوا المخبر
عنه بهذا الخبر هو هذه الصيغ وهي اسماء قلنا هذا السؤال ركيك
لانه على هذا التقدير يكون المخبر عنه بانه فعل اسما فرجع حاصل هذا
السؤال الى القسم الاول من القسمة المذكورة يعني اول هذا الاشكال
وقد ابطلناه الثاني اذا اخبرنا عن الفعل والحرف بانه ليس
بمخبر عنه بطل ما تقدم الثالث ان قولنا الفعل لا يخبر عنه
اخبار عنه بانه لا يخبر عنه وذلك متناقض فان قالوا المخبر
عنه بانه لا يخبر عنه هو هذا اللفظ فنقول قد اجبنا عن
هذا السؤال فانا نقول المخبر عنه بانه لا يخبر عنه ان كان اسما فهو باطل
لان كل اسم مخبر عنه واقل درجاته ان يخبر عنه بانه اسم وان كان فعلا
فقد صار الفعل مخبرا عنه الرابع الفعل من حيث هو فعل والحرف
من حيث هو حرف ماهية معلومة متميزة عما عداها وكل ما كان
كذلك صح الاخبار عنه بكونه ممتازا عن غيره فاذا اخبرنا عن
الفعل من حيث هو فعل بانه ماهية ممتازة عن الاسم فقد
اخبرنا عنه بهذا الامتياز الخامس الفعل اما ان يكون عبارة عن
الصيغة الدالة على المعنى المخصوص واما ان يكون عبارة عن ذلك
المعنى المخصوص الذي هو مدلول لهذه الصيغة فان كان الاول
فقد اخبرنا عنه بكونه دليلا على المعنى وان كان الثاني فقد اخبرنا عنه
بكونه مدلولا لتلك الصيغة فهذه سؤالات صعبة في هذا المقام فنظر

وهذه الكلمة تقتضي الفرار من الشيطان الرجيم الى الرحمن الرحيم
وهذا يقتضي المساواة بينهما وهذا يشاعه قول الثنوية
الذين يقولون ان الله وابليس اخوان الا ان الله هو الاخ
الكريم الرحيم الناصح وابليس هو الاخ اللئيم الخبيث المؤذي
فالعاقل يفر من هذا الشرير الى هذا الخير القول الثاني
الاله هل هو رحيم كريم فان كان رحيما كريما فلم خلق الشيطان
الرجيم وسلطه على العباد وان لم يكن رحيما كريما فاي فائدة
في الرجوع اليه والاستعاذة به من شر الشيطان القول
الثالث الملائكة في السموات هل يقولون اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم فان ذكروه فانما يستعيذون من شرور انفسهم
الرابع لا من شرور الشيطان اهل الجنة في الجنة هل يقولون اعوذ بالله
الخامس الانبياء والصديقون لم يقولون اعوذ بالله مع ان
الشيطان اخبر انه لا تعلق له بهم في قوله الا عبادك منهم المخلصين
والشيطان اخبر انه لا تعلق له بهم الا في مجرد الدعوة حيث قال
وما كان لي عليكم من سلطان الا ان دعوتكم فاستجبتم لي الاية
واما الانسان فهو الذي القى نفسه في البلاء فكانت الاستعاذة
من شر نفسه اهم والا من استعاذته من شر الشيطان
فلم بدأ بالجانب الاضعف وترك الجانب الاعظم لان النفس
وان كانت عدوة للمرء وضررها اكثر لكن الشيطان خطره
اعظم خصوصا وان الله ذكره بقوله استعذ بالله من الشيطان
الرجيم بصيغة الامر وذلك اشد من ضرر النفس الامارة
بالسوء على ان النفس قد مدحت في قوله تعالى ما يسرها

النجوى

النفس المطمئنة ادخلي في عبادي وادخلي
جنتي ولم يدع الشيطان شيئاً مطلقاً وحيث
كان ضرره اعظم من ضررها وهذا آخر
ما يسر الله به تعالى من الفوائد الجليلة
والحكم والنكات العظيمة وان كانت قليلة
على ان ما قل ودل خير مما كثر ومل
والله اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب
ولا حول ولا قوة الا
بالله العلي
العظيم وهو
حسبي ونعم
الوكيل

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين على الشيطان الرجيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة ، والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا "محمد" ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد :

فيقول العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير عن القيام بحقوق من أرسل صاحب الفتوحات والمغازى ، "محمد" الشهير بالفخر الرازى ، غفر الله ذنوبه وستر فى الدارين عيوبه ، إنه على ذلك قدير ، وبالإجابة جدير .

" هذه رسالة لطيفة محتوية على أحكام منيفة تنفع المنتهى والقاصر ، وتدفع حيرة المحتاج إلى الوقوف على ما يتعلق بالاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم ، مع أحكام " بسم الله الرحمن الرحيم " والاسم والفعل والحرف ولذلك سميتها : "ساحرة الطرف فى الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف " .

وجمعت فيها من المسائل والنكت العظيمة الشأن مع السهولة كما ستشاهده بالعيان ؛ لكن أخرت ما يتعلق بالاستعاذة لنكتة تظهر لك عند المطالعة ، وقدمت الاسم وأخويه لنكتة أخرى فلذلك قلت :

" اعلم : أن تقسيم الكلمة إلى هذه الأنواع يمكن إيراده من وجهين :

الأول : أن الكلمة إما أن يصح الإخبار عنها وبها وهى الاسم ، وإما ألاَّ يصح (الإخبار عنها) [(١)] لكن يصح الإخبار بها وهى الفعل ، وإما ألاَّ يصح الإخبار بها ولا عنها وهى الحرف [(٢)] .

---

(١) "الإخبار عنها" ساقطة من النسخة الأصل ، ومذكورة فى التفسير الكبير ١ / ٤٥ - طبعة بيروت .

(٢) يقول الوراق فى علل النحو ص ١٣٧ : "إن قال : قائل : من أين علمتم أن الكلام ينقسم ثلاثة أقسام؟ =

ولذلك أَذكُرت هذين البحثين فى غاية الوضوح ، فأقول :

" اتفق النحويون على أن الفعل والحرف لا يصح الإخبار عنهما/ [1] فلا يقال : ١/و " ضرب قتل " ولا " عَنْ عَنْ " كما أنه لا يصح أن يقال : "زيدٌ زيدٌ" وهذا لا يدل على أن الاسم لا يصح الإخبار عنه وبه لأجل أن المثال الواحد لا يكفى فى إثبات الحكم العام فكذا هَاهُنَا [2] ، ثم قال : [3] الذى يدل على صحة الإخبار عن الفعل والحرف وجوه " :

الأول : " أنا إذا أخبرنا عن " ضرب يضرب اضرب " بأنها أفعال فالمخبر عنه فى هذا الخبر إما أن يكون اسما أو فعلاً أو حرفاً ، فإن كان الأول كان هذا الخبر كذبا ، وليس كذلك ، وإن كان الثانى كان الفعل من حيث إنه فعل مخبراً عنه ، فإن قالوا : المخبر عنه بهذا الخبر هو هذه الصيغ وهى أسماء ، قلنا : هذا السؤال ركيك ؛ لأنه على هذا التقدير يكون المخبر عنه بأنه فعل اسماً ، فرجع حاصل هذا السؤال إلى القسم الأول من القسمين المذكورين فى أول هذا الإشكال وقد أبطلناه " .

= قيل : لأن المعانى التى يحتاج إليها الكلام ثلاثة ، وذلك أن من الكلام ما يكون خبراً ويخبر عنه فسمّى النحويون هذا النوع اسماً .

ومن الكلام ما لا يكون خبراً ولا يخبر عنه ، فسمى النحويون هذا النوع فعلاً .

ومن الكلام ما لا يكون خبراً ولا يخبر عنه ، فسمّى النحويون هذا النوع حرفاً .

وليس ها هنا معنى يتوهم سوى هذه الأقسام الثلاثة ، فلهذا لا إشكال فيما عدا هذه الأقسام إذ لا معنى يتوهم سواها " وينظر : الكتاب ١ / ١٢ "هارون" والمقتضب ١ / ٣ ، وأصول ابن السراج ١ / ٣٦ ، والإيضاح فى علل النحو ص ٤١ ، وأسرار العربية ص ٢٣ تحقيق محمد حسين شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م ، والمقرب ص ٦٨ تحقيق / عادل أحمد وزميله - طبعة بيروت ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .

(١) ينظر : المقتصد لعبد القاهر ١ / ٦٩ .

(٢) فى التفسير ١ / ٤٥ " قالوا : لأنه لا يجوز أن يقال : ضَرَبَ قَتل ، ولقائل أن يقول : المثال الواحد لا يكفى فى إثبات الحكم العام ، أيضا ؛ فإنه لا يصح أن يقال : "جدار سماء ، ولم يدل ذلك على أن الاسم لا يصح الإخبار عنه وبه ، لأجل أن المثال الواحد لا يكفى فى إثبات الحكم العام فكذا ههنا " .

(٣) فى التفسير " ثم قيل " .

الثانى : إذا أخبرنا عن الفعل والحرف بأنه ليس باسم فالتقرير [1] عين ما تقدم .

الثالث : " أن قولنا : " الفعل لا يخبر عنه إخبار عنه بأنه لا يخبر عنه وذلك متناقض فإن قالوا المخبر عنه بأنه لا يخبر عنه هو هذا اللفظ (؟) فنقول قد أجبنا عن هذا السؤال ، فإنا نقول : " المخبر عنه بأنه لا يخبر عنه إن كان اسما فهو باطل ؛ لأن كل اسم مخبر عنه وأقل درجاته أن يخبر عنه بأنه اسم وإن كان فعلا فقد صار الفعل مخبراً عنه .

الرابع : " الفعل من حيث هو فعل والحرف من حيث هو حرف ماهية معلومة متميزة عما عداها ، وكل ما كان كذلك صح الإخبار عنه ؛ لكونه ممتازا عن غيره فإذا أخبرنا عن الفعل من حيث هو فعل بأنه ماهية ممتازة عن الاسم فقد أخبرنا عنه بهذا الامتياز .

الخامس : " الفعل إما أن يكون عبارة عن الصيغة الدالة على المعنى المخصوص ، وإما أن يكون عبارة عن ذلك المعنى المخصوص الذى هو مدلول لهذه الصيغة ، فإن كان الأول فقد أخبرنا عنه بكونه دليلا على المعنى ، وإن كان الثانى فقد أخبرنا عنه بكونه مدلولاً لتلك الصيغة فهذه سؤالات صعبة فى هذا المقام فاحفظها [2] . / ١/ظ

مسألة عظيمة :

قال قوم فى قولهم : [3] " الاسم ما يصح الإخبار عنه بأن قالوا : لفظة " أين وكيف وإذا " أسماء مع أنه لا يصح الإخبار عنها .

وأجاب " عبدالقاهر النحوى " [4] عنه :

(١) فى التفسير الكبير ١ / ٤٥ " فالتقدير " .

(٢) فى المخطوط " احفظها " ، وينظر الإيضاح فى علل النحو ص ٤٣ : ٤٥ ، وأسرار العربية ص ٢٧ .

(٣) فى التفسير الكبير ١ / ٤٦ " طعن قوم " .

(٤) هو " أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجانى من أكابر النحويين الإمام المشهور فى البلاغة ، توفى (سنة ٤٧١ هـ) بـ"جُرجان" ، تنظر ترجمته فى : أخبار النحويين ص ٢١ ، والبلغة ص ١٣٤ ، ١٣٥ " .

بأنا إذا قلنا : الاسم ما جاز الإخبار عنه " أردنا به ما جاز الإخبار عن معناه ويصح الإخبار عن معنى " إذا " لأنك إذا قلت " آتيك إذا طلعت الشمس " كان المعنى " آتيك وقتَ طلوع الشمس " ، و" الوقت " ، يصح الإخبار عنه بدليل أنك تقول " طَابَ الوقتُ " ، وأقول : هذا العذر ضعيف : لأن " إذا " ليس معناه الوقت فقط ؛ بل معناه الوقت حال ما تجعله ظرفاً لشئ آخر والوقت حال ماجعل ظرفاً لحادث آخر ؛ فإنه لا يمكن الإخبار عنه البتة . فإن قالوا : لما كان أحد أجزاء ماهيته اسما وجب كونه اسما فنقول : " هذا باطل لأنه إن كفى هذا القدر فى كونه اسما وجب أن يكون الفعل اسما ؛ لأن الفعل أحد أجزاء ماهيته المصدر وهو اسم ، ولما كان هذا باطلا فكذا ما قالوه [1] .

مسألة ظريفة :

فى تقرير النوع الثانى من تقسيم الكلمة هى أن تقول " الكلمة إما أن يكون معناها مستقلا بالمعلومية أو لا يكون .

والثانى هو " الحرف " ، أما الأول فإما أن يدل ذلك اللفظ على الزمان المعين لمعناه وهو الفعل ، أو لا يدل وهو الاسم وفى هذا القسم سؤالات نذكرها فى حد الاسم والفعل " .

مسألة أخرى :

فى تعريف الاسم : الناس ذكروا فيه وجوها :

التعريف الأول :

" أن الاسم هو الذى يصح الإخبار عن معناه [2] ، واعلم أن صحة الإخبار عن ماهية الشئ حكم يحصل له بعد تمام ماهيته ، فيكون هذا التعريف من باب الرسوم لا من باب الحدود والإشكال عليه من وجهين :

(١) ينظر : المقتصد لعبد القاهر ١ / ٧٠ .

(٢) هذا تعريف الأخفش سعيد بن مسعدة قال الزجاجى فى الإيضاح ص ٤٩ " وقال : الأخفش سعيد ابن مسعدة : الاسم ما جاز فيه : نفعنى وضَرَّنى ، يعنى ما جاز أن يخبر عنه " .

الأول : أن الفعل والحرف يصح الإخبار عنهما .

والثانى : أن " إذا " و " أين " ، و" كيف " لا يصح الإخبار عنها وقد سبق تقرير هذين السؤالين . / ٢/و

التعريف الثانى :

أن الاسم هو الذى يصح أن يأتى فاعلاً أو مفعولا أو مضافاً ، واعلم أن حاصله يرجع إلى أن الاسم هو الذى يصح الإخبار عنه [١] .

التعريف الثالث :

أن الاسم كلمة تستحق الإعراب فى أول الوضع [٢] وهكذا أيضاً رسم ؛ لأن صحة الإعراب حالة طارئة على الاسم بعد تمام الماهية ، وقولنا : فى أول الوضع احتراز عن شيئين .

أحدهما : " المبنيات " فإنها لا تقبل الإعراب بسبب مناسبة بينها وبين الحروف ولولا هذه المناسبة لقبِلت الإعراب .

والثانى : أن المضارع معرب لكن لا لذاته بل بسبب كونه مشابها للاسم وهذا التعريف أيضاً ضعيف .

---

(١) ينظر : الإيضاح فى علل النحو ص ٤٨ حيث قال : " الاسم فى كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً فى حيِّز الفاعل والمفعول به " .

(٢) ذكر النحويون عدة تعريفات لحد الاسم ، قال أبو حيان فى التذييل والتكميل ١ / ٤٦ : " وأحسن ما حُدّ به الاسم أن يقال : " الاسم كلمة دالة بانفرادها على معنى غير متعَرِّضة بِبِنْيَتِها للزمان " وينظر الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٤٨ : ٥٢ .

التعريف الرابع :

قال " الزمخشري "[1] في " المفصل " : " الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران "[2] .

واعلم أن هذا التعريف مختل من وجوه :

الأول : " أنه قال في تعريف " الكلمة " : إنها اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع[3] ، ثم ذكر (فيما كتب من حواشي المفصل)[4] أنه إنما وجب ذكر اللفظ لأنا لو قلنا : " الكلمة هي الدالة على المعنى " لا نتقض بالعقد والخط والإشارة (كذلك ، مع أنها ليست أسماء)[5] فيقال له : هذا الكلام إن كان حقا فهو متوجه على قولك " الاسم ما دَلّ على معنى في نفسه " فإن" العقد والخط والإشارة " كذلك مع أنها ليست أسماء .

والثاني : " أن الضمير في قوله " في نفسه " إما أن يكون عائداً إلى الدال أو إلى المدلول أو إلى شئ ثالث ، فإن عاد إلى الدال صار التقدير " الاسم ما دل على معنى حصل في الاسم " فيصير المعنى " : الاسم ما دل على معنى هو مدلوله " وهذا عبث ، ثم مع ذلك فينتقض بالحرف والفعل ؛ فإنه لفظ يدل على مدلوله وإن عاد إلى المدلول صار التقدير : " الاسم ما دل معنى

(١) هو : محمود بن عمر بن محمد أحمد الزمخشري أحد أعلام العربية .
ولد بـ " زمخشر " (سنة ٤٦٧ هـ) وتوفي بـ " خوارزم " ٥٣٨ هـ . تنظر ترجمته في : نزهة الألبا ص ٢٩٠ : ٢٩٢ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٢) المفصل ص ٦ ، وينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٦٣ ، ٦٤ ، والتخمير للخوارزمي ١ / ١٥٧ ، ١٥٨ ، وابن يعيش ١ / ٢٢ ، ٢٣ .

(٣) في المفصل ص ٦ " الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع " .

(٤) ما بين القوسين زيادة في التفسير الكبير ١ / ٤٦ .

(٥) زيادة في التفسير الكبير ١ / ٤٧ ، وفي حواشي الزمخشري على المفصل ص ١٢ : " الأشياء التي تدل على المعاني خمسة : الخط والعقد والإشارة واللفظ والنصبة ، فقوله في حد الكلمة " هي الفظة " ، احتراز من هذه الأشياء ، وقوله " الدالة على معنى " احتراز من الألفاظ التي لا معنى لها ، وقوله " مفرد " احتراز من مثل الرجل ؛ لأنه يدل على معنيين " . ينظر : حواشي المفصل للزمخشري تحقيق وشرح د/ إمام حسن الجبوري (سنة ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م) .

حاصل فى نفس ذلك المعنى ، وذلك يقتضى كون الشئ حاصلاً فى نفسه وهو محال فإن/ (قالوا:[1]) معنى كونه حاصلاً فى نفسه أنه ليس حاصلا ٢/ظ فى غيره " فنقول : " فعلى هذا التفسير ينتقض الحد بأسماء الصفات والنسب ؛ فإن تلك المسميات حاصلة فى غيرها .

التعريف الخامس :

" أن يقال " : الاسم كلمة دالة على معنى مستقل بالمعلومية من غير أن يدل على الزمان المعين الذى وقع فيه ذلك المعنى " ، وإنما ذكرنا " الكلمة " ليخرج الخط والعقد والإشارة " ، - فإن قالوا " لِمَ لَمْ يقولوا " لفظة دالة على كذا كذا " ؟ - قلنا : " لأنا جعلنا " اللفظ " جنسا للكلمة و" الكلمة " جنس للاسم ، والمذكور فى الحد هو " الجنس القريب لا البعيد ، وأما شرط الاستقلال بالمعلومية فقيل : إنه باطل طرداً وعكسا ، أما الطرد فمن وجوده :

الأول : " أن كل ما كان معلوما ؛ فإنه لابد وأن يكون مستقلا بالمعلومية ؛ لأن الشئ ما لم تتصور ماهيته امتنع أن يتصور مع غيره ، وإذا كان تصوره (فى نفسه) [2] متقدما على تصوره مع غيره كان مستقلا بالمعلومية " .

الثانى : " أن مفهوم الحرف يستقل بأن يعلم كونه غير مستقل بالمعلومية ، وذلك استقلال " .

الثالث : " أن النحويين اتفقوا على أن " الباء " تفيد الإلصاق ، و" مِنْ " تفيد التبعيض [3] فمعنى " الإلصاق " إن كان مستقلاً بالمعلومية وجب أن يكون المفهوم من " الباء " مستقلا بالمعلومية فيصير الحرف اسما ، وإن

---

(١) كلمة " قالوا " ليست فى المخطوطة : وهى فى التفسير الكبير ١ / ٤٧ .

(٢) ليست فى المخطوطة ، وهى فى التفسير الكبير ١ / ٤٧ .

(٣) ينظر : المغنى ص ١٣٧ ، ٤٢٠ .

كان غير مستقل بالمعلومية كان المفهوم من الإلصاق غير مستقل بالمعلومية فيصير الاسم حرفا ، وأما العكس فهو أن قولنا : " كم " ، و" كيف " ، و" متى " ، و" إذا " ، " ما " الاستفهامية والشرطية كلها أسامٍ مع أن مفهوماتها غير مستقلة ، وكذلك " الموصولات " .

الرابع [1] : أن قولنا : من غير دلالة على زمان ذلك المعنى "يشكل بلفظ الزمان وبالغد وباليوم وبالاصطباح[2] وبالاغتباق/ والجواب عن السؤال الأول" ٣/و أنا ندرك تفرقة بين قولنا : " الإلصاق " وبين حرف " الباء " فى قولنا : " كتبت بالقلم " فنريد بالاستقلال هذا القدر ، فأما لفظ " الزمان واليوم والغد " فجوابه أن مسمى هذه الألفاظ نفس الزمان ولا دلالة منها على زمان آخر لمسماه ، وأما " الاصطباح والاغتباق " فجزؤه الزمان و" الفعل " هو الذى يدل على زمان خارج عن المسمى ، والذى يدل على ما تَقَدَّمَ قولهم : " اغْتَبَقَ يَغْتَبِقُ " فأدخلوا الماضى والمستقبل على " الاصطباح والاغتباق " .

مسألة غريبة فى علامات الاسم :

(علامات الاسم) [3] : " إما أن تكون لفظية أو معنوية ، فاللفظية " إما أن تحصل فى أول الاسم وهو حرف تعريف أو حرف جر أو فى حشوه كياء التصغير أو حرف [4] التكسير وفى آخر كحرفى "التثنية والجمع" .

(١) فى المخطوطة ، والتفسير الكبير ١ / ٤٧ (الثالث) ، والصواب : الرابع من وجوه الطرد .

(٢) اصْطَبَحَ القوم : شربوا الصَّبُوح ، اللسان :"ص . ب . ح" . والغَبُوق : شرب آخر النهار تقابل الصَّبُوح ، ولقيته ذا غَبُوقٍ وذا صَبُوح أى بالغداة والعشى لا يستعملان إلا ظرفا . اللسان غ . ب . ق " .

(٣) زيادة فى التفسير ١ / ٤٧ .

(٤) فى التفسير " وحرف " ١ / ٤٧ .

وأما "المعنوية" فهى [1] كونه موصوفا وصفة وفاعلا ومفعولاً ومضافاً إليه ومخبراً عنه ومستحقاً للإعراب بأصل الوضع " [2] .

مسألة جامعة:

ذكروا للفعل تعريفات :

التعريف الأول: قال : "س [3] "إنها أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء"[4] وينتقض بلفظ الفاعل والمفعول " .

التعريف الثاني: أنه الذى أسند إلى شئ ولا يستند إليه شئ [5] وينتقض بإذا وكيف " فإن هذه الأسماء يجب إسنادها إلى شئ آخر ويمتنع استناد شئ آخر إليها " .

التعريف الثالث: "قال" الزمخشرى": الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان" [6] وهو ضعيف لوجهين :

الأول: " أنه يجب أن يقال : " كلمة دالة على اقتران حدث بزمان " وإنما يجب ذكر الكلمة لوجوه : أحدها " أنا لو لم نقل بذلك لا تنقض بقولنا : " اقتران حدث بزمان[7] / فإن مجموع هذه الألفاظ دال على اقتران حدث بزمان ٣/ظ مع أن هذا المجموع ليس بفعل ؛ أما إذا قيدناه بالكلمة اندفع هذا السؤال ؛ لأن مجموع هذه الألفاظ ليس كلمة واحدة .

وثانيها: " أنا لو لم نذكر ذلك لا نتقض بالخط والعقد والإشارة " .

---

(١) فى المخطوط " فهو " .

(٢) ينظر : أسرار العربية ص ٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٤ ، والتخمير ١ / ١٥٨ ، والمقتصد لعبد القاهر ١ / ٦٦ : ٦٨ .

(٣) يقصد سيبويه ، وهو : عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه أبو بشر ، تنظر : ترجمته فى : البلغة ١٦٣ ، ١٦٤ ، والبغية ٢ / ٢٢٩ .

(٤) الكتاب : ١ / ١٢ " هارون " .

(٥) ينظر : أسرار العربية ص ٢٨ ، والإيضاح فى علل النحو ص ٥٢ ، ٥٣ .

(٦) المفصل ص ٦ ، وينظر : شرح ابن يعيش ٧ / ٣ ، والتخمير ٣ /٢٠٧ .

(٧) من قوله: "أنه يجب .." إلى قوله".. بزمان"مكررة فى المخطوطة بإضافة "هذه" إلى "الكلمة لوجوه".

وثالثها : " أن الكلمة لما كانت كالجنس القريب لهذه الثلاثة فالجنس القريب واجب الذكر فى الحد " .

الوجه الثانى : نذكره بعد ذلك .

التعريف الرابع :

الفعل : كلمة دالة على ثبوت المصدر لشئ غير معين فى زمان معين :[1] .

وإنما قلنا : " كلمة " لأنها هى الجنس القريب ، وإنما قلنا " دالة على ثبوت المصدر " ولم نقل " دالة على ثبوت شئ ؛ لأن المصدر قد يكون أمراً ثابتاً كقولنا : "ضَرْب وقَتْل" وقد يكون عَدَمِياً مثل " فَنِى وعَدِم " فإن مصدرهما " الفناء والعدم " وإنما قلنا : "شئ غير معين" ؛ لأنا سنقيم الدليل على أن هذا المقدار معتبر ، وإنما قلنا : فى زمان معين " احتزازاً عن الأسماء .

واعلم أن فى هذه القيود مباحثات :

القيد الأول : "هو" قولنا : "يدل على ثبوت المصدر لشئ" فيه إشكالات :

الأول : " أنا إذا قلنا : " خلق الله العالم " فقولنا " خلق " إما أن يدل على ثبوت الخلق لله (سبحانه وتعالى)[2] أو لا يدل ، فإن لم يدل بطل ذلك القيد ، وإن دل فذلك الخلق يجب أن يكون مغايراً للمخلوق، وهو إن كان محدثا افتقر إلى خلق آخر ، ولزم التسلسل وإن كان قديما لزم قدم المخلوق " .

والثانى : " إنا إذا قلنا : " وُجِدَ الشئُ فهل دل ذلك على حصول الوجود لشئ أو لم يدل ؟ فإن لم يدل بطل هذا القيد ، وإن دل لزم أن يكون الوجود حاصلا لشئ غيره / وذلك الغير يجب أن يكون حاصلا فى نفسه ؛ لأن ما لا ٤/و حصول له فى نفسه امتنع حصول غيره له ، فيلزم أن يكون حصول الوجود له مسبوقا بحصول آخر إلى غير النهاية ، وهو محال .

(١) ينظر : الإيضاح فى علل النحو ص ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) زيادة فى التفسير ١ / ٤٨ .

والثالث : (أنَا)[1] إذا قلنا : " عَدِمَ الشئ " و " فَنِىَ" فهذا يقتضى حصول العدم وحصول الفناء لتلك الماهية وذلك محال ؛ لأن العدم والفناء نفى محض فكيف يعقل حصولهما لغيرهما ؟!.

والرابع : " إن على تقدير أن يكون الوجود زائداً على الماهية ؛ فإنه يصدق قولنا : "إنه حصل الوجود لهذه الماهية ، فيلزم حصول وجود آخر لذلك الوجود إلى غير نهاية وهو محال .

وإما على تقدير أن يكون الوجود نفس الماهية فإن قولنا : " حَدَثَ الشئُ وحَصَلَ " فإنه لا يقتضى حصول وجود لذلك الشئ وإلا لزم أن يكون الوجود زائداً على الماهية ، ونحن الآن إنما نتكلم على تقدير أن الوجود نفس الماهية " .

أما القيد الثانى : " وهو قولنا " فى زمان معين " ففيه سؤالات :

أحدها : أنا إذا قلنا : " وُجِد الزمان " أو قلنا : " فَنِىَ الزمان " فهذا يقتضى حصول الزمان فى زمان آخر ، ولزم التسلسل ، فإن قالوا : يكفى فى صحة هذا الحد كون الزمان واقعا فى زمان آخر بحسب الوهم الكاذب " قلنا : " الناس أجمعوا على قولنا : " حدث الزمان وحصل بعد أن كان معدوماً " كلام حق ليس فيه باطل ولا كذب ، ولو كان الأمر كما قلتم : لزم كونه باطلا وكذبا " .

وثانيها : " أنا إذا قلنا " كان العالم معدوما فى الأزل " فقولنا : " كان " فعل فلو أشعر ذلك بحصول الزمان لزم حصول الزمان فى الأزل وهو محال ؛ فإن قالوا : ذلك الزمان مقدر لا محقق . قلنا : " التقدير[2] الذهنى إن طابق الخارج عاد السؤال ، وإن لم يطابق كان كذبا ولزم فساد الحد .

(١) " أنَا " زيادة فى التفسير ١ / ٤٨ .
(٢) مكررة فى المخطوطة .

وثالثها: أنا إذا قلنا:/ "كان الله موجوداً فى الأزل" فهذا يقتضى كون الله زمانياً ٤/ظ وهو محال .

ورابعها : أنه ينتقض بالأفعال الناقصة ، فإنَّ " كان " الناقصة إما : أن تدل على وقوع حدث فى زمان ، أو لا تدل ، فإن دلت كان تاماً لا ناقصاً ؛ لأنه متى دل اللفظ على حصول حدث فى زمان معين كان هذا كلاماً تاماً لا ناقصاً وإن لم يدل وجب أن يكون فعلاً (١) .

وخامسها : أنه يبطل بأسماء الأفعال ؛ فإنها تدل على ألفاظ دالة على الزمان المعين (٢) .

وسادسها : أن اسم الفاعل يتناول : إما " الحال " وإما " الاستقبال " ولا يتناول الماضى البتة ، فهو دال على الزمان المعين (٣) و"الجواب " أما السؤالات الأربعة المذكورة على قولنا : " الفعل يدل على ثبوت المصدر لشئ " والثلاثة المذكورة على قولنا : " الفعل يدل على الزمان " فجوابها أن " اللغوى يكفى فى علمه تصور المفهوم - سواء كان حقاً أو باطلاً .

وأما قوله : " يشكل هذا الحد بالأفعال الناقصة " قلنا : " الذى أقول به وأذهب إليه أن لفظة " كان " تامة مطلقاً إلا أن الاسم الذى يسند إليه لفظ " كان " قد يكون ماهية مفردة مستقلة بنفسها مثل قولنا : " كان الشئ " بمعنى " حدث " و" حصل " وقد تكون تلك الماهية عبارة عن موصوفية شئ لشئ آخر مثل قولنا : " كان زيد منطلقاً " فإن معناه حدوث موصوفية " زيد " بالانطلاق ، فلفظ " كان " ههنا معناه أيضاً " الحدوث والوقوع " .

(١) ينظر الهمع ٢/٦٣ ، ٦٤ .

(٢) وزعم الكوفيون : أنها أفعال لدلالتها على الحدث والزمان ، وزعم ابن صابر أنها قسم رابع زائد على أقسام الكلمة الثلاثة سماه الخالفة ، ينظر الهمع ٥ / ١٢١ .

(٣) ينظر مبحث اسم الفاعل فى الهمع ٥ / ٧٩ : ٨١ .

إلا أن هذه الماهية لما كانت من باب النسب " والنسبة " . يمتنع ذكرها إلا بعد ذكر المنتسبين ، لا جرم وجب ذكرهما ههنا ، فكما أن قولنا : " كان زيد " معناه " أنه حصل ووجد " فكذلك قولنا : " كان زيد منطلقاً " معناه أنه حصلت موصوفية زيد بالانطلاق وهذا / بحث عميق عجيب دقيق غفل الأولون عنه ٥/و .

وقوله : " خامساً يبطل ما ذكرتم بأسماء الأفعال : " قلنا " المعتبر فى كون اللفظ فعلا دلالته على الزمان ابتداء لا بواسطة " .

وقوله " سادساً الفاعل مختص بالحال والاستقبال " قلنا : " لا نسلم بدليل أنهم قالوا : " إذا كان بمعنى الماضى لم يعمل عمل الفعل ، وإذا كان بمعنى الحال ؛ فإنه يعمل عمل الفعل [١] .

مسألة :

" الكلمة إما أن يكون معناها مستقلاً بالمعلومية ، أو لا يكون ، وهذا الأخير هو الحرف [٢] ، فامتياز الحرف عن الاسم والفعل بقيد عدمى ، ثم نقول : " والمستقل بالمعلومية : إما أن يدل على الزمان المعين لذلك المسمى أو لا يدل والذى لا يدل هو الاسم فامتاز عن الفعل بقيد عدمى .

وأما الفعل : فإن ماهيته متركبة من القيود الوجودية " .

مسألة :[٣]

إذا قلنا : " ضرب " فهو يدل على صدور الضرب عن شئ ما ، إلا أن ذلك الشئ غير مذكور على التعيين بحسب هذا اللفظ ؛ فإن قالوا : " هذا محال . ويدل عليه وجهان :

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٦٨ .

(٢) يقول الزجاجى فى الإيضاح فى علل النحو ٥٤ : " وأمّا حدُّ حروف المعانى وهو الذى يلتمسه النحويون فهو أن يقال : " الحرف ما دَلَ على معنى فى غيره نحو : منْ وإلى وثم وما أشبه ذلك " ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢ ، والتذييل والتكميل ١ / ٥٠ .

(٣) فى التفسير " هل يدل الفعل على الفاعل المبهم ؟ " ١ / ٤٩ .

الأول : " أنه لو كان كذلك لكانت صيغة الفعل وحدها محتملة للتصديق والتكذيب " .

الثانى : أنها لو دلت على استناد الضرب إلى شئ مبهم فى نفس الأمر وجب أن يمتنع إسناده إلى شئ معين وإلا لزم التناقض ، ولو دلت على استناد الضرب إلى شئ معين فهو باطل ؛ لأنا نعلم بالضرورة أن مجرد قولنا : "ضرب" ما وضع لاستناد الضرب إلى " زيد " بعينه ، أو " عمرو " بعينه ، والجواب عن هذين السؤالين بجواب واحد وهو " أن ضرب صيغة غير موضوعة لإسناد الضرب إلى شئ مبهم فى نفس الأمر ؛ بل وضعت لإسناده إلى شئ معين يذكره ذلك القائل/ فقبل أن يذكره القائل ٥٧/ظ يكون الكلام تاما ، لا محتملا للتصديق والتكذيب وعلى هذا التقدير فالسؤال زائل .

مسألة جليلة:

" قالوا : الحرف ما جاء لمعنى فى غيره وهذا اللفظ مبهم ؛ لأنهم إن أرادوا (معنى الحرف) [1] أن الحرف ما دل على معنى يكون المعنى حاصلا فى غيره وحالاً فى غيره لزمهم أن تكون أسماء الأعراض والصفات كلها حروفا ، وإن أرادوا به أنه الذى دل على معنى يكون مدلول ذلك اللفظ غير ذلك المعنى ؛ فهذا ظاهر الفساد ، وإن أرادوا به معنى ثالثاً فلابد من بيانه " .

مسألة:

التركيبات الممكنة من هذه الثلاثة ستة :

" الاسم مع الاسم " وهو الجملة الحاصلة من المبتدأ الخبر .

و" الاسم مع الفعل " وهو الجملة الحاصلة من الفعل والفاعل وهاتان الجملتان مفيدتان بالاتفاق .

(١) زيادة فى التفسير ١ / ٥٠ .

وأما الثالث : وهو " الاسم مع الحرف " فقيل : إنه يفيد فى صورتين :

الصورة الأولى : قولك : " يَا زَيْدُ " فقيل : ذلك إنما أفاد ؛ لأن قولنا : " يا زيد " فى تقدير " أنادى " [1] **واحتجوا على صحة قولهم بوجهين :**

الأول : أن لفظ " يـا " تدخله الإمالة ودخول الإمالة لا يكون إلا فى الاسم أو الفعل " [2] **.**

الثانى : أن " لام الجر " تتعلق بها فيقال " يا لزيد " فإن هذه اللام " لام الاستغاثة " وهى جر ، ولو لم يكن قولنا : " يا " قائمة مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر ؛ لأن الحرف لا يدخل على الحرف [3] **، ومنهم من أنكر أن يكون " يا " بمعنى " أنادى "** [4] **واحتج عليه بوجوه :**

الأول : أن قوله : " أنادى " إخبار عن النداء ، والإخبار عن الشئ مغاير للمخبر عنه فوجب أن يكون قولنا : " أنادى زيداً " كلام مغاير لقولنا : " يا زيد " .

الثانى : إن قولنا " أنادى زيداً " كلام محتمل للتصديق والتكذيب . وقولنا : " يا زيد " لا يحتملهما " .

الثالث : أن قولنا : " يا زيد " ليس خطاباً إلا مع المنادى . وقولنا : " أنادى زيداً " غير مختص بالمنادى .

---

(١) هذا رأى الفارسى يقول فى المسائل العسكرية ص ١٠٩ : " فأما قولهم فى النداء : يا زيد ، واستقلال هذا الكلام مع أنه مؤتلف من اسم وحرف ، فذلك لأن الفعل ها هنا مراد عندهم " ، والمنادى شُبِّهَ بالمفعول به لا مفعولاً به كما هو عند الجمهور ، ينظر التذييل والتكميل ١ / ٥٢ ، ٥٣ ، وعدة السالك على أوضح المسالك ٤ / ٣ .

(٢) الإمالة : أن ينحى بالألف نحو الباء ، فيلزم من ذلك أن ينحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة وأصحاب الإمالة : تميم وقيس وأسد، وعامة أهل نجد ، وأصحاب الفتح الحجازيون إلا في مواضع قليلة ، ومحل الإمالة غالباً الأسماء المتمكنة والأفعال ، ينظر أرتشاف الضرب ٢ / ٥١٨ ، ٥٣٧ تحقيق د/ رجب عثمان ، وابن يعيش ٩ / ٦٦ ، والمقتصد شرح الإيضاح ١ / ٩٥ ، والإنصاف ٣٢٦/١ .

(٣) ينظر الإنصاف ١ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(٤) هذا رأى بعض البصريين . ينظر الإنصاف ١ / ٣٢٧ ، وابن يعيش ٨ / ١٢٠ ، ١٢١ .

الرابع : أن وقولنا : " يا زيد " يدل على حصول النداء فى الحال . وقولنا : " أنادى زيداً " لا يدل على اختصاص بالحال .

الخامس: أنه لا يصح أن يقال: "أنادى زيداً قائماً" ولا يصح أن يقال "يا زيد"/ ٦/و قائماً فدلت هذه الوجوه الخمسة على حصول التفرقة بين هذين اللفظين .

الصورة الثانية : قولنا : " زَيْدٌ فى الدار " فقولنا : " زيد " مبتدأ والخبر هو ما دل عليه قولنا " فى " إلا أن المفهوم من معنى الظرفية قد يكون فى الدار " أو فى " المسجد " فأضيفت هذه الظرفية إلى الدار لتتميز هذه الظرفية عن سائر أنواعها ، فإن قالوا " هذا الكلام إنما أفاد ؛ لأن التقدير " زيد استقر فى الدار " و" زيد مستقر فى الدار " فنقول : " هذا باطل لأن قولنا " استقر " معناه حصل على الاستقرار فكان قولنا : " فيه " يفيد حصولا آخر ، وهو أنه حصل فيه حصول ذلك الاستقرار وذلك يفضى إلى التسلسل وهو محال فثبت أن قولنا : " زيد فى الدار " كلام تام لا يمكن تعليقه بفعل مقدر مضمر [(١)] .

مسألة : " اعلم : أن الجملة المركبة : إما أن تكون مركبة تركيباً أوليا أو ثانوياً . أما المركبة تركيبا أولياً فهي الجملة الاسمية أو الفعلية والأشبه أن الجملة الاسمية أقدم فى الرتبة من الجملة الفعلية ؛ لأن الاسم بسيط والفعل مركب والبسيط مقدم على المركب ، فالجملة الاسمية يجب أن تكون أقدم من الجملة الفعلية ويمكن أن يقال : بل الفعلية أقدم ؛ لأن الاسم غير أصيل فى أن يسند إلى غيره فكانت الجملة الفعلية أقدم من الجملة الاسمية .

وأما المركبة تركيباً ثانوياً فهى الجملة الشرطية كقولك : " إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود " ؛ لأن قولك : الشمس طالعة " جملة ، وقولك : " النهار

(١) ينظر : الإنصاف المسألة السادسة ١ / ٥١ وما بعدها ، وشرح الأشمونى ١ / ١٩٩ : ٢٠٣ .

موجود " جملة أخرى ، ثم أدخلت حرف الشرط فى إحدى الجملتين ، وحرف الجزاء فى الجملة الأخرى فحصل من مجموعهما جملة واحدة .

والله سبحانه وتعالى [1] أعلم [2] " .

تنبيه :

فى تقسيمات الاسم إلى أنواعه وهى من وجوه :

التقسيم الأول : إما أن يكون نفس تصور معناه مانعاً من الشركة أو لا يكون فإن كان الأول فإما أن يكون مظهراً وهو العلم ، وإما أن يكون مضمراً وهو معلوم ، واما إذا لم يكن مانعاً من الشركة فالمفهوم منه إما أن يكون ماهية معينة وهو أسماء الأجناس وإما أن يكون مفهومه أن شيئا ما موصوف بالصفة الفلانية/ ٦/ظ وهو المشتق كقولنا : " أسود " فإن مفهومه أنه شئ ما له سواد فثبت بما ذكرناه أن الاسم جنس تحته أنواع ثلاثة " أسماء الأعلام ، وأسماء الأجناس ، والأسماء المشتقة فلنذكر أحكام هذه الأقسام :

النوع الأول : أحكام الأعلام وهى كثيرة :

الحكم الأول : " قال المتكلمون " اسم العَلم " لا يفيد فائد ة أصلاً ونقول : [3] "حَقٌ أن العلم لا يفيد صفة فى المسمى وأما ليس بحق أنه لا يفيد شيئاً ، وكيف وهو يفيد تعريف تلك الذات المخصوصة ؟"

الحكم الثانى : اتفقوا على أن الأجناس لها أعلام فقولنا : " أسد " اسم جنس لهذه الحقيقة وقولنا : " أسامة " اسم علم لهذه الحقيقة ، وكذلك قولنا : "ثعلب" اسم جنس لهذه الحقيقة ، وقولنا : " ثعالة " اسم علم لها ، وأقول " الفرق بين اسم الجنس ، وبين علم الجنس من وجهين :

---

(١) زيادة فى التفسير ١ / ٥٠ .

(٢) ينظر المغنى ٤٩٢ : ٤٩٧ .

(٣) فى التفسير " وأقول " ١ / ٥٠ .

الأول : أن اسم العَلم هو الذى يُفيد الشخص المعين من حيث إنه ذلك المعين فإذا سمينا أشخاصاً كثيرين باسم " زيد " فليس ذلك لأجل أن قولنا : " زيد موضوع لإفادة القدر المشترك بين تلك الأشخاص ؛ بل لأجل أن لفظ "زيد" وضع لتعريف هذه الذات من أنها هذه ، ولتعريف تلك من حيث إنها تلك على سبيل الاشتراك إذا عرفت هذا ، فنقول : " إذا قال الواضع وضعت لفظ " أسامة " لإفادة ذات كل واحد من أشخاص الأسد بعينها من حيث هى هى على سبيل الاشتراك اللفظى كان ذلك"عَلَم الجنس" ، وإذا قال " وضعت لفظ " الأسد " لإفادة الماهية التي هى القدر المشترك بين هذه الأشخاص فقط من غير أن يكون فيها دلالة على الشخص المعين كان هذا اسم الجنس ، فقد ظهر الفرق بين اسم الجنس وبين علم الجنس " (١) .

الثانى : أنهم وجدوا " أسامة " اسما غير منصرف ، وقد تقرر عندهم أنه ما لم يحصل في الاسم شيئان / لم يخرج عن الصرف ، ثم وجدوا فى هذا اللفظ " التأنيث " ولم يجدوا شيئاً آخر سوى العلمية فاعتقدوا كونه " علما " لهذا المعنى .

الحكم الثالث :(٢) " اعلم : أن الحكمة الداعية إلى وضع الأعلام أنه ربما اختص نوع بحكم احتيج (٣) إلى الإخبار عنه بذلك الحكم الخاص ومعلوم أن ذلك الإخبار على سبيل التخصيص غير ممكن إلا بعد ذكر المخبر عنه على سبيل الخصوص فاحتيج (٤) إلى وضع الأعلام لهذه الحكمة " .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٦ ، وينظر شرح الأشمونى ١ / ١٢٦ ، ١٢٧ .
(٢) فى التفسير عنوان : الحكمة الداعية إلى وضع الأعلام ١ / ٥١ .
(٣) في التفسير " واحتج " ١ / ٥١ .
(٤) فى التفسير " واحتج " ١ / ٥١ .

الحكم الرابع : أنه لما كانت الحاجات المختلفة تثبت لأشخاص الناس فوق ثبوتها لسائر الحيوانات لا جرم كان وضع الأعلام للأشخاص الإنسانية أكثر من وضعها لسائر الذوات .

الحكم الخامس : [1] فى تقسيمات الأعلام وهى من وجوه :

الأول: العلم إما أن يكون اسماً كإبراهيم وموسى وعيسى ، أو لقباً كإسرائيل أو كنيه كأبى لهب " [2] ، واعلم أن هذا التقسيم يتفرع عليه أحكام :

الحكم الأول : الشئ إما أن يكون له الاسم فقط أو اللقب فقط أو الكنية فقط أو الاسم مع اللقب أو الاسم مع الكنية واللقب مع الكنية .

واعلم أن س [3] أفرد أمثلة الأقسام المذكورة من تركيب الكنية والاسم وهى ثلاثة :

أحدها : الذى له الاسم والكنية كالضبع فإن اسمها " حضاجر " وكنيتها : "أم عامر" وكذلك يقال للأسد : " أسامة " و" أبو الحارث " وللثعلب "ثعالة" و" أبو الحُصَيْن " وللعقرب " شبوة " و" أم عُريط " .

وثانيها : أن يحصل له الاسم دون الكنية كقولنا : " قَثَم " لذكر الضَّبُع ولا كنية له .

وثالثها : الذى حصلت له الكنية ولا اسم له كقولنا للحيوان المعين : "أبو بَرَاقش" .

---

(1) عنوان فى التفسير " العلم اسم ولقب وكنية " .

(2) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٧ .

(3) قال سيبويه ٢ / ٩٣ " هارون " : " هذا بابٌ من المعرفة يكون فيه الاسم الخاصُ شائعاً فى الأمة " ليس واحدٌ منها أولى به من الآخر ، ولا يتوهم به واحدٌ دون آخر له اسم غيره نحو قولك للأسد : أبو الحارث وأُسامة ، وللثعلب : ثُعالة وأبو الحُصَيْن ، وسَمْسَم ، وللذئب : دَألان ، وأبو جَعْدَة ، وللضَبع : أمُ عامر ، وخضاجر ، وجَعَار وجَيْأل ، وأم عَنْثل ، وقَثَام ، ويقال للضِبْعان : قُثم ، ومن ذلك قولهم للغراب : ابن بَريح " ، / وينظر شرح السيرافى ح ٢ / . الكتاب ٢ / ٩٣ " هارون " .

الحكم الثالث: الكنية قد تكون بالإضافة إلى الآباء/ وإلى الأمهات وإلى٧/ظ البنين وإلى البنات ، فالكنى بالآباء كما يقال للذئب : " أبو جَعْدَه " للأبيض وأبو الجون " ، وأما الأمهات فكما يقال للداهية " أم حُبوكرى " وللخمر "أم ليلى" ، وأما البنين فكما يقال للغراب " ابن دأية " وللرجل الذى يكون حاله منكشفاً " ابن جلا " ، وأما البنات فكما يقال للصدى "ابنة الجبل" وللحصاة "بنت الأرض".

الحكم الرابع : الإضافة فى الكنية قد تكون مجهولة النسب نحو "ابن عِرْس" و" حمارُ رَقبَّانَ " ، وقد تكون معلومة النسب نحو " ابن لبون " و " بنت لبون " و" ابن مخاض " و " بنت مخاض " لأن الناقة إذا ولدت ولداً ثم حمل عليها بعد ولادتها ؛ فإنها لا تصير مخاضاً إلا بعد سنة .

و" المخاض " الحامل المقرب فولدها إن كان ذكراً فهو " ابن مخاض " وإن كان أنثى فهى " بنت مخاض " ، ثم إذا ولدت وصار لها لبن صارت " لبونا " فأضيف الولد إليها بإضافة معلومة " [١] .

الحكم الخامس : إذا اجتمع الاسم واللقب فالاسم إما أن يكون مضافاً أو لا ؛ فإن لم يكن مضافاً أضيف الاسم إلى اللقب يقال "هذا سعيد كرز" و"قيس بطةٍ " ، لأنه يصير المجموع بمنزلة الاسم الواحد ، وأما إذا [٢] كان الاسم مضافاً فهم يفردون " اللقب " فيقولون " هذا عبد الله بطة " [٣] .

الحكم السادس : [٤] المقتضى لحصول الكنية أمور :

أحدها : الإخبار عن نفس الأمر كقولنا : " أبو طالب " فإنه كنى بابنه " طالب " .

وثانيها: التفاؤل والرجاء كقولهم: "أبو عمرو"لمن يرجو ولداً يطول/ عمره" ٨/و و" أبو الفضل " لمن يرجو أن يكون ولداً جامعاً للفضائل .

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ٩٥ " هارون " .
(٢) فى التفسير " إن " ١ / ٥٢ .
(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣٣ ، ٣٤ .
(٤) عنوان فى التفسير " السر فى وضع الكنية " ١ / ٥٢ .

وثالثها : الإيماء إلى الضد " كأبى يحيى " للموت " .

ورابعها : أن يكون الرجل إنساناً مشهوراً وله أبٌ مشهور فيتقارضان الكنية فإن " يوسف " كنيته " أبو يعقوب " و " يعقوب " كنيته " أبو يوسف " .

وخامسها : اشتهار الرجل بخصلة فيكنى بها : إما بسبب اتصافه بها أو انتسابه إليها بوجه قريب أو بعيد "[1] .

التقسيم الثانى للأعلام :

العلم : إما أن يكون مفرداً كزيد أو مركباً من كلمتين لا علاقة بينهما " كبعلبك" أو بينهما علاقة ، وهى إما علاقة " الإضافة " كعبد الله وأبى زيد ، أو علاقة " الإسناد " وهى إما جملة اسمية أو فعلية ، ومن فروع هذا الباب أنك إذا جعلت جملةً اسمَ علم لم تغيرها البتة ؛ بل تتركها بحالها مثل " تأبط شراً " و"برق نحره"[2] .

التقسيم الثالث :

العلم : إما أن يكون منقولاً أو مرتجلاً . أما المنقول : فإما أن يكون منقولاً عن لفظ مفيد أو غير مفيد .

والمنقول من المفيد : إما أن يكون منقولاً عن الاسم أو الفعل أو الحرف أو ما يتركب منها . أما المنقول عن الاسم فإما أن يكون عن اسم عين " كأسد وثور " أو عن اسم معنى " كفضل ونصر " أو عن صفة حقيقية " كالحُسن " أو عن صفة إضافية كالمذكور والمردود . والمنقول عن الفعل : إما أن يكون منقولاً عن صيغة الماضى كـ" شَمَّرَ " أو عن صيغة المضارع كـ" يَحْيا " أو عن الأمر كـ" أطرقا " والمنقول عن الحرف كرجل سميته / بصيغة من صيغ الحروف . ٨/ظ

(١) كان يكنى بأبى الكرم لشهرته فى الكرم واتصافه به .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٧ : ٢٩ .

وأما المنقول عن المركب من هذه الثلاثة ؛ فإن كان المركب مفيداً فهو المذكور فى التقسيم الثانى ؛ وإن كان غير مفيد فهو يفيد ، وأما المنقول عن صوت فهو مثل تسمية بعض العلوية بطَبَاطَبَا " ، وأما المرتجل فقد يكون قياساً مثل " عمران وحمدان " فإنهما من أسماء الأجناس مثل " سرحان " و" ندمان " وقد يكون شاذاً قلما يوجد له نظير مثل " مُحَبب " [1] و"مَوْهَب " [2] .

التقسيم الرابع :

الأعلام : إما أن تكون للذوات أو المعانى وعلى التقديرين فإما أن يكون " العَلَم " علم الشخص أو علم الجنس فههنا أقسام أربعة . وقبل الخوض فى شرح هذه الأقسام فيجب أن تعلم أن وضع الأعلام للذوات أكثر من وضعها للمعانى ؛ لأن أشخاص الذوات هى التى يتعلق الغرض بالإخبار عن أحوالها على سبيل التعيين ، أما أشخاص الصفات فليست كذلك فى الأغلب ، ولنرجع إلى أحكام الأقسام الأربعة :

فالقسم الأول : العلم للذوات والشرط فيه أن يكون المسمى مألوفاً للواضع والأصل فى المألوفات الإنسان ؛ لأن مستعمل أسماء الأعلام هو الإنسان ، وإلف الشئ بنوعه أتم من إلفه بغير نوعه ، وبعد الإنسان : الأشياء التى يكثر احتياج الإنسان إليها وتكثر مشاهدته لها ، ولهذا السبب وضعوا : " أعوج ولاحقًا " علمين لفرسينُ "شَذْقَمًا" ، و"علياًّ" لفحلين " وضَمران " لكلب " و " كساب " لكلبة .

وأما الأشياء التي لا يألفها الإنسان فقلما يضعون [3] الأعلام لأشخاصها/٩/و

(١) فى المخطوطة " نجيب " .

(٢) " مُحَبَب " اسم رجل القياس فيه " مُحِبّ " بالإدغام ، لأنه مُفْعِل من المحبة ، والميم زائدة لقولك : أحببتُ وحَبَبتُ ، ولو كان أصلاً لجاز أن يكون من قبيل مَهْدَد ملحقاً بجعفر وإظهار التضعيف لذلك إلا أنه ليس فى كلام العرب تركيب (م ح ب) فلذلك كان من الشاذ .
ومن ذلك " مَوْهَب " اسم رجل ، ومَوْظَب : اسم مكان ، وكلاهما شاذ ، لأن ما فاؤه واو لا يأتى منه مَفْعَل بفتح العين إنما هو مَفْعِل بكسرها نحو : مَوْضِع ومَوْقِع ومَوْرِد ومَوْجِل ومَوْعِد ، ومن الشاذ مَكْوَزه ومَزْيَد قياسهما : مكازه ومزاد كمفازة ومعاش تقلب الواو والياء فيهما ألفاً بعد نقل حركتهما إلى ما قبلهما " ، ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣٣ .

(٣) فى المخطوطة " يوضعون " .

أما القسم الثانى : فهو " عَلَم الجنس " للذوات وهو مثل " أسامة " للأسد و" ثعالة " للثعلب .

وأما القسم الثالث : فهو وضع الأعلام للأفراد المعينة من الصفات وهو مفقود لعدم الفائدة .

وأما القسم الرابع : فهو علم الجنس للمعانى والضابط فيه أنا إذا رأينا حصول سبب واحد من الأسباب التسعة المانعة من الصرف ثم منعوه الصرف علمنا أنهم جعلوه علما لما ثبت أن المنع من الصرف لا يحصل إلا عند اجتماع سببين ، وذكر " ابن جنى "[(١)] أمثلة لهذا الباب وهى تسميتهم " التسبيح " بـ"سبحان" و " الغدر " بـ"كيسان" ؛ لأنهما غير منصرفين ، فالسبب الواحد و هو " الألف والنون " حاصل ولابد من حصول العلمية ليتم السببان "[(٢)] .

التقسيم الخامس للأعلام :

اعلم : أن اسم الجنس قد ينقلب اسم علم كما إذا كان المفهوم من اللفظ أمراً كليا صالحاً ؛ لأن يشترك فيه كثيرون ، ثم إنه فى العرف يختص بشخص بعينه مثل " النجم " فإنه فى الأصل اسم لكل نجم ، ثم اختص فى العرف بالثُّريّا[(٣)] ، وكذلك " السِّمَاك " اسم مشتق من الارتفاع ثم اختص بكوكب معين[(٤)] .

(والله أعلم بذلك)[(٥)] .

---

(١) هو : أبو الفتح عثمان بن جنى كان أبوه رومياً يونانياً ، ولد فى الموصل قبل (٣٣٠ هـ) ، وتوفى سنة (٣٩٢ هـ) ، تنظر ترجمته فى : البلغة ص ١٤١ ، ١٤٢ ، ومقدمة الخصائص تحقيق محمد على النجار ١ / ٥ : ٦٨ .

(٢) فى اللسان " كيس " : " وكَيْسَان ، أيضاً : اسم للغدر عن ابن الأعرابى ... وقال ابن الأعرابى : الغدر يكنى أبا كَيْسَان ، وقال كراع : هى طائية " ، وفى اللسان " سبح " وقال ابن جنى : سبحان اسم علم لمعنى البراءة والتنزيه بمنزلة عثمان وعمران اجتمع فى "سبحان" التعريف والألف والنون وكلاهما علة تمنع من الصرف " .

(٣) فى اللسان " نجم " " النجم فى الأصل : اسم لكل واحد من كواكب السماء وهو بالثُّرَيا أخص ؛ فإذا أطلق فإنما يراد به هى " .

(٤) ينظر : اللسان " سمك " .

(٥) زيادة فى المخطوطة .

فصـــــل

معقود فى أحكام أسماء الأجناس والأسماء المشتقة

وهـى كثيـرة

أما أحكام أسماء الأجناس فهى أمور :

الحكم الأول : الماهيـة قـد تكون مـركبـة وقـد تكون بسـيطة ، وقـد ثبت فى العقليات أن المركب قبل البسيط فى الجنس ، وأن البسيط قبل المركب فى الفصل وثبت بحسب الاستقراء أن قوة/ الجنس سابقة على قوة الفصل فى الشدة والقوة ٩/ظ فوجب أن تكون أسماء الماهيات المركبة سابقة على أسماء الماهيات البسيطة .

الحكم الثانى : أسمـاء الجناس سـابقـة بالرتبـة علـى الأسمـاء المشـتـقـة ؛ لأن الاسم المشتق متفرع على الاسم المشتق منه ، فلو كـان اسمـه أيضاً مـشتـقاً لزم إمـا التسلسل أو الدور وهمـا مـحـالان فيجب الانتهـاء فى الاشتـقـاقات إلى أسمـاء موضوعة جامدة فالموضوع غنى عن المشتق ، والمشتق مـحتـاج إلى الموضوع فوجب كون الموضوع سـابقـا بالرتبـة عـلى المشـتق ، ويظـهـر بهـذا أن هـذا الـذى يعـتـاده اللغويـون والنحويون من السعى البليغ فى أن يجعلوا كل لفظ مـشتقـا من شئ آخر سعى باطل وعمل ضائع "[1] .

الحكم الثالث : الموجود إما واجب وإما ممكن والممكن : إما متحيـز أو حال فى المتحيز أو لا متحيز ولا حال فى المتحيز .

أمـا هذا القـسم الثـالـث فـالشـعور بـه قليل ، وإنمـا يـحـصل الشـعور بـالقـسمين الأولين ، ثـم إنه ثبت بـالدليل أن المتـحـيـزات مـتـسـاوية فى تمـام ذواتهــا ، وأن الاختلاف بينها إنمـا يقع بسبب الصفات القـائمة بها ، فـالأسماء الواقعة على كل

(١) راجع المسألة "٢٨" فى الإنصاف ١ / ٢٣٥ ، ٢٤٥ "القول فى أصل الاشتقاق : الفعل هو أو المصدر ؟" .

واحد من أنواع الأجسام يكون المسمى بها مجموع الذات مع الصفات المخصوصة القائمة بها ، هذا هو الحكم فى الكثير الأغلب " .

وأما أحكام الأسماء المشتقة فهى أربعة :

الحكم الأول : ليس من شروط الاسم المشتق أن يكون الذات موصوفة بالمشتق منه ؛ بدليل أن المعلوم مشتق من / العلم مع أن العلم غير قائم ١٠/و بالمعلوم ، وكذا القول فى المذكور والمرئى والمسموع وكذا القول فى اللائق والرامى .

الحكم الثانى : " شرط صدق المشتق حصول المشتق منه فى الحال بدليل " أن من كان كافرا ثم أسلم ؛ فإنه يصدق عليه أنه ليس بكافر ، وذلك يدل على أن بقاء المشتق منه فى الحال شرط فى صدق الاسم المشتق " .

الحكم الثالث : " المشتق منه إن كان ماهية مركبة لا يمكن حصول أجزائها على الاجتماع مثل : الكلام والقول والصلاة ؛ فإن الاسم المشتق إنما يصدق على سبيل الحقيقة عند حصول الجزء الأخير من تلك الأجزاء " .

الحكم الرابع : المفهوم من الضارب أنه شئ ما له ضرب ؛ فإما أن ذلك الشئ جسم أو غيره فذلك خارج عن المفهوم لا يعرف إلا بدلالة الالتزام .

فصــــل

عقدته فى تقسيم الاسم إلى المعرب والمبنى ، وذكر الأحكام المفرعة على هذين القسمين . وفيه مسائل :

المسألة الأولى : فى لفظ الإعراب وجهان :

أحـدهـمـا : أن يكون مـأخـوذا من قـولـهم " أَعْـرَبَ عَنْ نَفْـسِـهِ " إذا بَيَّـن مـا فى ضميره ؛ فإن الإعراب إيضاح المعنى [1] .

والثانى : أن يكون " أعرب " منقولا من قولهم " عَرِبَتْ معدةُ الرجل " إذا فسدت وكَأَنّ المراد من " الإعراب " – " إزالة الفساد ورفع الإبهام مثل " أعجمتُ / الكتاب " بمعنى أزلت عجمته " [2] .

المسألة الثانيـة : إذا وضع لفظ " الماهيـة " وكـانت تلك " الماهيـة " مـورداً لأحـوال مـخـتلفـة وجب أن يكون اللفظ مـوردا لأحـوال مـخـتلفـة ؛ لتكون الأحوال المختلفـة اللفظية دالة على الأحوال المختلفـة المعنوية كما أن جوهر اللفظ لما كان دالا على أصل " الماهية " كان اختلاف أحواله دالا

(١) قال ابن جنى فى الخصائص ١ /٣٥ " هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ ، الا ترى أنك إذا سمعتَ أكرم سعـيد أباه ، وشكر سعـيداً أبوه ، علمت برفـع أحدهمـا ونصب الآخـر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجا " نوعا " واحداً لاستبهم أحدهم من صاحبه " .
وقـال ١ / ٣٦ " وأمـا لفظه فـإنه مـصدر أعـربتُ عن الشئ إذا أوضـحتُ عنه ، وفلان مُـعـرب عـمـا فى نفسه أى مبيّن له ، وموضح عنه " . وينظر اللسان " عرب " .

(٢) وقـال ابن جنى فى الخصـائص ١ / ٣٧ " : وكـأنه من قـولهم : عَـرِبَتْ مـعـدته أى : فَـسَـدتْ ، كـأنهـا استحالت من حال إلى حال كاستحالة الإعراب : من صورة إلى صورة " .
وفى اللسان مادة " عرب " : " وعَرِبتْ معدته بالكسر عَرَباً : فَسَدَتْ ، وقيل : فسدت ممَّا يَحْمل عليها .
" وفى اللسـان " عجم " : " وأَعْجَمَ الكتاب ، وعَجَّمهُ : نقطه ، قال ابن جنى : أَعْجَمْتَ الكتـاب : أزلتُ استـعـجامـه . قال ابـن سيـده : وهو عنده على السلب ؛ لأن أفعلتُ وإن كان أصلها الإثبات فقد تجئ للسلب ، كـقـولهم : أَشْكَيْتُ زيداً أى أزلتُ له عـمـا يشكوه ، وكـقـوله – تعـالى – : ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ سورة طه من اية : ١٥ . تأويله – والله أعلم – عند أهل النظر : اكاد أظهرها " وينظر أسرار العربية ص ٣٢ ، وسر الصناعة ١ / ٣٧ ، ٣٨ .

على اختلاف الأحوال المعنوية فتلك الأحوال المختلفة اللفظية الدالة على الأحوال المختلفة المعنوية هى الإعراب " .

المسألة الثالثة : " الأفعال والحروف أحوال عارضة للماهيات والعوارض لا تعرض لها عوارض أخرى هذا هو الحكم الأكثرى ، وإنما الذى يعرض لها الأحوال المختلفة هى الذوات والألفاظ الدالة عليها هى الأسماء فالمستحق للإعراب الوضع الأول هو الأسماء "[1] .

المسألة الرابعة : إنما اختص الإعراب الحرف الأخير من الكلمة لوجهين :

الأول : " أن الأحوال العارضة للذات لا توجد إلا بعد وجود الذات واللفظ لا يوجد إلا بَعْدَ وجود الحرف الأخير منه ، فوجب أن تكون العلامات الدالة على الأحوال المختلفة المعنوية لا تحصل إلا بعد تمام الكلمة " .

الثانى : " أن اختلاف حال الحرف الأول والثانى من الكلمة للدلالة على اختلاف أوزان الكلمة فلم يبق لقبول الأحوال الإعرابية إلا الحرف الأخير من الكلمة " .

المسألة الخامسة : " الإعراب ليس عبارة عن الحركات والسكنات الموجودة فى أواخر الكلمات بدليل أنها موجودة فى المبنيات ، والإعراب غير موجود فيها ؛ بل الإعراب عبارة عن استحقاقها لهذه الحركات بسبب العوامل المحسوسة ، وذلك الاستحقاق معقول لا محسوس والإعراب حالة معقولة لا محسوسة "[2] .

المسألة السادسة : " إذا قلنا فى الحرف : إنه متحرك أو ساكن فهو مجاز ؛ لأن الحركة والسكون من صفات الأجسام والحرف ليس بجسم؛ بل المراد من حركة الحرف صوت مخصوص/ يوجد عقيب التلفظ بالحرف ، ١١/و

(١) وقال ابن الدهان فى كتاب الفصول فى العربية ص ٣ : " الإعراب هو البيان ، وهو أصل فى الأسماء ، فرع فى الأفعال " وينظر : التخمير ١ / ٢٠١ ، ٢٠٢ ، وعلل النحو للوراق ص ١٨٨ وأسرار العربية ص ٣٢ ، ٣٣ ، والإيضاح فى علل النحو ص ٧٧ ، ٧٨ .

(٢) ينظر : أسرار العربية ٣٣ .

والسكون عبارة عن أن يوجد الحرف من غير أن يعقبه ذلك الصوت المخصوص المسمى بالحركة " (١) .

المسألة السابعة : " الحركات : إما صريحة أو مختلسة ، والصريحة : إما مفردة أو غير مفردة فالمفردة ثلاثة وهى : " الفتحة والكسرة والضمة " ، وغير المفردة ما كان بَيْنَ بَيْن ، وهى ستة لكل واحدة قسمان ، فللفتحة ما بينها وبين الكسرة ، أو ما بينها وبين الضمة ، وللكسرة ما بينها وبين الضمة أو ما بينها وبين الفتحة ، والضمة على هذا القياس فالمجموع تسعة ، وهى: إما " مشبعة " أو " غير مشبعة " فهى ثمانية عشر والتاسعة عشرة المختلسة ، وهى ما تكون حركة ، وإن لم يتميز لها فى الحس مبدأ (٢) وتسمى الحركة المجهولة وبها قرأ " أبو عمرو " (٣) : ﴿ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ (٤) مختلسة الحركة من " بارئكم " وغير ظاهرة بها .

المسألة الثامنة : " لما كان المرجع بالحركة والسكون فى هذا الباب إلى أصوات مخصوصة لم يجب القطع بانحصار الحركات فى العدد المذكور " .

قال "ابن جنى" "اسم المفتاح بالفارسية وهو : "كليد" لا يعرف أن أوله متحرك أو ساكن ، قال : وحدثنى " أبو على " (٥) قال دخلت بلدة

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب لابن جنى ١ / ٦ ، ٧ ، ٣٢ .

(٢) فى التفسير ١ / ٥٦ " وإن لم يتميز فى الحس لها مبدأ " .

(٣) هو : أبو عمرو بن العلاء إمام القراء فى البصرة ، وأحد السبعة الذين ميّزهم ابن مجاهد . ولد بمكة (سنة ٦٨ هـ) ، ونشأ بالبصرة ، وتوفى بالكوفة (سنة ١٥٤ هـ) ينظر : السبعة لابن مجاهد ص ٧٩ : ٨٥ .

(٤) البقرة من الآية ٥٤ ، وقوله " إلى بارئكم " متعلقة " بتوبوا " والمشهور كسر الهمزة ، لأنها حركة إعراب ، وروى عن أبى عمرو ثلاثة أوجه أخر : الاختلاس ، وهو الإتيان بحركة خفية ، والسكون المحض ، وهذه قد طعن عليها جماعة من النحويين ، ونسبوا راويها إلى الغلط على أبى عمرو ، وقال سيبويه : اختلس أبو عمرو فظنه الرواى سكّن ولم يضبط . وقال المبرد : لا يجوز التسكين مع توالى الحركات فى حرف الإعراب فى كلام ولا شعر ، وقراءة أبى عمرو لحن : ينظر : الدر المصون للسمين الحلبى ١ / ٣٦١ : ٣٦٥ ، والسبعة لابن مجاهد ص ١٥٥ : ١٥٧ ، والخصائص ١ / ٧٢ ،٧٣.

(٥) هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسىّ ، كان إمام وقته فى علم النحو ولد بمدينة فَسَا من أعمال فارس ، ودخل بغداد سنة ٣٠٧ هـ وتوفى سنة ٣٧٧ هـ .
تنظر ترجمته فى : البلغة ص ٨٠ : ٨١ ، والبغية ١ / ٤٩٦ .

فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعها قبل فتعجبت منها وأقمت هناك أياما فتكلمت أيضاً بها فلما فارقت تلك البلدة نسيتها[1].

المسألة التاسعة : الحركة الإعرابية متأخرة عن الحرف تأخراً بالزمان ويدل عليه وجهان :

الأول : " أن الحروف الصلبة كـ"الباء" والتاء والدال " وأمثالها إنما تحدث فى آخر زمان حبس النفس ؟ وأول إرساله وذلك أن فاصل ما بين الزمانين (غير منقسم ، والحركة صوت يحدث عند إرسال النفس ، ومعلوم أن ذلك الآن متقدم على ذلك الزمان)[2] فالحرف متقدم على الحركة " .

الثانى : أن الحروف الصلبة لا تقبل التمديد والحركة قابلة للتمديد فالحرف والحركة لا يوجدان معاً ؛ ولكن الحركة لا تتقدم على الحرف فبقى أن يكون الحرف متقدماً على الحركة "[3] .

المسألة العاشرة : الحركات أبعاض من حروف المدّ واللين ويدل عليه وجوه :

الأول : " أن حروف المد واللّين قابلة للزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فله طرفان ولا طرف لها فى النقصان إلا هذه الحركات " .

الثانى : " أن هذه الحركات إذا مددناها ظهرت حروف المدّ واللين فعلمنا أن هذه الحركات ليست إلا أوائل تلك الحروف " .

الثالث : لو لم تكن هذه الحركات أبعاضاً لهذه الحروف لما جاز الاكتفاء بها ، لأنها إذا كانت مخالفة لها لم تسد مسدها فلم يصح الاكتفاء بها منها بدليل استقراء "القرآن" و"النثر" والنظم وبالجملة ، فهب أن إبدال الشئ من مخالفه القريب منه جائز، إلا أن إبدال الشئ من بعضه أولى فوجب حمل الكلام عليه"[4] .

---

(١) ينظر : الخصائص ١ / ٩١ ، ٩٢ .

(٢) نقص فى المخطوطة وهو فى التفسير الكبير ١ / ٥٦ .

(٣) ينظر : سر الصناعة ١ / ٢٨ : ٣٣ .

(٤) ينظر : سر الصناعة ١ / ١٧ : ٢٣ .

المسألة الحادية عشرة :[1]

الابتداء بالحرف الساكن محال عند قوم وجائز عند آخرين ؛ لأن الحركة عبارة عن الصوت الذى يحصل التلفظ به بعد التلفظ بالحرف وتوقيف الشئ على ما يحصل بعده محال "[2] .

المسألة الثانية عشرة :

أثقل الحركات الضمة ؛ لأنها لا تتم إلا بضم الشفتين ولا يتم ذلك إلا بعمل العضلتين الصلبتين الواصلتين إلى طرفى الشفة .

وأما " الكسرة " فإنه يكتفى فى تحصيلها العضلة الواحدة الجارية ثم الفتحة يكفى فيها عمل ضعيف لتلك العضلة ، وكما دلت هذه المعالم التشريحية على ما ذكرناه فالتجربة تظهره أيضاً .

واعلم أن الحال فيما ذكرناه يختلف بحسب أمزجة البلدان ، فإن أهل "أذريبجان" يغلب على جميع ألفاظهم إشمام الضمة ، وكثير من البلاد يغلب على لغاتهم إشمام " الكسرة "[3] .

والله أعلم .

المسألة/ الثالثة عشرة :[4] ١٢/و

الحركات الثلاثة مع السكون إن كانت إعرابية سميت بالرفع والنصب والجر أو الخفض[5] والجزم وإن كانت بنائية سميت بالفتح والضم والكسر والوقف "[6] .

(١) عنوان فى التفسير " الابتداء بالساكن " .
(٢) ينظر : الخصائص ١ / ٩٠ : ٩٣ ، وسر الصناعة ١ / ٧ .
(٣) ينظر : سر الصناعة ١ / ٥٣ : ٥٦ .
(٤) فى المخطوط " عشر " والصواب : عشرة .
(٥) فى المخطوط " والحفض " .
(٦) ينظر : التذييل والتكميل ١ / ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٤ ، والنكت الحسان ص ٣٥ .

المسألة الرابعة عشرة :[1]

ذهب قطرب [2] إلى أن الحركات البنائية مثل الإعرابية ، والباقون خالفوه [3] وهذا الخلاف لفظى فإن المراد من التماثل إن كان هو التماثل [4] فى الماهية فالحسّ يشهد بأن الأمر كذلك وإن كان المراد حصول التماثل فى كونها مستقة بحسب العوامل المختلفة فالعقل يشهد أنه ليس كذلك " .

المسألة الخامسة عشرة :[5]

" من أردا أن يتلفظ بالضمة ؛ فإنه لابد له من " ضم شفتيه أولا ثم رفعهما ثانيا ، ومن أراد التلفظ بالفتحة ؛ فإنه لابد من فتح الفم بحيث تنتصب الشفة العليا عند ذلك الفتح ، ومن أراد التلفظ بالكسرة ؛ فإنه لابد من فتح الفم فتحاً قوياً والفتح القوى لا يحصل إلا بانجرار اللحى الأسفل وانخفاضه فلا جرم يسمى ذلك جراً وخفضا وكسراً لأن الانجرار القوى يوجب الكسر .

وأما الجزم فهو القطع وأما أنه لِمَ يُسمّى وقفا وسكونا ؟ فعلته ظاهرة

المسألة السادسة عشرة :[6]

" منهم من زعم أن الفتح والضم والكسر والوقف أسماء للأحوال البنائية ، كما أن الأربعة الثانية أسماء للأحوال الإعرابية ، ومنهم

(١) فى المخطوط " عشر " والصواب : عشرة .

(٢) هو : محمد بن المستنير الملقب بقطرب ، والقطرب : دُويبة تسعى طول الليل لا تفتر اخذ النحو عن سيبويه ، وهو الذى لقبه بقطرب ، توفى (سنة ٢٠٦ هـ) تنظر ترجمته فى : البلغة ص ٢١٤ ، والبغية ١ / ٢٤٢ .

(٣) ينظر : الإيضاح فى علل النحو ص ٧٠ ، ٧١ .

(٤) فى المخطوط " فإن المراد من المماثل إن كان هو المماثل " .

(٥) فى المخطوط " عشر " والصواب : عشرة .

(٦) فى المخطوط " عشر " والصواب : عشرة .

من جعل الأربعة الأول : أسماء لتلك الأحوال سواء كانت بنائية أو إعرابية ، وجعل الأربعة الثانية : أسماء للأحوال الإعرابية فتكون الأربعة الأولى بالنسبة إلى الأربعة الثانية كالجنس بالنسبة إلى النوع " (١) .

المسألة السابعة عشرة : (٢)

إن " س " يسميها بالمجارى ، ويقول : المجارى ثمانية (٣) وفيه سؤالان :

الأول : لم سمى الحركات بالمجارى ؛ فإن الحركة نفسها الجرى والمجرى موضع الجرى فالحركة لا تكون مجرى" ؟ .

وجوابه : أنا بينا أن الذى يسمى ههنا بالحركة فهو نفسه ليس بحركة ؛ إنما هو صوت يتلفظ به بعد التلفظ بالحرف الأول ، فالمتكلم لما انتقل من الحرف الصامت إلى هذا الحرف فهذا الحرف المصوت إنما حدث لجريان نفسه وامتداده؛ فلهذا السبب صحت تسميته بالمَجْرَى " (٤) .

---

(١) ينظر : المساعد ١ / ٢٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٣ ، والأشباه والنظائر ١ / ١٦٢ .

(٢) فى المخطوط : عشر : .

(٣) فى التفسير الكبير ١ / ٥٧ " وهى ثمانية " ، وفى الكتاب ١ / ١٣ (هارون) : " هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية ، وهى تجرى على ثمانية مَجَارٍ : على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والكسر والوقف .
وهذه المجارى الثمانية يجمعهن فى اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح فى اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف " وينظر : المقتضب ١ / ١٤٢ ، والأشباه والنظائر ١ / ١٦٢ .

(٤) وقال السيرافى فى شرحه للكتاب ١ / ٦٣ ، ٦٤ " فإن قال قائل : فلِم سمى الحركات " مجارى " وهن يجرين ، والمجارى يجرى فيهن ؟ ففى ذلك جوابان :
أحدهما : أن الحركات - لما كانت أواخر الكلم قد تنتقل من بعضها إلى بعض ، كما تنتقل الحركة من حرف إلى حرف - جاز أن يُسمَّى الحركات مجارى من حيث تنتقل فيهن أواخر الكلم ، وجعل كل واحدة منهن " مجرى " ثم جمعها على "مجارٍ" .
والوجه الثانى : أن يكون مجرى فى معنى جَرْى ، وهو مصدر ، والمصادر قد يلحق أوائلها الميم كما يقول : " مضرب " فى معنى الضرب ، و" مَفَرّ " فى معنى الفرار ، فكان واحد المجارى فى هذا الوجه " مجرى " فى معنى " جَرْى " .

السؤال الثاني : قال " المازني "[1] : " غلط " س " في تسميته الحركات البنائية بالمجاري ؛ لأن الجرى إنما يكون لما يوجد تارة ، ويعدم تارة ، والمبني لا يزول عن حالة ؛ فلم يجز تسميته بالمجاري بل كان الواجب أن يقال : " المجاري أربعة وهي : الأحوال الإعرابية - والجواب - " المبنيات قد تحرك عند الدّرج ، ولا تحرك عند الوقف فلم تكن تلك الأحوال لازمة لها مطلقاً "[2] .

المسألة الثامنة عشرة :[3]

الإعراب : اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل بحركة أو حرف تحقيقاً أو تقديراً[4] ، أما الاختلاف فهو عبارة عن موصوفية آخر تلك الكلمة بحركة أو سكون بعد أن كان موصوفا بغيرها ، ولا شك أن تلك الموصوفية حالة معقولة لا محسوسة فلهذا المعنى قال " عبدالقاهر النحوي " : " الإعراب حالة معقولة لا محسوسة .

(١) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية ، وقيل : بكر بن محمد بن عدي بن حبيب المازني العدوي ، من بني مازن بن شيبان من أهل البصيرة .
توفي (سنة ٢٤٧ هـ) ، تنظر ترجمته في : نزهة الألبا ص ١٨٢ .

(٢) قال السيرافي في شرحة للكتاب ١ / ٦٤ : ٦٥ " فإن قال قائل : فقد يروى عن المازني أنه غلط سيبويه في قوله : " على ثمانية مجارٍ " وزعم أن المبنيات حركاتُ أواخرها كحركات أوائلها ، وإن الجرى لما يكون مرة في شئ يزول عنه ، والمبنى لا يزول عن بنائه ، وكان ينبغي أن يقول : على أربعة مجار على الرفع والنصب والجر والجزم ، ويدع ما سواهن .
فالجواب في ذلك - وبالله التوفيق - أن أواخر الكلم لا يوقف على حركاتهن ، وإنما تلزمهن الحركات في الدّرج ، وليس كذا صدور الكلام ، وأوسطها ، فجاز أن تصف حركات أواخر الكلم من الجرى بما لا تصف به أوائلها وأوسطها ، لأن الحركات الأوائل والأوساط لوازم في الأحوال كلها .
وجه ثان : أن أواخر الكلم هن مواضع التغيّر ، فيجوز إطلاق لفظ المجاري عليهن ، وإن كان بعض حركاتهن لازما في حال ، ومثل ذلك تسمية سيبويه لأواخر الكلم عامة " حروف الإعراب " وقد علمت أن المبنيات لا يعربن ، وإنما سماهن حروف الإعراب ، لأن الإعراب يكون فيهن إذا أجريت الكلمة " .

(٣) في المخطوط " عشر " .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل ١ / ١١٥ ، ١١٩ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٣١ : ٣٣ تحقيق فوّاز الشعار - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م - طبعة أولى .

وأما قوله : باختلاف العوامل فاعلم أن اللفظ الذى تلزمه حال واحدة أبداً هو " المبنى " وأما الذى يختلف آخره فقسمان :

أحدهما : " أن لا يكون معناه قابلاً للأحوال المختلفة كقولنا " أخذت المال من زيد " فتكون " من " ساكنة ثم تقول : " أخذت المال من الرجل " فتفتح النون ثم تقول : " أخذت المال من ابنك " فتكون مكسورة فها هنا اختلف آخر هذه الكلمة إلا أنه ليس بإعراب/ ؛ لأن المفهوم من كلمة "مِنْ" لا يقبل الأحوال المختلفة ١٣/و فى المعنى .

وأما القسم الثانى : وهو الذى يختلف آخر الكلمة عند اختلاف أحوال معناها فذلك هو الإعراب .

المسألة التاسعة عشرة :[1]

أقسام الإعراب ثلاثة :

الأول: الإعراب بالحركة ، وهى فى أمور ثلاثة :

أحدها : الاسم الذى لا يكون آخره حرفا من حروف العلة سواء كان أوله أو وسطه معتلا أو لم يكن نحو : " رجل " و" وَعْد " و" ثَوْب " .

وثانيها : أن يكون آخر الكلمة واواً أو ياء ويكون ما قبله ساكنا ، فهذا[2] كالصحيح فى تعاقب الحركات عليه ، تقول " هذا ظَبْىَ وغَزْوٌ " ومن هذا الباب المدغم فيهما كقولك "كرسىّ وعدو" ؛ لأن المدغم يكون ساكناً فسكون " الياء " من كرسى " والواو من " عدو " كسكون " الياء " من " ظبى " ، والزاى من " غزو " .

وثالثها : أن تكون الحركة المتقدمة على الحرف الأخير من الكلمة كسرة وحينئذٍ[3] يكون الحرف ياء وإذا كان آخر الكلمة " ياء " قبلها كسرة كان فى الرفع

(١) فى المخطوط " عشر " .

(٢) فى المخطوط " وهذا " .

(٣) فى المخطوط " حٍ" وفى التفسير " وحينئذٍ " ١ / ٥٨ .

والجر على صورة واحدة وهى السكون ، وأما فى النصب : فإن " الياء " تحرك بالفتحة ، قال الله - تعالى - : ﴿ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾ (١) .

القسم الثانى: من الإعراب ما يكون بالحرف وهو فى أمور ثلاثة :

أحدها : فى الأسماء الستة مضافة وذلك جاءنى أبوه وأخوه وحَمُوه وهَنُوه وفُوه وذُو مالٍ ، ورأيت أَبَاه ، ومررت بأبيه وكذا في البواقى .

وثانيها : " كلا " مضافًا إلى مضمر ، تقول " جاءنى كلاهما " و " مررت بكليهما " و" رأيت كليهما " .

وثالثها : التثنية والجمع ، تقول : جاءنى مسلمان ومسلمون " و" رأيت مسلمَيْن ومسلِمين " و" مررت بمسلمَيْن ومسلمِين .

والقسم الثالث: الإعراب/ التقديرى وهو فى الكلمة التى يكون آخرها ١٣/ظ ألفا وتكون الحركة التى قبلها فتحة فإعراب هذه الكلمة فى الأحوال الثلاثة على صورة واحدة ، وتقول " هذه رَحًى " و" رأيت رَحًى " و" مررت برَحًى " (٢) .

المسألة العشرون :

أصل الإعراب أن يكون بالحركة لأنا ذكرنا أن الأصل فى الإعراب أن يجعل الأحوال العارضة للفظ دلائل على الأحوال العارضة للمعنى والعارض للحرف هو الحركة لا الحرف الثانى ، وأما الصور التى جاء إعرابها بالحروف فذلك للتنبيه على أن هذه الحروف من جنس تلك الحركات " (٣) .

(١) سورة الأحقاف من الآية ٣١ ، والآية مكررة فى المخطوطة .
(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٤٧ : ٥٠ .
(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٥١ : ٥٧ .

المسألة الحادية والعشرون:

الاسم المعرب ويقال له المتمكن نوعان:

أحدهما: ما يستوفى حركات الإعراب والتنوين وهو المنصرف والأمكن.

والثانى: ما لا يكون كذلك بل يحذف عنه الجر والتنوين ويحرك بالفتح في موضع الجر إلا إذا أضيف أو دخله " لام التعريف " ويسمى غير المنصرف [1]. والأسباب المانعة من الصرف تسعة فمتى حصل للاسم اثنان منها أو تكرر سبب واحد فيه امتنع من الصرف وهى: " العلمية والتأنيث اللازم لفظا ومعنى ووزن الفعل الخاص به أو الغالب عليه والوصفية والعدل والجمع الذى ليس على زنة واحده والتركيب والعجمة فى الأعلام خاصة والألف والنون المضارعتان لألفى التأنيث " [2].

المسألة الثانية والعشرون:

إنما صار اجتماع اثنين من هذه التسعة مانعاً من الصرف؛ لأن كل واحد منها فرع والفعل فرع عن الاسم، فإذا حصل فى الاسم سببان من هذه التسعة صار هذا [3] الاسم شبيها بالفعل فى الفرعية وتلك المشابهة تقتضى منع الصرف فهذه مقدمات أربع:

المقدمة الأولى: فى بيان أن كل واحد من هذه التسعة فرع، أما بيان أن العلمية فرع فلأن وضع الاسم للشئ لا يمكن إلا بعد صيرورته/ ومعلوما والشئ ١٤/و فى الأصل لا يكون معلوما ثم يصير معلوما، وأما أن التأنيث فرع فبيانه تارة بحسب اللفظ وأخرى بحسب المعنى، وأما بحسب اللفظ فلأن كل لفظة وضعت

(١) ينظر: شرح الأشمونى ٣ / ٢٢٧ : ٢٣٠.
(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ٣٢٧، ٣٢٨، وشرح الأشمونى ٣ / ٢٣٠.
(٣) فى التفسير " ذلك " ١ / ٥٨.

لماهية ؛ فإنها تقع على الذكر من تلك الماهية بلا زيادة وعلى الأنثى بزيادة علامة التأنيث ، وإما بحسب المعنى فلأن الذكر أكمل من الأنثى والكامل مقصود بالذات والناقص بالعرض ، وأما أن الوزن الخاص بالفعل أو الغالب عليه فرع ؛ فلأن وزن الفعل فرع للفعل ، والفعل فرع للاسم وفرع الفرع فرع .

وأما أن الوصف فرع فلأن الوصف فرع عن الموصوف ، وأما أن العدل فرع فلأن العدول عن الشئ إلى غيره مسبوق بوجود ذلك الأصل وفرع عليه وأما أن الجمع الذى ليس على زنته واحد فرع فلأن ذلك الوزن فرع على وجود الجمع ؛ لأنه لا يوجد إلا فيه ، والجمع فرع على الواحد ؛ لأن الكثرة فرع على الوحدة وفرع الفرع فرع ، وبهذا الطريق يظهر أن التركيب فرع ، وأما أن العجمة فرع فلأن تكلم كل طائفة بلغة أنفسهم أصل وبلغة غيرهم فرع ، وأما أن " الألف والنون " فى "سكران" وأمثاله يفيدان الفرعية ؛ فلأن الألف والنون زائدان على جوهر الكلمة ، والزائد فرع فثبت بما ذكرنا أن هذه الأسباب التسعة توجب الفرعية "[1] .

المقدمة الثانية : " فى بيان أن الفعل فرع والدليل عليه أن الفعل عبارة عن اللفظ الدال على وقوع المصدر فى زمان معين ، فوجب كونه فرعا على المصدر " .

والمقدمة الثالثة: / "أنه لما ثبت ما ذكره ثبت أن الاسم الموصوف بأمرين ١٤/ظ من تلك الأمور التسعة يكون مشابها للفعل فى الفرعية ، ومخالفا له فى كونه اسما فى ذاته والأصل فى الفعل عدم الإعراب كما ذكرنا فوجب أن يحصل فى مثل هذا الاسم أثران بحسب كل واحد من الاعتبارين المذكورين وطريقه أن يبقى إعرابها من أكثر الوجوه ويمنع من إعرابها من بعض الوجوه ؛ ليتوفر على كل واحد من الاعتبارين ما يليق به" .

---

(١) ينظر : المقتصد ٢ / ٩٦٣ : ٩٦٥ ، وشرح الأشمونى ٣ / ٢٣٠ : ٢٤٢ .

المسألة الثالثة والعشرون:

إنما ظهر هذا الأثر في منع التنوين والجر لأجل أن التنوين يدل على كمال حال الاسم ؛ فإذا ضعف الاسم بحسب حصول هذه الفرعية أزيل عنه ما دل على كمال حاله ، وأما الجر فلأن الفعل يحصل فيه الرفع والنصب ، وأما الجر فغير حاصل فيه فلما صارت الأسماء مشابهة للفعل - لا جَرَمَ - سلب عنها الجر الذى هو من خواص الأسماء .

المسألة الرابعة والعشرون:

" هذه الأسماء بعد أن سلب عنها الجر إما أن تترك ساكنة فى حال الجر أو تحرك والتحريك أولى تنبيها على أن المانع من هذه الحركة عَرَضِىّ لا ذاتِىّ ، ثم النصب أولى الحركات لأنا رأينا أن النصب حمل على الجر فى التثنية والجمع السالم ، فلزم هنا حمل الجر على النصب تحقيقا للمعارضة " .

المسألة الخامسة والعشرون:

" اتفقوا على أنه إذا دخل على ما لا ينصرف الألف واللام أو أضيف انصرف [1] كقوله مررت بالأحمرِ والمساجدِ وعُمَرِكم ، ثم قيل : السبب فيه " أن الفعل لا تدخل عليه الألف واللام والإضافة فعند دخولهما على الاسم خرج الاسم من مشابهة [2] الفعل .

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤١ ، ٤٢ ، والتذييل والتكميل ١ / ١٤٧ .
(٢) قال أبو حيان فى التذييل والتكميل ١ / ١٤٧ " إنما جُر بالكسرة فى هاتين الحالتين لأنه دخله ما عاقب التنوين ، والاسم إذا دخله التنوين جُرّ بالكسرة ، فكذلك إذا دخله ما عاقبه " .

قال " عبدالقاهر " : " هذا ضعيف لأن هذه الأسماء إنما شابهت الأفعال لما حصل فيها من الوصفية ووزن الفعل ، وهذه المعانى باقية عند دخول الألف واللام والإضافة فيها/فبطل قولهم: أنه زالت المشابهة وأيضا فحروف الجر الفاعلية١٥/و والمفعولية من خواص الأسماء ، ثم إنها تدخل على الأسماء مع أنها تبقى غير منصرفة .

والجواب عن الأول : أن الإضافة ولام التعريف من خواص الأسماء ؛ فإذا حصلتا فى هذه الأسماء فهى وإن ضعفت فى الاسمية بسبب كونها مشابهة للفعل إلا أنها قويت بسبب حصول خواص الأسماء فيها إذا عرفت هذا فقول :

أصل الاسمية يقتضى قبول الإعراب من كل الوجوه إلا أن المشابهة للفعل صارت معارضة للمقتضى ؛ فإذا صار هذا المعارض مُعَارَضاً بشئ آخر ضعف المعارض فعاد المقتضى عاملاً عمله " .

وأما " السؤال الثانى " فجوابه " : أن لام التعريف والإضافة يضادان التنوين ، والضدان متساويان فى القوة فلما كان التنوين دليلا على كمال القوة فكذلك الإضافة وحروف التعريف " (١)

---

(١) فى المقتصد شرح الإيضاح لعبد القاهر ٢ / ٩٦٧ ، ٩٦٨ إن قيل على هذه الطريقة : لِمَ أُعِيدَ الجَرُّ فى حال الإضافة والألف واللام ؟

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن القصد أن يَمْنَع بعض ما لا يكون فى الفعل لا كلَّه ، فلما كان كذلك مُنِعَ الجَرُّ فى بعض الأحوال دون جميعها لئلا يَجْرى أعرابُ الاسم المفرد مَجْرى إعراب الفعل فى تعريه من الجر فى كل حال .

والوجه الثانى : أن الاسم إذا دخلته الإضافة أو الألف واللام خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون فى الفعل البتة عليه ، وإذا خرج من شبهه أعيد إليه ما أخذ منه لأجل مشابهته .

قال الشيخ أبو الحسين - رحمه الله - ويلزم على هذا الا تدخل حروف الجر الأفعال ، فكان يجب أن يعاد معها الجرُّ والتنوين ؛ لأن الاسم يخرج بها عن شبه الفعل ، وقال : وأجيب عنه بجوابين ... إلخ " .

المسألة السادسة والعشرون :

لو سميت رجلاً بـ"أحمر" لم تصرفه بالاتفاق لاجتماع " العلمية ووزن الفعل " [(1)] . أما إذا نَكَّرته فقال س : " لا أصرفه " [(2)] وقال : الأخفش [(3)] " أصرفه " [(4)] .

واعلم أن الجمهور يقولون فى تقرير مذهب (س) على ما يحكى أن "المازنى" قال قلت للأخفش كيف قلت ؟ " مررت بنسوة أربع " فصرفت مع وجود الصفة ووزن الفعل ، قال : " لأن أصله الاسمية فقلت : " فكذلك لا تصرف " أحمر " اسم رجل إذا نكرته لأن أصله الوصفية " ، " قال المازنى" فلم يأت الأخفش بمقنع . [(5)] وأقول : "كلام المازنى ضعيف لأن الصرف ثبت على وفق الأصل فى قوله" مررت بنسوة أربع " لأنه يكفى فى عود الشئ إلى حكم الأصل أدنى سبب/ بخلاف
١٥/ظ المنع من الصرف فإنه على خلاف الأصل فلا يكفى فيه إلا السبب القوى ، و " أقول : " الدليل على صحة مذهب (سيبويه) أنه حصل فيه وزن الفعل والوصفية الأصلية فوجب كونه غير منصرف .

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجى ٢ / ٣٣١ ، والمقتصد ٢ / ٩٦٨ ، ٩٦٩ .

(٢) قال سيبويه ١ / ٢١ هارون : " واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء فى الكلام ووافقه فى البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، وذلك نحو : أبيض وأسود وأحمر وأصفر ، فهذا بناء أذهبُ وأعلمُ ، فيكون فى موضع الجر مفتوحا ، واستثقلوه حين قارب فى الكلام ، ووافق البناء " .

وقال السيرافى فى شرحه ٢ / ٤٣ ".... أحمر " وقع فى أول أحواله صفة على وزن الفعل ، فشارك الفعل فى حال فعليته فى الوزن ، وفى معنى الصفة فمنع الصرف لذلك " .

(٣) هو سعيد بن مسعدة المجاشعى ، الأخفش الأوسط ، مولى بن مجاشع بن دارم من أهل بلخ ، قرأ النحو على سيبويه وكان أسن منه توفى (سنة ٢١٥ هـ) . تنظر ترجمته فى : البلغة ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، وبغية الوعاة ١ / ٥٨٩ .

(٤) وأبو على الفارسي أجاز فيه الوجهين . وفى أوضح المسالك ٤ / ١٣٥ " ويستثنى من ذلك ما كان صفة قبل العلمية كـ " أحمر " و " سكران " فـ"سيبويه" يُبقيه غير منصرف ، وخالفه الأخفش فى الحواشى ووافقه فى الأوسط " ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، وينظر : شرح المفصل للخوارزمى ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٥) ينظر : شرح المفصل للأندلسى ١ / ٩٢ ، والتخمير للخوارزمى ١ / ٢٢٣ حاشية (٧) .

أما " المقدمة الأولى : " فهى إنما تتم بتقرير ثلاثة أشياء :

الأول : " ثبوت وزن الفعل وهو ظاهر " .

والثانى : " الوصفية والدليل عليه أن " العلم إذا نكر صار معناه الشئ الذى يسمى بذلك الاسم ؛ فإذا قيل " رب زيد رأيته " كان معناه " رب شخص مسمى باسم زيد رأيته " ومعلوم أن كون الشخص مسمى بذلك الاسم صفة لا ذات " .

والثالث : " أن الوصفية أصلية والدليل عليه أن لفظ " الأحمر " حيث كان وصفا كان معناه الأتصاف بالحمرة ، فإذا جعل علما ثم نكر كان معناه كونه مسمى بهذا الاسم وكونه كذلك صفة إضافية عارضة له فالمفهومان اشتركا فى كون كل واحد منهما صفة إلا أن الأول يفيد صفة حقيقية ، والثانى " يفيد " صفة إضافية والقدر المشترك بينهما كونه صفة فثبت بما ذكرنا أنه حصل فيه وزن الفعل والوصفية الأصلية ، فوجب كونه غير منصرف لما ذكرناه ، فإن قيل : يشكل ما ذكر بالعلم الذى ما كان وصفا ؛ فإنه عند التنكير ينصرف مع أنه عند التنكير يفيد الوصفية بالبيان الذى ذكرتم .

قلنا : إنه وإن صار عند التنكير وصفا إلا أن وصفيته ليست أصلية ؛ لأنها ما كانت صفة قبل ذلك بخلاف " الأحمر " فإنه كان صفة قبل ذلك ، والشئ الذى يكون فى الحال صفة مع أنه كان قبل ذلك صفة كان أقوى فى الوصفية مما لا يكون كذلك فظهر الفرق . واحتج " الأخفش " بأن المقتضى للصرف قائم وهو الاسمية والعارض الموجود لا يصلح معارضا ؛ لأنه علم منكر والعلم / المنكر ١٦/و موصوف بوصف كونه منكراً ، والموصوف باق عند وجود الصفة فالعلمية قائمة فى هذه الحالة والعلمية تنافى الوصفية ، فقد زالت الوصفية فلم يبق سوى وزن الفعل والسبب الواحد لا يمنع من الصرف .

والجواب : " أنا بيننا بالدليل العقلى أن " العلم " إذا جعل منكرا صار وصفا فى الحقيقة فسقط هذا الكلام " [1] .

المسألة السابعة والعشرون :

قال س : والسبب الواحد لا يمنع الصرف خلافا للكوفيين .

حجة (سيبويه) أن المقتضى للصرف قائم وهو الاسمية ، والبيان أقوى من الواحد فعند حصول السبب الواحد وجب البقاء على الأصل .

وحجة الكوفيين قولهم : المقدم وقد قيل أيضا :

"وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداسَ فى مجمع" [2]

وجوابه : " أن الرواية الصحيحة فى هذا البيت " يفوقان شَيْخِىَ فى مجمع " [3] .

المسألة الثامنة والعشرون :

قال س : " ما لا ينصرف يكون في موضع الجر مفتوحاً [4] ، واعترضوا عليه بأن الفتح من باب " البناء " وما لا ينصرف غير مبنى .

وجوابه : أن " الفتح اسم لذات الحركة من غير بيان أنها إعرابية أو بنائية " [5] .

---

(١) ينظر : أوضح المسالك ٤ / ١٢٤ ، ١٣٥ ، وعدة السالك ، ٤ / ١٢٤ ، والتصريح ٢ / ٢١٣ ، ٢١٤ ، وشرح الأشمونى ٣ / ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(٢) البيت لعباس بن مرداس ، وهو من المتقارب . ديوانه ص ٨٤ . وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٣٠ ، ٤٣١ ، والتخمير للخوارزمى ١/٢٢ ، وابن يعيش ١ / ٦٨ ، والإنصاف ٢ / ٤٩٩ ، وحواشى المفصل للزمخشرى ص ٦٦ ، والخزانة ١ / ١٤٧ .

(٣) نُسبت هذه الرواية للمبرد ، وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٣٠ ، والخزانة ١ / ١٤٨ .

(٤) الكتاب ١ / ٢١ (هارون) ونصه " فيكون فى موضع الجر مفتوحاً " .

(٥) ينظر : شرح السيرافى للكتاب ٢ / ٤٠ .

المسألة التاسعة والعشرون :

إعـراب الأسـمـاء ثلاثـة : " الرفع والنصب والجـر " وكل واحـد منهـا علامة على معنى .

فالرفـع علم على الفاعليـة ، و" النصب " علم على المفعوليـة ، و"الجر" علم الإضافة ، وأما "التوابع" فإنها فى حركاتها متساوية للمتبوعات .

المسألة الثلاثون :

السبب في كون الفـاعل مـرفـوعـا والمفـعـول منصـوبـا والمضـاف إليـه مجروراً ، وجوه :

الأول : " أن " الفـاعل " واحـد " المفعول " أشيـاء كثيـرة ، لأن الفـعل قد يـتعـدى إلى مفعول واحد وإلى مفعولين/ وإلى ثلاثة ثم يتعدى أيضا إلى المفعول له ١٦/ظ وإلى الظرفين وإلى المصدر والحـال ، فلما كثرت المفاعيل اختير لها أخف الحركات وهو النصب ، ولما قل الفـاعل اختيـر له أثقل الحركات وهو الرفع حتى تقع الزيادة فى العدد مقابلة للزيادة فى المقدار فيحصل الاعتدال " .

الثـانى : " أن مـراتب الموجـودات ثلاثة : " مـؤثر لا يتـأثر " وهو الأقـوى ، وهو درجـة الفـاعل ، و " مـؤثر لا يؤثر " وهو الأضـعف وهو درجـة " المفـعـول " ، وثـالث " يؤثر باعتبار ويتأثر باعتبار " وهو المتوسط وهو درجة " المضاف إليه .

والحركات أيضا ثلاثة : " أقواها " الضمة ، و" أضعفهـا " الفتحـة ، و" أوسطها " الكسرة ، فألحقوا كل نوع بشبيهه فجعلوا الرفع الذى هو أقوى الحـركات للفـاعل الذى هو أقوى الأقسـام ، و"الفـتح" الذى هو أضـعف الحـركات للمفـعـول الذى هو أضعف الأقسام ، و" الجـر " الذى هو المتوسـط للمضـاف إليـه الـذى هو المتوسط من الأقسام " .

الثالث : " الفاعل مقدم على المفعول ؛ لأن الفعل لا يستغنى عن الفاعل وقد يستغنى عن المفعول ، فالتلفظ بالفاعل يوجد والنفس قوية فلا جرم أعطوه أثقل الحركات عند قوة النفس ، وجعلوا أخف الحركات لما يتلفظ به بعد ذلك " .

المسألة الحادية والثلاثون :

المرفوعات سبعة : " الفاعل والمبتدأ وخبره واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر " إن " وخبر " لا " النافية للجنس [1] ، ثم قال " الخليل " [2] الأصل فى الرفع " الفاعل " والبواقى مشبهة به وقال " سيبويه " " الأصل هو المبتدأ والبواقى مشبهة به ، وقال " الأخفش " : " كل واحد منها أصل بنفسه ، واحتج " الخليل " بأن جعل الرفع إعرابا للفاعل أولى من جعله إعراب للمبتدأ والأولوية/ تقتضى ١٧/و أولوية " بيان الأول أنك إذا قلت " ضرب زيدْ بكرْ " [3] بإسكان المهملتين لم يعرف أن " الضارب " من هو ؟ والمضروب من هو ؟ - أما إذا قلت : "زيد قائم " بإسكانهما عرفت من نفس اللفظين أن المبتدأ أيهما والخبر أيهما ، فثبت أن افتقار الفاعل إلى الإعراب أشد فوجب أن يكون الأصل هو ، وبيان " الثانى : أن " الرفعية " حالة مشتركة بين المبتدأ والخبر فلا يكون فيها دلالة على خصوص كونه مبتدأ وعلى خصوص كونه خبراً أما لا شك أنه فى الفاعل يدل على خصوص

(١) ينظر : المقرب لابن عصفور ص ٧٥ تحقيق عادل أحمد عبدالموجود ، وعلى محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م - طبعة أولى .

(٢) هو : أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدى ، وقيل : الفرهودى ، ولد سنة ١٠٠ هـ وتوفى سنة ١٧٥ هـ ، وقيل سنة ١٧٠ هـ ، وقيل : سنة ١٦٠ هـ ، تنظر ترجمته فى : نزهة الألبا ص ٤٥ ، والبلغة ص ٩٩ ، والبغية ١ / ٥٥٧ .

(٣) فى المخطوط " بكراً " بالنصب والصواب " بكرْ " بالسكون .

كونه فاعلاً فثبت أن الرفع حق الفاعل إلا أن المبتدأ لما أشبه الفاعل في كونه مسنداً إليه جعل مرفوعا رعاية لحق هذه المشابهة .

وحجة (سيبويه) : " أنا بينا أن الجملة الاسمية مقدمة على الجملة الفعلية ، فإعراب الجملة الاسمية يجب أن يكون مقدما على إعراب الجملة الفعلية .

والجواب : " أن الفعل أصل في الإسناد إلى الغير فكانت الجملة الفعلية مقدمة وحينئذ يصير هذا الكلام دليلا للخليل "[1] .

المسألة الثانية والثلاثون :

المفاعيل خمسة لأن الفاعل لابد له من فعل وهو المصدر[2] ولابد لذلك الفعل من زمان ولذلك الفاعل من عرض ثم قد يقع ذلك الفعل في شئ آخر وهو المفعول به وفي مكان ومع شئ آخر ، فهذا ضبط القول في هذه المفاعيل وفيه مباحث عقلية :

أحدها : أن المصدر قد يكون هو نفس المفعول به كقولنا : " خلق الله العالم " فإن " خلق العالم " لو كان مغايراً للعالم لكان ذلك المغاير له ؛ إن كان قديما لزم

(١) ليس في كتاب سيبويه ما يدل صراحة على ما نسب إليه وهو أن الأصل في الرفع المبتدأ والبواقي مشبهة به ، كما لم ينقل عن الخليل ما نسب إليه من أن الأصل في الرفع هو الفاعل قال ١ / ٢٣ ، ٢٤ " هذا باب المسند والمسند إليه وهما مما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بُداً فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه وهو قولك ، عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبدالله ، فلابُد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء ... فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحدُ أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة " وينظر : علل النحو للوراق ص ١٦٩ ، وفي شرح الرضي للكافية ١ / ٢٣ " .. فالمبتدأ والخبر على هذا التقرير أصلان في الرفع كالفاعل ، وليسا بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب الأخفش وابن السراج ، ولا دليل على ما يُعزى إلى الرفع من كونهما فرعين على الفاعل ، ولا على ما يُعزى إلى سبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع " وينظر : الهمع ٢ / ٣ ، ٤ تحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .

(٢) يقصد الحدث .

من قدمه قدم العالم، وذلك ينافى كونه مخلوقاً، وإن كان حادثا افتقر خلقه/ ١٧/ظ إلى خلق آخر ولزم التسلسل .

وثانيها : أن فعل " الله " يستغنى عن الزمان ؛ لأنه لو افتقر إلى زمان وجب أن يفتقر حدوث ذلك الزمان إلى زمان آخر ولزم التسلسل .

وثالثها : أن فعل " الله " يستغنى عن العرض لأن ذلك العرض إن كان قديما لزم قدم الفعل ، وإن كان حادثا لزم التسلسل وهو محال .

المسألة الثالثة والثلاثون :

اختلفوا فى العامل فى نصب المفعول على أربعة أقوال :

الأول : " وهو قول البصريين " أن الفعل وحده يقتضى رفع الفاعل ونصب المفعول " [١] .

والثانى : " وهو قول الكوفيين " أن مجموع الفعل والفاعل يقتضى نصب المفعول " [٢] .

والثالث : " وهو قول " هشام بن معاوية " [٣] من الكوفيين " أن العامل هو الفاعل فقط " [٤] .

الرابع : " وهو قول " خلف الأحمر " [٥] من " الكوفيين " : " أن العامل فى الفاعل معنى الفاعلية ، وفى المفعول معنى المفعولية " [٦] .

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٧٩ ، وأسرار العربية ص ٦٤ ، وعلل النحو للوراق ص ٢٧٠ .
(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٧٨ ، وائتلاف النصرة للزبيدى ص ٣٤ ، وأسرار العربية ٦٤ ، ٦٥ ، وعلل النحو للوراق ص ٢٧٠ .
(٣) هو أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير النحوى صاحب الكسائى ، توفى سنة ٢٠٩ هـ ، تنظر ترجمته فى : البلغة ص ٢٣٦ ، والبُغية ٢ / ٣٢٨ .
(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ٧٨ ، ٧٩ ، وائتلاف النصرة ص ٣٤ .
(٥) هو خلف بن حيان بن محمد الأحمر أحد رواة الغريب واللغة والشعر ، توفى بعد المائتين بيسير ، تنظر ترجمته فى : البلغة ص ٩٨ ، والبغية ١ / ٥٥٤ .
(٦) ينظر الإنصاف ١ / ٩٧ ، وائتلاف النصرة ص ٣٤ .

حجة البصريين : أن العامل لابد وأن يكون له تعلق بالمعمول ، وأحد الاسمين لا تعلق له بالآخر فلا يكون له فيه عمل البتة ، وإذا سقط لم يبق العمل إلا للفعل " .

حجة المخالف : " إن العامل الواحد لا يصدر عنه أثران لما ثبت أن الواحد لا يصدر عنه إلا أثر واحد ، قلنا ذاك فى الموجبات أما فى المعرفات فممنوع ، واحتج " خلف " بأن الفاعلية صفة قائمة بالفاعل والمفعولية صفة قائمة بالمفعول ولفظ الفعل مباين لهما وتعليل الحكم بما يكون حاصلا في محل الحكم أولى من تعليله بما يكون مبايناً له .

وأجيب عنه بأنه معارض بوجه آخر وهو أن الفعل أمر ظاهر وصفة الفاعلية والمفعولية أمر خفى وتعليل الحكم الظاهر بالمعنى (الظاهر) أولى من تعليله بالصفة الخفية والله أعلم " / [1] . ١٨/و

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٧٩ : ٨١ .

فصــــل
فـى إعــراب الفعــل

اعلم : أن قولهم : " أعوذ " مثلا يقتضى إسناد الفعل إلى الفاعل فوجب علينا أن نبحث عن هذه المسائل :

المسألة الأولى :

إذا قلنا فى النحو : " فعل وفاعل " فلا نريد به ما يذكره علماء الأصول ؛ لأنا نقول : " مات زيد " وهو لم يفعل ونقول من طريق النحو : " مات " فعل و " زيد " فاعله ؛ بل المراد أن الفعل لفظة مفردة دالة على حصول المصدر لشئ غير معين فى زمان غير معين [1] فإذا صرحنا بذلك الشئ الذى حصل المصدر له ، فذاك هو الفاعل ومعلوم أن قولنا : " حصل المصدر له أعم من قولنا : حصل بإيجاده واختياره كقولنا : " قام " ، أولا باختياره كقولنا : " مات " ، فإن قالوا " الفعل كما يحصل فى الفاعل فقد يحصل فى المفعول ، قلنا : " إن صيغة الفعل من حيث هى هى [2] تقتضى حصول ذلك المصدر لشئ ما هو " الفاعل " ولا تقضى حصوله للمفعول بدليل أن الأفعال اللازمة غنية عن المفعول " .

المسألة الثانية :

الفعل يجب تقديمه على الفاعل ؛ لأن الفعل - إثباتا كان أو نفياً - يقتضى أمراً ما يكون هو مسنداً إليه فحصول ماهية الفعل فى الذهن يستلزم حصول شئ يسند الذهن ذلك الفعل إليه والمنتقل إليه متأخر بالرتبة عن المنتقل عنه ، فلما وجب كون الفعل مقدما على الفاعل فى الذهن وجب تقدمه عليه فى الذكر ، فإن قالوا : " لا

(١) وقيل فى تعريف الفاعل : " ما أسند إليه عامل مُفَرَغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به " ينظر : الهمع ٢ / ٢٥٣ ، والمقرب لابن عصفور ص ٧٧ ، ٧٨ ، والتصريح ١ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٢) فى التفسير الكبير " هى " ١ / ٦٣ .

نجد في العقل فرقا بين قولنا : " ضرب زيد " وبين قولنا : "زيد ضرب" ، قلنا : " الفرق ظاهر لأنا إذا قلنا " زيد " لم يلزم من وقوف الذهن على معنى هذا اللفظ أن يحكم/ بإسناد معنى آخر إليه، ١٨/ظ أما إذا فهمنا لفظ " ضرب " لزم منه حكم الذهن بإسناد هذا المفهوم إلى شئ ما ، إذا عرفت هذا فنقول إذا قلنا " ضرب زيد " فقد حكم الذهن بإسناد مفهوم "ضرب" إلى شئ (ما) [1] ثم يحكم الذهن بأن ذلك الشئ هو " زيد " الذى تقدم ذكره فحينئذ قد أخبر عن " زيد " بأنه هو ذلك الشئ الذى أسند الذهن مفهوم " ضرب " إليه وحينئذٍ يصير قولنا : " زيد " مخبراً عنه ، وقولنا : " ضرب " جملة من فعل وفاعل وقعت خبراً عن ذلك المبتدأ " [2] .

المسألة الثالثة :

قالوا " الفاعل " كالجزء من الفعل ، والمفعول ليس كذلك وفي تقريره وجوه :

الأول : أنهم قالوا : " ضربت " فأسكنوا لأم الفعل لئلا يجتمع مع أربع متحركات ، وهم يحترزون عن تواليها فى كلمة واحدة ، وأما " بقرة " فإنما احتملوا ذلك فيها ؛ لأن " التاء " زائدة ، واحتملوا ذلك في المفعول كقولهم : " ضربك " و " ذلك " يدل على أنهم اعتقدوا أن الفاعل جزء من الفعل وأن المفعول منفصل عنه " .

الثانى : أنك تقول " الزيدان قاما " أظهرت الضمير للفاعل ، وكذلك إذا قلت : "زيد ضرب" وجب أن يكون الفعل مسندا إلى الضمير المستكن طرداً للباب .

والثالث : وهو الوجه العقلى - أن مفهوم قولك : " ضرب " هو أنه حصل الضرب لشئ ما فى زمان مضى فذلك الشئ الذى حصل له الضرب جزء من مفهوم قولك " ضرب " فثبت أن الفاعل جزء من الفعل " .

(١) " ما " زائدة من المخطوط .

(٢) ينظر : أسرار العربية ص ٦٣ ، ٦٤ ، وعلل النحو للوراق ص ٢٧١ ، ٢٧٣ .

المسألة الرابعة:

الإضمار قبل الذكر على وجوه :

أحدها : أن يحصل صورة ومعنى كقولك : ضرب غلامُه زيداً " والمشهور أنه لا يجوز لأنك رفعت غلامه بضرب فكان واقعا موقعه ، والشئ إذا وقع موقعه لم تجز إزالته عنه ، وإذا كان كذلك كانت الهاء فى قولك غلامه ، ضميراً قبل الذكر .

وأما قول / النابغة :[1] . ١٩/و

" جزى ربَّه عنه عدىُّ بنُ حاتم ∴ جَزَاءَ الكلاب العَاوِيَاتِ وقد فَعَلْ "[2] .

فجوابه أن " الهاء " عائدة إلى مذكور متقدم ، قال ابن جنى : وأنا أجيز أن تكون " الهاء " فى قوله " ربه " عائدة على " عدى " خلافا للجماعة ، ثم ذكر كلاما طويلا غير ملخص[3] .

وأقول : " الأولى فى تقريره أن يقال الفعل من حيث إنه فعل وإن كان غنيا عن المفعول لكن الفعل المتعدى لا يستغنى عن المفعول وذلك لأن الفاعل هو المؤثر والمفعول هو القابل والفعل مفتقر إليهما ولا تقدم لأحدهما على الآخر أقصى ما فى الباب أن يقال : " إن الفاعل مؤثر والمؤثر أشرف من القابل فالفاعل متقدم على المفعول من هذا الوجه ؛ لأنا بينا أن الفعل المتعدى مفتقر إلى المؤثر وإلى القابل معالم السُّنن ، وإذا ثبت هذا فكما جاز تقديم الفاعل على المفعول وجب أيضا جواز تقديم المفعول على الفاعل .

القسم الثانى : " وهو أن يتقدم المفعول على الفاعل فى الصورة لا فى المعنى وهو كقولك : " ضرب غلامَه زيدٌ " فغلامه مفعول و " زيد " فاعل ومرتبة المفعول بعد مرتبة الفاعل إلا أنه وإن تقدم فى اللفظ ؛ لكنه متأخر فى المعنى "[4] .

(١) هو زياد بن معاوية أحد شعراء الجاهلية وأحد فحولهم ، وعده الجمحى فى الطبقة الأولى بعد امرئ القيس ، مات النابغة فى الجاهلية قبل البعثة .
تنظر ترجمته فى : الخزانة ٢ / ١٣٥ ، ١٣٦ ، وطبقات الشعراء ص ٤١ .

(٢) هذا البيت لأبى الأسود الدؤلى يهجو به عدى بن حاتم الطائى ، وزعم ابن جنى وغيره أنه للنابغة الذبيانى ، وقال ابن كيسان أحسبه مولداً مصنوعا .
ينظر : الخزانة ١ / ٢٨١ " هارون " .

(٣) ينظر : الخصائص ١ / ٢٩٤ : ٢٩٩ ، والخزانة ١ / ٧٧ : ٢٨٠ .

(٤) فالضمير فى " غلامَه " يعود على متأخر لفظا لا رتبة .

القسم الثالث : وهو أن يقع فى المعنى لا فى الصورة ، كقوله - تعالى - : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾ (1) فهنا هنا الإضمار قبل الذكر غير حاصل فى الصورة ؛ لكنه حاصل فى المعنى ؛ لأن الفاعل مقدم فى المعنى ، ومتى صرح بتقديمه لزم الإضمار قبل الذكر .

المسألة الخامسة :

الفاعل (2) قد يكون مظهراً كقولك : " ضرب زيد " وقد يكون مضمراً بارزاً كقولك " ضربت " و " ضربنا " ومضمراً مستكنا كقولك : " زيد ضرب " فتنوى فى ضرب فاعلاً وتجعل الجملة خبراً عن " زيد " ، ومن إضمار/ الفاعل قولك: "إذا كان غداً فأتنى" أى إذا كان ما نحن ١٩/ظ عليه غداً " .

المسألة السادسة :

" الفعل قد يكون مضمراً ، ويقال : مَن فعل ؟ فتقول " زيد " والتقدير : فعل زيد " منه قوله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ (3) .

والتقدير " وإن استجارك أحد من المشركين " (4) .

المسألة السابعة : (5)

إذا جاء فعلان معطوفا أحدهما على الآخر وجاء بعدهما اسم صالح لأن يكون معمولا لهما فهذا على قسمين ؛ لأن الفعلين إما أن يقتضيا عملين متشابهين أو مختلفين وعلى التقديرين فإما أن يكون الاسم المذكور بعدهما واحداً أو أكثر فهذه : أقسام أربعة :

(١) سورة البقرة من الآية ١٢٤ .
(٢) ساقطة فى المخطوط وهى فى التفسير الكبير ١ / ٦٤ .
(٣) سورة التوبة من الآية ٦ .
(٤) ينظر المغنى ص ٤٩٣ ، ٧٥٧ ، ٨٢٧ ، والإنصاف المسألة " ٨٥ " ٢ / ٦١٥ وما بعدها .
(٥) التنازع فى العمل " التفسير الكبير ١ / ٦٤ " .

القسم الأول : " أن يذكر فعلان يقتضيان عملا واحداً ويكون المذكور بعدهما اسما واحداً كقولك : " قام وقعد زيد " فزعم " الفراء [1] " أن الفعلين جميعا عاملان فى " زيد " والمشهور أنه لا يجوز لأنه يلزم تعليل الحكم الواحد بعلتين والأقرب راجح بسبب القرب فوجب إحالة الحكم عليه .

وأجاب " الفراء " بأن تعليل الحكم الواحد بعلتين ممتنع فى المؤثرات أما فى المعرفات فجائز ، وأجيب عنه بأن " المعرف يوجب المعرفة فيعود الأمر إلى اجتماع المؤثرين فى الأثر الواحد " [2] .

القسم الثانى : " إذا كان الاسم غير مفرد وهو كقولك : " قام وقعد أخواك " فها هنا إما أن ترفعه بالفعل الأول أو بالفعل الثانى فإن رفعته بالأول قلت " قام وقعدا أخواك " لأن التقدير " قام أخواك وقعدا " .

أما إذا أعملت الثانى جعلت فى الفعل الأول ضمير الفاعل ؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل مضمر أو مظهر تقول : " قاما وقعد أخواك " وعند البصريين إعمال الثانى أولى . وعند " الكوفيين : " إعمال الأول أولى " .

حجة البصريين : " : أن إعمالهما معا ممتنع فلابد / من إعمال أحدهما ٢٠/و والقرب مرجح فإعمال الأقرب أولى " .

وحجة الكوفيين : " أنا إذا أعملنا الأقرب وجب إسناد الفعل المتقدم إلى الضمير ويلزم حصول الإضمار قبل الذكر ، وذلك أولى بوجوب الاحتراز عنه " [3] .

القسم الثالث : " ما إذا اقتضى الفعلان تأثيرين متناقضين وكان الاسم المذكور بعدهما مفرداً ، فيقول " البصريون " : " إن إعمال الأقرب أولى خلافا للكوفيين .

---

(١) هو : يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور أبو ذكريا الديلمىّ المعروف بالفراء كان أبرع الكوفيين ، مات بطريق مكة (سنة ٢٠٧ هـ) ، تنظر ترجمته فى : البلغة ص ٢٣٨ ، والبغية ٢ / ٣٣٣ .

(٢) وفى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٦ " وجعل الفراء الرفع فى نحو قام وقعد زيد بالفعلين معاً ، والذى ذهب إليه غير مستبعد ، فإنه نظير قولك : زيد وعمرو منطلقان على مذهب سيبويه " .

(٣) ينظر الإنصاف المسألة " ١٣ " ١ / ٨٣ : ٩٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٤ : ١٧٧ .

حجة البصريين : وجوه :

الأول : قوله - تعالى - : ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [1] .

فحصل هاهنا فعلان كل واحد منهما يقتضى مفعولا ، فإما أن يكون الناصب لقوله " قطراً " هو قوله " آتوني " أو " أفرغ " والأول باطل وإلا صار التقدير " آتونى قطراً " وحينئذٍ كان يجب أن يقال " أفرغه عليه " ولما لم يكن كذلك علمنا أن الناصب لقوله " قطراً " هو قوله " أفرغ " .

الثانى : قوله - تعالى - : ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ [2] فلو كان العامل هو الأبعد لقيل : " هآؤم إقرؤه ، وأجاب " الكوفيون " عن هذين الدليلين ، بأنهما يدلان على جواز إعمال الأقرب ؛ وذلك لا نزاع فيه ، وإنما النزاع فى أنا نجور إعمال الأبعد وأنتم تمنعونه ، وليس فى الآية ما يدل على المنع " .

والحجة الثالثة للبصريين : " أنه يقال : " ما جاءنى من أحد " فالفعل رافع والحرف جار ، ثم يرجح الجار لأنه هو الأقرب " .

الحجة الرابعة : " أن إهمالهما وإعمالهما لا يجوز ولابد من الترجيح والقرب مرجح فإعمال الأقرب أولى .

واحتج الكوفيون بوجوه :

الأول : " أنا بينا أن الاسم المذكور بعد الفعلين إذا كان مثنى أو مجموعاً فإعمال الثانى يوجب فى الأول الإضمار قبل الذكر، وأنه لا يجوز/ فوجب ٢٠/ظ القول بإعمال الأول هناك ؛ فإذا كان الاسم مفرداً وجب أن يكون الأمر كذلك طرداً للباب .

الثانى : " أن الفعل الأول وجد معمولا خاليا عن العائق ؛ لأن الفعل لابد له من مفعول والفعل الثانى وجد المعمول بعد أن عمل الأول فيه ، وعمل الأول فيه

(١) سورة الكهف من الآية ٩٦ .

(٢) سورة الحاقة من الآية ١٩ .

عائق عن عمل الثانى فيه ومعلوم أن إعمال الخالى عن العائق أولى من إعمال العامل المقرون بالعائق [1] .

القسم الرابع : " إذا كان الاسم المذكور بعد الفعلين مثنى أو مجموعا ؛ فإن أعملت الفعل الثانى قلت " ضربت وضربنى الزيدان " و " ضربت وضربنى الزيدون " وإن أعملت الفعل الأول قلت " ضربت وضربنى الزيدَيْن " و " ضربت وضربونى الزيدِين " .

المسألة الثامنة : " قول " امرئ القيس " [2] :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة ∴ كفانى ولم أطلب قليل من المال

ولكنما أسعى لمجد مؤثل ∴ وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى [3]

فقوله : " كفانى ولم أطلب " ليسا متوجهين إلى شئ واحد ؛ لأن قوله : "كفانى" موجه إلى "قليل من المال" وقوله : "ولم أطلب" غير موجه إلى " قليل من المال : " وإلا لصار التقدير " فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة لم أطلب قليلا من المال " وكلمة " لو " تفيد انتقاء الشئ لانتفاء غيره فليزم حينئذ أنه ما سعى لأدنى معيشة ، ومع ذلك فقد طلب قليلا من المال ، وهذا متناقض فثبت أن المعنى ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى قليل من المال ، ولم أطلب الملك وعلى هذا التقدير فالفعلان غير موجهين إلى شئ [4] واحد [5] ، أما ما يتعلق بقولنا : سابقا أعوذ بالله من اللطائف والنكات [6] :

---

(١) ينظر الإنصاف ١ / ٨٣ وما بعدها ، وشرح التسهيل ٢ / ١٦٤ وما بعدها .

(٢) هو : امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن حجر بن عمرو بن حجر أكل المرار أبوه صاحب الملك المتوارث فى كندة ، وهو أول الطبقة الأولى الجاهلية . ينظر طبقات الشعراء ص ٤١ ، ومقدمة تحقيق ديوان امرئ القيس محمد أبو الفضل إبراهيم ص ٦ من قصيدة من بحر الطويل .

(٣) ينظر : ديوان امرئ القيس ص ٣٩ .

(٤) ينظر الإنصاف ١ / ٨٤ ، ٨٥ ، والخزانة ١ / ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، هارون " ، والمغنى ص ٣٣٨ ، ٣٥٦ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ .

(٥) فى التفسير ١ / ٦٦ " ونكتف بهذا القدر من علم العربية قبل الخوض فى التفسير " .

(٦) فى التفسير ١ / ٩١ " الباب الثالث فى اللطائف المستنبطة من قولنا : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " .

النكتة الأولى : " فى قوله " أعوذ بالله " عروج من الخلق إلى الخالق ومن الممكن إلى الواجب وهذا هو الطريق المعتبر المتعَيَن فى أول الأمر؛ لأن فى/ أول ٢١/و الأمر لا طريق إلى معرفته إلا بأن يستدل باحتياج الخلق على وجود الحق الغنى القادر، فقوله : " أعوذ " إشارة إلى الحاجة التامة فإنه لولا الاحتياج لما كان في الاستعاذة فائدة .

وقوله " بالله " إشارة إلى الغنى التام للحق ، فقول العبد : " أعوذ " إقرار على نفسه بالفقر والحاجة .

وقوله " بالله " إقرار بأمرين :

أحدهما : " بأن الحق قادر على تحصيل كل الخيرات ودفع كل " الآفات " .

والثانى : " أن غيره غير موصوف بهذه الصفة فلا دافع للحاجات إلا هو ولا معطى للخيرات إلا هو ، فعند مشاهدة هذه الحالة يفر العبد من نفسه ومن كل شئ سوى الحق فيشاهد فى هذا الفرار سر قوله : ﴿ فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ ﴾ (١) .

وهذه الحالة تحصل عند قوله : " أعوذ " ثم إذا وصل إلى غيْبة الحق وصار غريقا فى نور جلال الحق شاهد قوله : ﴿ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ ﴾ (٢) فعند ذلك يقول : "أعوذ بالله" .

النكتة الثانية : " أن قوله : " أعوذ بالله " اعتراف بعجز النفس وبقدرة الرب ، وهذا يدل على أنه لا وسيلة إلى (٣) القرب من حضرة " الله إلا بالعجز والانكسار ، ثم من الكلمات النبوية قوله ﷺ : " مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ " (٤) والمعنى

---

(١) سورة الذاريات من الآية ٥٠ .
(٢) سورة الأنعام من الآية ٩١ .
(٣) مكررة فى المخطوطة .
(٤) جاء فى كتاب سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشيخ ناصر الدين الألبانى المجلد الأول ص ١٦٥ تحت رقم ٦٦ - طبعة مكتبة المعارف بالرياض ما يلى : " مَنْ عرف نفسه فقد عرف ربه " لا أصل له ، قال السخاوى فى المقاصد ص ١٩٨ : قال ابو المظفر بن السمعانى : "... لا يُعرف" مرفوعاً ، وإنما يحكى عن يحيى بن معاذ الرازى ..." وكذا قال النووى . " إنه ليس بثابت " .
نقل السيوطى فى ذيل الموضوعات ص ٢٠٣ كلام النووى هذا واقره .
وقال السيوطى فى القول الأشبه ٢ / ٣٥١ من الحاوى للفتوى " هذ الحديث ليس بصحيح " .
ونقل الشيخ القارى فى موضوعاته ص ٨٣ عن ابن تيمية انه قال : موضوع .

من عرف نفسه بالضعف والقصور عرف ربه بأنه هو " القادر على كل مقدور " ومن عرف نفسه بالجهل عرف ربه بالفضل والعدل ، ومن عرف نفسه باختلال الحال عرف ربه بالكمال والجلال . " .

النكتة الثالثة : " أن الإقدام على الطاعات لا يتيسر إلا بعد الفرار من الشيطان وذلك هو الاستعاذة بالله إلا أن هذه الاستعاذة نوع من أنواع الطاعة ؛ فإن كان الإقدام على الطاعة / يوجب تقديم الاستعاذة عليها افتقرت ٢١/ظ الاستعاذة إلى تقديم استعاذة أخرى ولزم التسلسل وإن كان الإقدام على الطاعة لا يحوج (١) إلى تقديم الاستعاذة عليها لم يكن فى الاستعاذة فائدة ، فكأنه قيل له : الإقدام على الطاعة لا يتم إلا بتقديم الاستعاذة عليها وذلك يوجب الإتيان بما لا نهاية له وذلك ليس فى وسعك إلا أنك إذا عرفت هذه الحالة فقد شاهدت عجزك واعترفت بقصورك فأنا أعينك على الطاعة وأعلمك كيفية الخوض فيها فقل " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " .

النكتة الرابعة : " إن سر الاستعاذة هو الالتجاء إلى قادر يدفع الآفات عنك ثم إن أجل الأمور التى يلقى الشيطان وسوسته فيها " قراءة القرآن " لأن من قرأ " القرآن " ونوى به عبادة " الرحمن " وتفكر فى وعده ووعيده ، وآياته وبيناته ، ازدادت رغبته فى الطاعات ، ورهبته عن المحرمات ، فلهذا السبب صارت قراءة " القرآن " من أعظم الطاعات ، فلا جرم كان سعى الشيطان فى الصد عنه أبلغ - وكان احتياج العبد إلى من يصونه عن شر الشيطان أشد، فلهذه الحكمة اختصت قراءة " القرآن " بالاستعاذة (٢) .

(١) فى المخطوطة " يوحج " وهو تصحيف . والصواب : يحوج كما فى التفسير ١ / ٩١ .

(٢) راجع فضل التعوذ فى تفسير القرطبى " الجامع لأحكام القرآن " ١ / ١٠٤ - طبعة دار الحديث ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦م ، والدر المصون للسمين الحلبى ١ / ٧ - تحقيق د/ أحمد الخراط - دار القلم - دمشق .

النكتة الخامسة : " الشيطان عدو الإنسان كما قال - تعالى - : ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ﴾ (١) والرحمن مولى الإنسان وخالقه ومصلح مهماته ثم إن الإنسان عند شروعه فى الطاعات والعبادات خاف العدو فاجتهد فى أن يتحرى مرضات خالقه ومالكه ؛ ليخلص من زحمة ذلك العدو فلما وصل الحضرة وشاهد أنواع البهجة والكرامة نسى العدو ، وأقبل بالكلية على خدمة الحبيب ، فالمقام الأول هو " الفرار " وهو قوله " أعوذ بالله من الشيطان / الرجيم " . ٢٢/و

والمقام " الثانى " هو " الاستغراق فى حضرة الملك الجبار فهو قوله " بسم الله الرحمن الرحيم " .

النكتة السادسة : " قال - تعالى - : ﴿ لا يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ ﴾ (٢) فالقلب لما تعلق بغير الله واللسان لما جرى بغير ذكر الله ، حصل فيه نوع من اللوث فلابد من استعمال الطهور ، فلما قال : " أعوذ بالله " حصل الطهور ، فعند ذلك يستعد للصلاة الحقيقية ، وهى ذكر الله تعالى فقال " بسم الله " الرحمن الرحيم " (٣) .

النكتة السابعة : قال أرباب الإشارات لك عدوان "أحدهما" ظاهر و"الآخر" : " باطن " وأنت مأمور بمحاربتهما ، قال - تعالى - : فى العدو الظاهر : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾(٤)، وقال فى العدو الباطن ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ﴾ (٥) "فكأنه - تعالى - "قال" إذا حاربت عدوك الظاهر كان مددك الملك (كما) (٦)، قال تعالى : ﴿ .... هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلافٍ مِّنَ الْمَلائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ (٧) وإذا حاربت عدوك الباطن كان مددك " الملك "

(١) سورة فاطر من الآية ٦ .

(٢) سورة الواقعة الآية ٧٩ .

(٣) فى التفسير " باسم الله " ١ / ٩٢ .

(٤) سورة التوبة من الآية ٢٩ .

(٥) سورة فاطر من الآية ٦ .

(٦) "كما" نقص فى التفسير ١ / ٩٢ .

(٧) سورة آل عمران الآية ١٢٥ .

(كما) [1] قال - تعالى - : ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [2] وأيضا فمحاربة العدو الباطن أولى من محاربة العدو الظاهر ؛ لأن العدو الظاهر إن وجد فرصة ففى متاع الدنيا ، والعدو الباطن إن وجد فرصة ففى الدين واليقين [3] ، وأيضاً فمن قتله العدو الظاهر كان شهيداً ومن قتله العدو الباطن كان طريداً ، فكان الاحتراز عن شر العدو الباطن أولى ؛ وذلك لا يكون إلا بأن يقول الرجل بقلبه ولسانه : " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " .

النكتة الثامنة : " إن قلب المؤمن أشرف البقاع فلا تجد دياراً طيبة ولا بساتين عامرة ولا رياضا ناضرة إلا وقلب المؤمن أشرف منها ؛ بل قلب المؤمن كالمرآة فى الصفاء بل فوق المرآة لأن المرآة إن عرض عليها حجاب لم ير فيها شئ ، وقلب المؤمن لا يحجبه / السموات السبع والكرسى والعرش كما قال - تعالى - : ٢٢/ظ ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [4] بل القلب مع جميع هذه الحجب يطالع جلال الربوبية ويحيط علماً [5] بالصفات الصمدية ومما يدل على أن القلب أشرف البقاع وجوه :

الأول : " أنه - ﷺ - قال : **" القبر روضة من رياض الجنة "** [6] وما ذاك إلا أنه صار مكان عبد صالح ميت ، فإذا كان القلب سريراً لمعرفة الله ، وعرشا لألهيته وجب أن يكون القلب أشرف البقاع " .

(١) " كما " نقص فى التفسير ١ / ٩٢ .
(٢) سورة الحجر من الآية ٤٢ .
(٣) فى التفسير ١ / ٩٢ " وأيضاً فالعدو الظاهر إن غلبنا كنا مأجورين ، والعدو الباطن إن غلبنا كنا مفتونين " . ينظر التفسير الكبير " مفاتيح الغيب " م ١١/ ٣٢ / ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ .
(٤) سورة فاطر الآية ١٠ .
(٥) فى المخطوط "عملاً" وهو تصحيف .
(٦) جاء فى كتاب كشف الخفاء للعجلونى ٢ / ٩٠ " القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار " رواه الترمذى والطبرانى عن أبى سعيد ، ورواه الطبرانى عن أبى هريرة .

الثانى : " كأن الله " يقول - " يا عبدى قلبك بستانى وجنتى بستانك فلما لم تبخل علىَّ ببستانك ؛ بل أنزلت معرفتى فيه فكيف أبخل ببستانى» عليك وكيف أمنعك منه ؟ .

الثالث : " أنه تعالى حكى كيفية نزول العبد فى بستان الجنة فقال : ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ (1) لم يقل : عند " المليك " فقط ، كأنه قال " أنا فى ذلك اليوم أكون مَلِيكًا مقتدراً ، وعَبِيدى يكونون مُلوكا إلا أنهم يكونون تحت قدرتى " ، إذا عرفت هذه المقدمة فتقول : " كأنه - تعالى - يقول : " يا عبدى إنى جعلت جنتى لك وأنت جعلت جنتك لى ؛ لكنك ما أنصفتنى فهل رأيت جنتى الآن " ؟ " ، وهل دخلتها " ؟ " فيقول العبد : " لا يا رب " فيقول - تعالى - : " هل دخلت جنتك " ؟ " فلابد وأن يقول العبد : " نعم يا رب " فيقول تعالى : " إنك بعد ما دخلت جنتى ؛ ولكن لما قرب الدخول أخرجتُ الشيطان من جنتى لأجل نزولك وقلت له : اخرج منها مذموما مدحورا ، فأخرجتُ عدوك قبل نزولك ، وأما أنت فبعد نزولى فى بستانك سبعين سنة كيف يليق بك أن لا تُخرج عدوى ولا تطرده ، فعندها / (2) يجيب العبد فيقول : " إلهى أنت قادر على ٢٣/ظ إخراجه من جنتك ، وأما أنا فعاجز ضعيف ولا أقدر على إخراجه فيقول الله - تعالى - : " إذا دخل العاجز فى حماية " الملك القاهر " صار قويا فادخل فى حمايتى حتى تقدر على إخراج العدو من جنة قلبك ، فقل : " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " .

ومن المعلوم أن الواجب على العبد إذا أراد أن ينزل " الملك " فى ساحته أن ينظفها قبل نزول " الملك" فيها ، وليس على " الملك " ، شئ من ذلك ، فإذا أردت

(1) سورة القمر الآية ٥٥ .

(2) فى التفسير " فعند ذلك " ١ / ٩٣ .

محبة الله ونزول سلطانها في قلبك فنظفه من وسوسة الشيطان وقل : " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم "[١] .

النكتة التاسعة : " كأنه - تعالى - يقول :[٢] " عبدى[٣] ما أنصفتنى أتدرى لأى شئ تكدر ما بينى وبين الشيطان ؟ إنه كان يعبدنى مثل عبادة الملائكة وكان فى الظاهر مقراً بإلهيتى ، وإنما تكدر ما بينى وبينه ؛ لأنى أمرته بالسجود لأبيك "آدم" فامتنع فلما تكبر نفيته عن خدمتى[٤] ثم إنه يعاديك منذ سبعين سنة وأنت تحبه ، وهو يخالفك فى كل الخيرات وأنت توافقه فى كل المرادات فاترك هذه الطريقة المذمومة وأظهر عداوته فقل " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " .

النكتة العاشرة : " أما إن[٥] نظرت إلى قصة أبيك ؛ فإنه أقسم بأنه له من الناصحين[٦] ، ثم كان عاقبة ذلك الأمر أنه سعى فى إخراجه من الجنة ، وأما فى حقك؛ فإنه أقسم بأنه يضلك ويغويك فقال/: ﴿ ... فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ٢٣/ظ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾[٧] ، فإذا كانت هذه معاملته مع من أقسم أنه ناصحه ، فكيف تكون معاملته مع من أقسم (أنه)[٨] يضله ويغويه " ؟! " .

(١) عبارة التفسير الكبير " فإن قيل : فإذا كان القلب بستان الله فلماذا لا يخرج الشيطان منه ؟ قلنا : قال أهل الإشارة : كأنه تعالى يقول للعبد : أنت الذى أنزلت سلطان المعرفة فى حجرة قلبك ، ومن أراد أن ينزل سلطاناً في حجرة نفسه وجب عليه أن يكنس تلك الحجرة وأن ينظفها ، ولا يجب على السلطان تلك الأعمال فنظف أنت حجرة قلبك من لوث الوسوسة فقل : " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " . التفسير الكبير ١ / ٩٣ " .

(٢) ليست فى المخطوطة .

(٣) فى التفسير " يا عبدى " ١ / ٩٣ .

(٤) فى التفسير ١ / ٩٣ " وهو فى الحقيقة ما عادى أباك ، إنما امتنع من خدمتى " .

(٥) فى التفسير " أما إن " ١ / ٩٣ ، وفى المخطوطة " إنما " .

(٦) إشارة إلى قوله - تعالى - : ﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾ الأعراف الآية من ٢١ .

(٧) سورة ص الآيتان ٨٢ ، ٨٣ .

(٨) لفظ " أنه " ساقط من المخطوطة .

النكتة الحادية عشرة : [1] " إنما قال " أعوذ بالله " ولم يقل اسما آخر بل ذكر قوله " الله " لأن هذا الاسم أبلغ فى كونه زاجراً عن المعاصى من سائر الأسماء والصفات ؛ لأن الإله هو المستحق للعبادة ولا يكون كذلك إلا إذا كان قادراً عليما حكيما فقوله : " أعوذ بالله " جار مجرى أن يقول : " أعوذ بالقادر العليم الحكيم وهذه الصفات هى نهاية فى الزجر ؛ لأن السارق يعلم قدرة السلطان وقد يسرق ماله لأن السارق عالم بأن ذلك السلطان - وإن كان قادراً - إلا أنه غير عالم ، فالقدرة وحدها غير كافية في الزجر ؛ بل لابد معها من العلم وأيضا فالقدرة والعلم لا يكفيان فى حصول الزجر لأن " الملك " إذا رأى منكراً إلا أنه لا ينهى عن المنكر لم يكن حضوره مانعا منه . أما إذا حصلت القدرة وحصل العلم حصلت الحكمة المانعة من القبائح فها هنا يحصل الزجر الكامل ، فإذا قال العبد : " أعوذ بالله " فكأنه قال " أعوذ بالقادر العليم الحكيم " الذى لا يرضى بشئ من المنكرات فلا جرم يحصل الزجر التام " .

النكتة الثانية عشرة : [2] لما قال العبد " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " دل ذلك على أنه لا يرضى بأن يجاور الشيطان وإنما لم يرض بذلك ؛ لأن الشيطان عاص وعصيانه لا يضر هذا المسلم فى الحقيقة ؛ فإذا كان العبد لا يرضى بجوار العاصى ، فبأن لا يرضى بجوار عين / المعصية أولى " . ٢٤/ظ

النكتة الثالثة عشرة : [3] " الشيطان اسم [4] و" الرجيم " [5] صفة ثم إنه " تعالى " لم يقتصر على الاسم بل ذكر الصفة فكأنه " تعالى " يقول : " إن هذا

(١) فى المخطوطة " عشر " والصواب : عشرة .

(٢) فى المخطوط " عشر " . (٣) فى المخطوط " عشر " .

(٤) قال ابن خالويه فى الطارقية : ص ٥٥ " الشيطان يكون فَعْلاَن من شاط يشيط بقلب ابن آدم ، وأشاطه أى : أهلكه ، ومن شاط بقلبه أى : مال به ويكون فيعالا من شطن أى : بَعُد ، كأنه بعد عن الخير " . ينظر الصحاح "شطن" ، والدر المصون ١ / ١٠ ، وإملاء ما من به الرحمن للعكبرى ١ / ٤ .

(٥) يقول ابن خالويه فى الطارقية ص ٥٨ " الرجيم " : جر نعت للشيطان ، علامة جره كسر الميم ، ولم تنونه لدخول الألف واللام ، وشدد الراء لادغام اللام فيها ، فإن سأل سائل فقال : الشيطان رَجَم أو رُجم ، لا بل رُجم ، والأصل من الشيطان المرجوم كما قال :

رُجِمَ به الشيطانُ فى هوائه ∴ فصرف من مفعول إلى فعيل ... "

الشيطان بقى فى الخدمة ألوفا من السنين فهل سمعت أنه ضرنا أو فعل ما يسوءنا ؟ ثم إنا مع ذلك رجمناه حتى طردناه ، وأما أنت فلو جلس هذا الشيطان معك لحظة واحدة لألقاك فى النار الخالدة فكيف لا تشتغل بطرده ولعنه فقل : " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " .

النكتة الرابعة عشرة :[1] " لقائل أن يقول : " لِمَ لَمْ يقل " أعوذ بالملائكة " مع أن أدون مَلَك من الملائكة يكفى فى دفع الشيطان ؟ فما السبب فى أن جعل ذكر هذا الكلب فى مقابلة ذكر " الله تعالى " ؟ " وجوابه : كأنه - تعالى - يقول : عبدى إنه يراك وأنت لا تراه بدليل قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لا تَرَوْنَهُمْ ﴾[2] وإنما نفذ كيده فيكم لأنه يراكم وأنتم لا ترونه فتمسكوا بمن يرى الشيطان ولا يراه الشيطان وهو " الله " - سبحانه وتعالى - فقولوا : " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " .

النكتة الخامسة عشرة :[3] " أدخل الألف واللام " فى " الشيطان " ؛ ليكون تعريفا للجنس لأن الشياطين كثيرة مرئية وغير مرئية ؛ بل المرئىّ ربما كان أشد حال ، حكى عن المُذَكِّرين[4] أنه قال فى مجلسه : " إن الرجل إذا أراد أن يتصدق ؛ فإنه يأتيه سبعون شيطانا فيتعلقون بيديه ورجليه وقلبه ويمنعونه من الصدقة ، فلما سمع بعض القوم ذلك فقال : إنى أقاتل هؤلاء / السبعين وخرج من ٢٤/ظ المسجد ، وأتى المنزل وملأ ذيله من الحنطة وأراد أن يخرج ويتصدق به فوثبت زوجته وجعلت تنازعه وتحاربه حتى أخرجت ذلك من ذيله فرجع الرجل خائبا إلى المسجد فقال - المُذَكِّر - " ماذا عَمِلْتَ " ؟ " فقال " هزمت السبعين فجاءت

---

(١) فى المخطوط " عشر " .

(٢) سورة الأعراف من الآية ٢٧ .

(٣) فى المخطوطة " عشر " .

(٤) فى التفسير ١ / ٩٤ " حكى عن بعض المُذَكِّرين " .

أمُّهم فهزمتنى " ، " وأما إن جعلنا الألف واللام " للعهد فهو أيضاً جائز ؛ لأن جميع المعاصى بِرضىَ هذا الشيطان والرّضى يجرى مجرى " الفاعل له " وإذا استبعدت ذلك فاعرفه بالمسألة الشرعية فإن عند " أبى حنيفة "[١] قراءة الإمام قراءة للمقتدى من حيث رضى بها وسكن خلفه "[٢] .

النكتة السادسة عشرة :[٣] " الشيطان مأخوذ من " شَطَنَ " إذا بَعُدَ فحكم عليه بكونه بعيداً ، وأما المطيع فقريب ، قال الله - تعالى - : ﴿ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾[٤] - والله قريب منك ، وقال الله - تعالى - :[٥] ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾[٦] وأما " الرجيم " فهو المرجوم بمعنى كونه مرميا بسهم اللعن والشقاوة وأما أنت فموصول بحبل السعادة ، قال الله - تعالى -[٧] : ﴿ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ ﴾[٨] فدل ذلك[٩] على أنه جعل الشيطان بعيداً مرجوماً وجعلك قريباً موصولا[١٠] فاعرف أنه لما جعلك قريباً فإنه لا يطردك ولا يبعدك عن فضله ورحمته .

---

(١) هو الإمام ابو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى التميمى الكوفى .
ولد سنة ثمانين فى حياة صغار الصحابة ، توفى ببغداد سنة (خمسين ومائة) ، وله سبعين سنة ، تنظر ترجمته فى سير أعلام النبلاء للذهبى ٦ / ٣٩٠ : ٤٠٣ ، وفيات الأعيان ٥ / ٤١٥ : ٤٢٣ .

(٢) وعلى هذا يحمل حديث " من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة " ينظر : فقه السنة للشيخ سيد سابق م ١ / ١٤٨ - مكتبة الخدمات الحديثة - جدة .

(٣) فى المخطوط " عشر " .

(٤) سورة العلق الآية ١٩ .

(٥) فى المخطوط " قال تعالى " .

(٦) سورة البقرة من الآية ١٨٦ .

(٧) فى المخطوط " قال تعالى " .

(٨) سورة الفتح من الآية ٢٦ .

(٩) فى التفسير ١ / ٩٤ " هذا " .

(١٠) فى التفسير ١ / ٩٤ " ثم إنه تعالى أخبر أنه لا يجعل الشيطان الذى هو بعيد قريباً ؛ لأنه - تعالى - قال : ﴿ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلاً ﴾ سورة فاطر من الآية ٤٣ .

النكتة الثامنة عشرة :[(١)] : " الشيطان عدوك وأنت عنه غافل غائب ، قال تعالى : ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لا تَرَوْنَهُمْ﴾ [(٢)] فعلى هذا : لك عدو غائب ولك حبيب غالب لقوله - تعالى - : ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ﴾ [(٣)] فإذا قصدك العدو الغائب فافزع إلى الحبيب الغالب " [(٤)] .

النكتة التاسعة عشرة :[(٥)] " كأنه تعالى يقول " إنه شيطان رجيم وأنا رحمن رحيم " فابعد عن الشيطان الرجيم / لتصل إلى " الرحمن الرحيم " [فإن له تسلطا عليك من وقت ولادتك ، كما فى الحديث - " إن للشيطان لُمّة بابن آدم وللملك لُمّة ، فإذا ولد المولود لبنى آدم قَرَنَ إبليس به شيطانا وقرن الله به ملكا فالشيطان جاثم على أذن قلبه الأيسر والملك جاثم على أذن قلبه الأيمن فهما يدعوانه فالشيطان يدعوه إلى القبائح والملك يدعوه إلى الخيرات [(٦)] " فالذى يدفع عنك قبائحه ؛ لتصل إلى ما يدعوك إليه الملك قولك " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم "] [(٧)] .

---

(١) النكتة السابعة عشرة ساقطة من المخطوطة ونصها فى التفسير ١ / ٩٥ " قال جعفر الصادق : إنه لابُدَّ قبل القراءة من التعوذ ، وأما سائر الطاعات فإنه لا يتعوذ فيها ، والحكمة فيه أن العبد ينجس لسانه بالكذب والغيبة والنميمة فأمر الله - تعالى - العبد بالتعوذ ليصير لسانه طاهراً فيقرأ بلسان طاهر كلاماً أنزل من رب طيب طاهر " . والنكتة الثامنة عشرة هنا موضعها فى التفسير التاسعة عشرة .

(٢) سورة الأعراف من الآية ٢٧ .

(٣) سورة يوسف من الآية ٢١ .

(٤) فى التفسير ١ / ٩٥ " والله - سبحانه وتعالى - أعلم بمراده " .

(٥) موضعها فى التفسير ١ / ٩٥ النكتة الثامنة عشرة .

(٦) زيادة فى المخطوطة والحديث فى سنن الدارمى ٢ / ٣٠٦ براوية " ما منكم من أحد إلا ومعه قرينه من الجن وقرينه من الملائكة ، قالوا : وإياك ، قال : نعم وإياى ، ولكن الله أعاننى عليه فأسلم " .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من التفسير .

تذييل [1]

فى مسائل مهمة ينبغى التنبيه إليها :

المسألة الأولى :

فرق بين أن يقال " أعوذ بالله " وبين أن يقال : " بالله أعوذ " ؛ فإن الأول لا يفيد الحصر ، والثانى يفيده .

فلم ورد الأمر بالأول دون الثانى مع أنا بينا أن الثانى أكمل ، وأيضا جاء قوله " الحمد لله " وجاء قوله : " لله الحمد " ، وأما هنا فقد جاء " أعوذ بالله " وما جاء قوله " بالله أعوذ " فما الفرق (؟) .

المسألة الثانية :

قوله : " قل أعوذ بالله " [2] لفظه الخبر ومعناه الدعاء والتقدير "اللهم أعذنى" ألا ترى أنه قال : ﴿ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [3] كقوله : " استغفر الله " أى " اللهم اغفر لى " والدليل عليه أن قوله : " أعوذ بالله " إخبار عن فعله وهذا القدر لا فائدة فيه ، وإنما الفائدة فى أن يعيذه الله ، فما السبب فى أنه قال : أعوذ بالله ولم يقل : " أعذنى " - الجواب - " أن بين العبد وبين الرب عهداً ، كما قال - تعالى - : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ ﴾ [4] ، وقال - تعالى - : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾ [5] فكأن العبد يقول : " أنا مع لؤم الإنسانية ونقص البشرية/ وفيت بعهد عبوديتى حيث قلت : "أعوذ بالله" فأنت مع ٢٥/ظ نهاية الكرم وغاية الفضل والرحمة أولى بأن تفى بعهد الربوبية ، فتقول " إنى أعيذك من الشيطان الرجيم " .

(١) فى التفسير ١ / ٩٥ الباب السابع فى المسائل الملتحقة بقوله : "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" .
(٢) فى التفسير ١ / ٩٥ قوله " أعوذ بالله " .
(٣) سورة آل عمران من الآية ٣٦ .
(٤) سورة النحل من الآية ٩١ .
(٥) سورة البقرة من الآية ٤٠ .

المسألة الثالثة:[1]

أعوذ " فعل مضارع وهو يصلح للحال والاستقبال فهل هو حقيقة فيهما " ؟ " والحق أنه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وإنما يختص به بحرف السين وسوف "[2] .

الرابعة :[3] " لِمَ وقع الاشتراك بين الحاضر والمستقبل ولم يقع بين الحاضر والماضى " ؟

الخامسة :[4] " كيف المشابهة بين المضارع وبين الاسم " ؟ .

السادسة :[5] " كيف العامل فيه ولا شك أنه معمول فما هو " ؟ " .

السابعة :[6] " قوله : " أعوذ " يدل على أن العبد مستعيذ فى الحال ، وفى كل المستقبل وهو الكمال فهل يدل على أن هذه الاستعاذة باقية فى الجنة ؟ " .

الثامنة :[7] " قوله : " أعوذ " حكاية عن النفس ولابد من الأربعة المذكورة في قوله " أتين " .

أما المباحث العقلية المتعلقة بالباء فى قوله : " أعوذ بالله " فهى كثيرة :

أولهـا : " الباء " فى قوله : " بالله " ، فإنها تكون للإلصاق[8] ، وفيه مسائل :

---

(١) فى التفسير ١ / ٩٥ " المسألة ج " .

(٢) وفى شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٠ " والمضارع ما احتمل الحال والاستقبال ، وحسن معه الآن ، و"غداً " وكانت فى أوله أحدى الزوائد الأربع " وينظر الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٥٢ ، ٥٣ ، ٨٥ .

(٣) فى التفسير ١ / ٩٥ " د " .

(٤) فى التفسير ١ / ٩٥ " هـ " .

(٥) فى التفسير ١ / ٩٥ " و " .

(٦) فى التفسير ١ / ٩٥ " ز " .

(٧) فى التفسير ١ / ٩٥ " ح " .

(٨) فى التفسير ١ / ٩٦ " باء الإلصاق " .

المسألة الأولى : " البصريون " يسمونه باء الإلصاق ، و"الكوفيون " يسمونه باء الآلة ، ويسميه قوم " باء التضمين "[1] ، واعلم أن حاصل الكلام إن هذه "الباء" متعلقة بفعل لا محالة و " الفائدة " فيه أنه لا يمكن إلصاق ذلك الفعل بنفسه إلا بواسطة الشئ الذى دخل عليه هذا " الباء " فهو " باء " الإلصاق لكونه سببا للإلصاق و" باء الآلة " لكونه داخلا على الشئ الذى هو آلة " .

المسألة الثانية : " اتفقوا على أنه لابد من إضمار فعل فإنك إذا قلت : "بالقلم" لم يكن ذلك كلاما مفيداً بل لابد وأن تقول : " كتبت بالقلم " وذلك يدل على أن هذا الحرف متعلق / بمضمر ونظيره قوله : " بالله لأفعلن " ومعناه ٢٦/ظ " أحلف بالله لأفعلن فحذف " أحلف " لدلالة الكلام عليه فكذا ها هنا ، ويقول " الرجل لمن يستأذنه فى سفره على اسم الله . سر على اسم الله .

المسألة الثالثة : " لما ثبت أنه لابد من الإضمار فنقول : الحذف فى هذا المقام أفصح والسبب فيه أنه لو وقع التصريح بذلك المضمر لاختص قوله : "أعوذ بالله" بذلك الحكم المعين . أما عند الحذف فإنه يذهب الوهم كل مذهب ويقع فى الخاطرات جميع المهمات لا تتم إلا بواسطة الاستعاذة بالله ، وإلا عند الابتداء باسم الله . ونظيره أنه قال : " الله أكبر " ولم يقل : إنه أكبر من الشئ الفلانى لأجل ما ذكره من إفادة العموم فكذا هنا " .

الرابعة :[2] " قال س : " لم يكن لهذه " الباء " عمل إلا الكسر فكسرت لهذا السبب [3] ، فإن قيل : كاف " التشبيه " ليس لها عمل إلا الكسر ، ثم إنها ليست مكسورة بل مفتوحة .

(١) ينظر : معانى الباء فى شرح ابن يعيش ٢٢/٨ ، ٢٣ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٥١٠/١ : ٥١٥ ، والمغني ١٣٧ : ١٥١ ، والهمع ٤ /١٥٦ : ١٨٤ ، والأزهية للهروى ٢٩٤ : ٢٩٧ ، والجنى الدانى ٣٦ : ٥٦ .

(٢) فى التفسير ١ / ٩٦ " المسألة الرابعة قال س " .

(٣) لم أعثر على هذا النص فى كتاب سيبويه ، وفى معانى الحروف للرمانى ص ٣٦ "... وإنما كسرت ؛ لتكون على حركة معمولها ، وحركة معمولها الكسر " وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢٢ .

قلنا : كاف التشبيه قائم مقام الاسم وهو فى العمل ضعيف أما " الحرف " فلا وجود له إلا بحسب هذا الأثر فكان فيه كلاما قويا " [1] .

الخامسة : [2] " الباء" قد تكون أصلية كقوله - تعالى - : ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾ [3] وقد تكون زائدة وهى على أربعة أوجه :

أحدها : " للإلصاق وهى كقوله : " أعوذ بالله " وقوله : " باسم الله " .

وثانيها : للتبعيض [4] عند الشافعى [5] رضى الله عنه [6] .

وثالثها : لتأكيد النفى كقوله - تعالى - : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [7] .

ورابعها : للتعدية كقوله - تعالى - : ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [8] أى أذهب نورهم .

وخامسها : الباء " بمعنى " فى " قال

∴ حَلَّ بأعداءِكَ ما حَلَّ بى ∴ [9]

أى حل فى أعداءك [10] .

وأما " باء " القسم - وهو قوله " بالله " فهو من جنس " باء الإلصاق " .

(١) ينظر : معانى الحروف للرمانى ص ٣٦ ، وشرح المفصل ٨ / ٢٢ .

(٢) فى التفسير ١ / ٩٦ " المسألة الخامسة " .

(٣) سورة الأحقاف من الآية ٩ .

(٤) اثبت ذلك الأصمعى والفارسى والقتبى وابن مالك ، والكوفيون ، وجعلوا منه قوله - تعالى - : ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ الإنسان من الآية ٦ .
وقول الشاعر :
شربن بماء البحر ثم ترفعت ∴ متى لجج خُضر لهن نئيج
ينظر المغنى ص ١٤٢ .

(٥) هو : محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع نسيب رسول الله ﷺ . ولد بغزة ، ونشأ بمكة ، وافتى بالمدينة ، واليمن ومصر .
تنظر ترجمته فى : سير اعلام النبلاء ١٠ / ٥ : ٩٩ .

(٦) زائدة فى التفسير ١ / ٩٦ .

(٧) سورة فصلت من الآية ٤٦ .

(٨) سورة البقرة من الآية ١٧ .

(٩) شطر لبيت من الكامل لم أعثر على قائله ولا تكملته .

(١٠) ومنه قوله - تعالى - : ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ سورة آل عمران من الآية ١٢٣ اى فى بدر ، ينظر المغنى ص ١٤١ ، ومعانى الحروف للرمانى ص ٣٦ ، والجنى الدانى ص ٤٠ والأزهية ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

السادسة:/ [1] قال بعضهم: الباء في، قوله: ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ [2] ٢٦/ظ زائدة والتقدير " امسحوا رؤسكم : " قال الشافعي " رضي الله عنه : [3] " : إنها تفيد التبعيض حجته [4] من وجوه :

الأول : " أن هذه " الباء " إما أن تكون " لغواً " أو " مفيداً ، والأول باطل ؛ لأن الحكم بأن كلام " رب العالمين " لغو في غاية البعد ، وذلك لأن المقصود من الكلام إظهار الفائدة فحمله على اللغو على خلاف الأصل فثبت أنه يفيد فائدة زائدة ، وكل من قال بذلك قال : " إن تلك الفائدة هي التبعيض " .

الثاني : " أن الفرق بين قوله : " مسحت بيدي المنديل " وبين قوله : " مسحت يدي بالمنديل " يكفي في صحة صدقه ما إذا مسح يده بجزء من أجزاء المنديل .

الثالث : أن بعض أهل اللغة قال : " الباء " قد تكون للتبعيض ، وأنكره بعضهم لكن رواية الإثبات راجحة فثبت أن " الباء " تفيد التبعيض ومقدار ذلك البعض غير مذكور فوجب أن تفيد أي مقدار يسمى بعضاً فوجب الاكتفاء بمسح أقل جزء من الرأس وهذا هو قول " الشافعي " والإشكال عليه " أنه - تعالى - " قال ﴿ فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ [5] فوجب أن تكون مسح أقل جزء من أجزاء الوجه واليد كافيا في التيمم ، وعند " الشافعي " لابد فيه من الإتمام .

وله أن يجيب فيقول : مقتضى هذا النصب الاكتفاء في التيمم بأقل جزء من الأجزاء إلا أن عند "الشافعي" الزيادة النص ليست فسخاً فأوجبنا الإتمام لسائر الدلائل ، وفي مسح الرأس لم يوجد دليل يدل على وجوب الإتمام فاكتفينا بالقدر المذكور في هذا النص " .

(١) في التفسير ١ / ٩٦ " المسألة السادسة " .
(٢) سورة المائدة من الآية ٦ .
(٣) زيادة في التفسير ١ / ٩٦ .
(٤) في التفسير ١ / ٩٦ " حجة الشافعي رضي الله عنه وجوه " .
(٥) سورة النساء من الآية ٤٣ .

السابعة : " فَرَّعَ أصحابُ " أبى حنيفة على " باء " الإلصاق مسائل :

إحداها : " قال " محمد "[1] فى الزيادات : إذا قال الرجل لامرأته " أنت طالق بمشيئة الله - تعالى - لا يقع الطلاق / هو كقوله : أنت طالق إن شاء الله " ٢٧/و ولو قال : لمشيئة الله يقع ؛ لأنه أخرجه مخرج التعليل وكذلك " أنت طالق بإرادة الله " لا يقع الطلاق ولو قال : " لإرادة الله " يقع أما إذا قال " أنت طالق بعلم الله أو لعلم الله " ؛ فإنه يقع الطلاق فى الوجهين ولابد من الفرق " .

وثانيها : " قال فى كتاب " الأيمان " لو قال لامرأته : " إن خرجت من هذه الدار إلا بإذنى فأنت طالق " فإنها تحتاج فى كل مرة إلى إذنه ، ولو قال " إن خرجت إلا أن آذن لك " فأذن لها مر ة كفى ولابد من الفرق "[2] .

وثالثها : " لو قال لامرأته " طلقى نفسك ثلاثا بألف فطلقت نفسها واحدة وقعت بثلث الألف وذلك أن " الباء " ها هنا تدل على البدلية فيوزع البدل على المبدل فصار بإزاء كل طلقة[3] ثلث الألف ، ولو قال " طلقى نفسك ثلاثا على ألف " فطلقت نفسها واحدة لم يقع شئ عند " أبى حنيفة " لأن لفظة " على " كلمة شرط ولم يوجد الشرط وعند صاحبيه تقع واحدة بثلث الألف وها هنا[4] مسائل كثيرة متعلقة بالباء " .

أولها :[5] قال " أبو حنيفة " : الثمن إنما يتميز عن المُثَمَّن بدخول حرف "الباء" عليه ؛ فإذا قلت : " بعت كذا بكذا " فالذى دخل عليه " الباء " هو الثمن فقط وعلى هذا الفرق بين " .

(١) هو محمد بن الحسن الشيبانى أبو عبد الله إمام فى الفقه والأصول ، وهو الذى نشر علم أبى حنيفة ، ولد سنة ١٣١ هـ ، وتوفى سنة ١٨٩ هـ تنظر ترجمته فى وفيات الأعيان ١ / ٤٥٣ .

(٢) كتاب الاختيار ٣ / ٢٣٠ - طبعة المعاهد الأزهرية .

(٣) فى التفسير ١ / ٩٧ " فصار بإزاء من طلقة ثلث الألف " وهو تصحيف .

(٣) فى التفسير ١ / ٩٧ " قلتُ : وها هنا " .

(٤) فى التفسير ١ / ٩٧ " أ " .

مســألـة :

البيع الفاسد فإنه قال : " إذا قال : بعت هذا " الكِرْيَاس [(١)] " بِمَنّ [(٢)] من الخمر صح البيع وانعقد فاسداً ، وإذا قال " بعت هذا الخمر بهذا الكرياس " لم يصح والفرق أن فى الصورة الأولى الخمر ثمن وفى الصورة الثانية الخمر مثمن وجعل الخمر ثمنا جائز أما جعله مثمنا فإنه لا يجوز " .

الثانية : [(٣)] قال " الشافعى : " إذا قال : بعت منك هذا الثوب بهذا الدرهم تعين ذلك الدرهم / " وعند " أبى حنيفة لا يتعين " . ٢٧/ظ

الثالثة [(٤)] : " قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ ﴾ [(٥)] فجعل الجنة ثمنا للنفس والمال " .

ومن أصول الفقه مسائل :

الأولى : [(٦)] " الباء " تدل على السببية قال تعالى ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ ﴾ [(٧)] ها هنا " الباء " دلت على السببية وقيل : إنه لا يصح لأنه [(٨)] لا يجوز إدخال لفظ " الباء " على السبب فيقال : " ثبت هذا الحكم بهذا السبب " .

الثانية : [(٩)] " إذا قلنا " الباء " تفيد السببية فما الفرق بين " باء " السببية وبين " لام " السببية لابد من بيانه " .

---

(١) الكِرْيَاس " الكنيف ، وقيل : الثوب ، وقيل رَاووق الخمر - اللسان مادة " كرس " .
(٢) المَنّ : لغة فى المَنَا الذى يوزن به ، وهو رطلان ، والجمع أَمْنَان جمع المَنَا أمناء . اللسان " منن " .
(٣) فى التفسير ١ / ٩٧ " ب " .
(٤) فى التفسير ١ / ٩٧ " ج " .
(٥) سورة التوبة من الآية ١١١ .
(٦) فى التفسير ١ / ٩٧ " أ " .
(٧) سورة الأنفال من الآية ١٣ .
(٨) " لا " ساقطة من المخطوط .
(٩) فى التفسير ١ / ٩٨ "ب" .

الثالثة : [1] " الباء " فى قوله " سبحانك اللهم وبحمدك " لابد من البحث عنه ؛ فإنه لا يدرى أن هذه " الباء " بماذا تتعلق وكذلك البحث عن قوله : ﴿ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ ﴾ [2] فإنه يجب البحث عن هذه " الباء " .

الرابعة : [3] قيل : كل العلوم مندرج فى الكتب الأربعة وعلومها فى القرآن وعلوم القرآن فى الفاتحة وعلوم الفاتحة فى " بسم الله الرحمن الرحيم " وعلومها فى "الباء" من باسم الله " قلت : لأن المقصود من كل العلوم وصول العبد إلى الرب وهذه الباء باء الإلصاق فهو يلصق العبد بالرب فهو كمال المقصود .

النوع الثالث : من مباحث هذا الباب " مباحث حروف الجر " :

فإن هذه الكلمة اشتملت على نوعين منها :

أحدهما : الباء " **وثانيهما :** لفظ " مِنْ " فنقول فى لفظ " من " مباحث :

الأول : [4] " أنك تقول " أخذت المال من ابنك " فتكسر النون ثم تقول " أخذت المال من الرجل " فتفتح النون فها هنا اختلف آخر هذه الكلمة / إذا ٢٨/ظ اختلفت الأحوال دلت على اختصاص كل حالة بهذه الحركة فها هنا اختلف آخر هذه الكلمة باختلاف العوامل ؛ فإنه لا معنى للعامل إلا الأمر الدال على استحقاق هذه الحركات فوجب كون هذه الكلمة معربة .

المبحث الثانى : [5] كلمة " مِنْ " وردت على وجوه أربعة " :

" ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة " [6] .

(١) فى التفسير ١ / ٩٨ " ٩ " .
(٢) سورة البقرة من الآية ٣٠ .
(٣) فى التفسير ١ / ٩٨ " د " .
(٤) فى التفسير ١ / ٩٨ " أ " .
(٥) فى التفسير ١ / ٩٨ " ب " .
(٦) قال ابن هشام فى المغنى ص ٤١٩ : " مِنْ تأتى على خمسة عشر وجهاً . راجع المغنى ٤١٩ : ٤٣١ .

المبحث الثالث : [١]

قال " المبرد " [٢] الأصل هو ابتداء الغاية والبواقى مفرعة عليه : وقال آخرون " الأصل هو التبعيض والبواقى مفرعة عليه " [٣]

المبحث الرابع : [٤]

" أنكر بعضهم كونها زائدة ، وأما قوله - تعالى - : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [٥] فقد بينوا أنه يفيد فائدة زائدة ، فكأنه قال : يغفر لكم من ذنوبكم ، ومن غفر كل بعض منه فقد غفر كله " [٦] .

المبحث الخامس : [٧] " الفرق بين " مِنْ " وبين " عَنْ " لابد من ذكره :

قال الشيطان : ﴿ ثُمَّ لآتِيَنَّهُم مِّنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَائِلِهِمْ ﴾ [٨] وفيه سؤالان : " **الأول** " لم خص الأولين بلفظ " من " ، **والثالث والرابع** بلفظ " عن " [٩] ؟ " .

الثانى : " لما ذكر الشيطان لفظ " من " ولفظ " عن " فَلِم جاءت الاستعاذة بلفظ [١٠] " من " ، فقال " أعوذ بالله من الشيطان " ولم يقل " عن الشيطان " "؟" .

---

(١) فى التفسير ١ / ٩٨ " ج " .

(٢) هو : محمد بن يزيد بن عبدالأكبر بن عمير بن حسان الثمالى الملقب بالمبرد توفى سنة ٢٨٥ هـ ، تنظر ترجمته فى : البلغة ٢١٦ ، ٢١٧ وبغية الوعاة ١ / ٢٦٩ .

(٣) ينظر : المقتضب ٤ / ١٣٦ ، ١٣٧ ، والإنصاف ٣٧٠ ، ٣٧٦ ، ومعانى الحروف للرمانى ٩٧ ، ٩٨ ، والمغنى ٤١٩ ، ٤٢٠ .

(٤) فى التفسير الكبير ١ / ٩٨ " د " .

(٥) سورة نوح من الآية ٤ .

(٦) ينظر : المغنى ٤٢٥ : ٤٢٨ .

(٧) فى التفسير الكبير ١ / ٩٨ " هـ " .

(٨) سورة الأعراف من الآية ١٧ .

(٩) ينظر : الدر المصون للمسمين الحلبى ٥ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(١٠) " بلفظ " مكررة فى المخطوطة .

النوع الرابع : من مباحث هذا الباب ، " الشيطان "[1] مبالغة فى الشيطنة كما أن " الرحمن " مبالغة فى " الرحمة " ، و" الرجيم " فى حق الشيطان فعيل بمعنى مفعول كما أن " الرحيم " فى حق الله - تعالى - " فعيل " بمعنى " فاعل " إذا عرفت هذا / فهذه الكلمة تقتضى الفرار من الشيطان الرجيم إلى " الرحمن الرحيم " وهذا يقتضى المساواة بينهما وهذا ينشأ عنه قول الثَّنَوِية[2] ٢٨/ظ الذين يقولوا : " إن " الله وإبليس أخوان إلا أن " الله " هو الأخ الكريم الرحيم الفاضل وإبليس هو الأخ اللئم الخسيس المؤذى فالعاقل يفر من هذا الشرير إلى ذلك الخير " .

القول الثانى :[3] " الإله هل هو رحيم كريم ؟ فإن كان رحيما كريما فلم خلق الشيطان الرجيم وسلطه على العباد وإن لم يكن رحيما كريما فأى فآئدة فى الرجوع إليه والاستعاذة به من شر الشيطان .

القول الثالث :[4] "الملائكة فى السموات هل يقولون: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ؟ " فإن ذكروه فإنما يستعيذون من شرور أنفسهم لا من شرور الشيطان " .

الرابع :[5] " أهل الجنة فى الجنة هل يقولون " أعوذ بالله ؟ " .

الخامس :[6] " الأنبياء والصديقون لِمَ يقولون " أعوذ بالله " مع أن الشيطان أخبر أنه لا تعلق له بهم فى قوله : ﴿إِلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾[7] والشيطان

(١) فى التفسير الكبير " أ " الشيطان ... إلخ .
(٢) الثنوية " أصحاب الاثنين الأزليين يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان بخلاف المجوس ، فإنهم قالوا : بحدوث الظلام لتساويهما فى القديم ، واختلافهما فى الجوهر والطبع والفعل والخيّر والمكان والأجناس والأبدان والأرواح " الملل والنحل للشهرستانى بحاشية الفصل فى الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٢ / ٦٥ - طبعة السلام العاليمة - بدون تاريخ .
(٣) فى التفسير ١ / ٩٨ " ب " .
(٤) فى التفسير ١ / ٩٨ " ج " .
(٥) فى التفسير ١ / ٩٨ " د " .
(٦) فى التفسير ١ / ٩٨ " هـ " .
(٧) سورة ص الآية ٨٣ .

أخبر أنه لا تعلق له بهم إلا فى مجرد الدعوة حيث قال : ﴿ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلاَّ أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي . . . ﴾ [1] الآية .

وإنما الإنسان فهو الذى ألقى نفسه فى البلاء فكانت الاستعاذة من شر نفسه أهم وألزم من استعاذته من شر الشيطان فَلِم بدأ بالجانب الأضعف وترك الجانب الأهم [لأن النفس وإن كانت عدوة للمرء وضررها أكثر لكن الشيطان خداعه أعظم خصوصا ، وأن " الله " ذكره بقوله " ﴿ اسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [2] بصيغة الأمر ، وذلك أشد من ضرر النفس الأمارة بالسوء على أن النفس قد مدحت فى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَادْخُلِي [3] فِي عِبَادِي ﴿٢٩﴾ وَادْخُلِي جَنَّتِي ﴿٣٠﴾ ﴾ [4] .

ولم يمدح الشيطان بشئ مطلقاً وحينئذ كان ضرره أعظم من ضررها "] [5] .

وهذا آخر ما يسر الله به - تعالى - من الفوائد الجليلة والحكم والنكات العظيمة وإن كانت قليلة على أن ما قل ودل خير مما كثر ومل " .

والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وهو حسبى ونعم الوكيل .

(١) سورة إبراهيم الآية ٢٢ ، تكملتها فى التفسير ١ / ٩٩ ﴿ فَلا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنفُسَكُم ﴾ .

(٢) إشارة إلى قوله - تعالى - : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ سورة النحل الآية ٩٨ .

(٣) ساقطة من المخطوطة .

(٤) سورة الفجر الآيات ٢٧ : ٣٠ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من التفسير .

الفهارس الفنية

..فهرس الآيات القرآنية..

★سورة الأعراف

★سورة الأنفال

★سورة التوبة

★سورة يوسف

★سورة إبراهيم

★سورة الحجر

★سورة النحل

★سورة الذاريات		
﴿ فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ ﴾	٥٠	٨٣
★سورة القمر		
﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾	٥٥	٨٧
★سورة الواقعة		
﴿ لا يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ ﴾	٧٩	٨٥
★سورة الحاقة		
﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾	١٩	٨١
★سورة نـوح		
﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾	٤	١٠١
★سورة الفجر		
﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ﴿٢٩﴾ وَادْخُلِي جَنَّتِي ﴾	٢٧-٣٠	١٠٣
★سورة العلق		
﴿ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾	١٩	٩١

•..فهرس الأحاديث النبوية..•

الحديث	الصفحة

..فهرس الأبيات الشعرية..

..فهرس الأعلام..(*)

(*) الرقم المذكور هو موضع الترجمة للعلم .

..فهرس الأماكن والبلدان..

.. فهرس المصادر والمراجع ..

١- أخبار النحويين البصريين للسيرافى - طبعة الجزائرى ١٩٣٦م .

٢- الأزهية فى علم الحروف للهروى - تحقيق / عبدالمعين الملوحى - دمشق - ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ .

٣- أسرار العربية - تحقيق / محمد حسين شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧م .

٤- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .

٥- الأصول فى النحو - تحقيق الدكتور / عبدالحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى ومعه كتاب عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المساك للشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد - دار الجيل - بيروت ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م الطبعة الخامسة .

٧- إملاء ما من به الرحمن للعكبرى - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

٨- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى ومع كتاب الإنتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد - المكتبة العصرية - بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

٩- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب - تحقيق . د/ موسى بتاى العليلى - مطبعة العانى -بغداد .

١٠- الإيضاح فى علل النحو لأبى القاسم الزجاجى تحقيق د/ مازن المبارك - دار النفائس - الطبعة الخامسة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م

١١- ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة - تحقيق د/ طارق الجابى - عالم الكتب - بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م الطبعة الأولى .

١٢- الاختيار فى الفقه الحنفى - طبعة المعاهد الأزهرية .

١٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى - تحقيق د/ رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م الطبعة الأولى .

١٤- البداية والنهاية لابن كثير - مطبعة السعادة - مصر ١٣٥٨ هـ .

١٥- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنجاة : للسيوطى .

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - بيروت .

١٦- البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة: للفيروزابادى -تحقيق/ محمد المصرى- جمعية إحياء التراث الإسلامى - الكويت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

١٧- التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان الأندلسى تحقيق أ. د/ حسن هنداوى - دار القلم - دمش ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧م طبعة أولى .

١٨- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - طبع دار إحياء الكتب العلمية (الحلبى) .

١٩- تفسير القرطبى -الجامع لأحكام القرآن - طبعة دار الحديث ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .

٢٠- التفسير الكبير للإمام الفخر الرازى - دار إحياء التراث العربى - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧م .

٢١- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى - تحقيق د/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل - دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م .

٢٢- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى - دار إحياء الكتب العلمية (الحلبى) .

٢٣- حواشى المفصل للزمخشرى - تحقيق وشرح . د /إمام الجبورى ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .

٢٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادى .

تحقيق / عبدالسلام هارون الخانجى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩م الطبعة الثانية .

٢٥- الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى - تحقيق / محمد على النجار - دار الكتاب العربى - بيروت .

٢٦- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى - تحقيق د/ أحمد الخراط - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى .

٢٧- ديوان العباس بن مرادس - تحقيق / يحيى الجبورى - بغداد ١٩٦٨ .

٢٨- ديوان امرئ القيس - تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الرابعة - دار المعارف - مصر .

٢٩- السبعة فى القراءات لابن مجاهد - تحقيق د/ شوقى ضيف - دار المعارف - مصر - الطبعة الثالثة ١٩٧٢ م .

٣٠- سر صناعة الإعراب لابن جنى - تحقيق - د/ حسن هنداوي - دار القلم - دمشق ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م الطبعة الأولى .

٣١- سنن الدارمى للإمام أبى محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمى (ت ٢٥٥ هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت .

٣٢- سير أعلام النبلاء للذهبى - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .

٣٣- شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق / د. عبدالرحمن السيد ، د/ محمد بدوى المختون هجر ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م طبعة أولى .

٣٤- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور - تحقيق / فواز الشعار - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٩ هـ ١٩٩٨م الطبعة الأولى .

٣٥- شرح الرضى لكافية ابن الحاجب - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢ م الطبعة الثالثة .

٣٦- شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى - الجزء الأول - تحقيق د/ رمضان عبدالتواب ، د/ محمود فهمى حجازى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م والجزء الثانى تحقيق د/ رمضان عبدالتواب ١٩٩٠م .

٣٧- شرح المفصل فى صنعة الإعراب المرسوم بالتحمير للخوارزمى - تحقيق د/ عبدالرحمن العلمين - دار العرب الإسلامى - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٠ م .

٣٨- شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب - بيروت .

٣٩- طبقات الشافعية للأسنوي - تحقيق عبدالله الجبورى - بغداد ١٣٩١ هـ .

٤٠- طبقات الشافعية للسبكى - مصر ١٣٢٤ هـ .

٤١- طبقات الشعراء لابن سلام الجمحى - دار الكتب العلمية .
- بيروت - ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

٤٢- عرائس المحصل من نفائس المفصل للفخر الرازى - المجلد الثالث الأفعال - تحقيق / محمد محمد فهمى - رسالة دكتوراه - كلية اللغة العربية بأسيوط ١٩٨٣ م .

٤٣- علل النحو لأبى الحسن الوراق - تحقيق الدكتور / محمود جاسم محمد الدرويش - مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م .

٤٤- الفصول فى العربية لابن برهان - تحقيق . د/ فائز فارس - دار الأمل مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ ط أولى .

٤٥- فقه السنة : للشيخ سيد سابق - مكتبة الخدمات الحديثة - جدة .

٤٦- كتاب تفسير الفاتحة - تحقيق / محمد محيى الدين عبدالحميد - المطبعة المصرية ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٣ م .

٤٧- كتاب سلسلة الأحاديث الصحيحة والموضوعة للشيخ ناصر الدين الألبانى طبعة مكتبة المعارف - الرياض .

٤٨- كتاب الطارقية فى إعراب ثلاثين سورة من سور المفصل لابن خالويه - تحقيق د/ محمد محمد فهمى - مطبعة الأمانة بالقاهرة - طبعة أولى ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

٤٩- كتاب سيبويه - تحقيق وشرح / عبدالسلام محمد هارون - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م .

٥٠- كتاب معانى الحروف للرومانى - تحقيق د/ عبدالفتاح شلبى - مكة المكرمة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦م .

٥١- كشف الخفاء للعجلونى - الطبعة الأولى "بدون" .

٥٢- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجى خليفة - مطبعة الاستقامة ١٩٤٧ م .

٥٣- لسان الصوفية : لابن منظور - دار صادر - بيروت ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

٥٤- المسائل العسكرية لأبى على الفارسى - تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد - مطبعة المدنى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٧ م .

٥٥- معجم الأدباء لياقوت الحموى - مطبعة دار المأمون .

٥٦- معجم البلدان لياقوت الحموى - دار صادر - بيروت .

٥٧- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى - تحقيق د/ مازن المبارك ومحمد على حمد الله - دار الفكر - بيروت ١٩٨٥ م الطبعة السادسة .

٥٨- المفصل فى علم العربية للزمخشرى - دار الجبل بيروت .

٥٩- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى - تحقيق . د/ كاظم بحر المرجان " بدون " .

٦٠- المقتضب لأبى العباس المبرد - تحقيق / محمد عبدالخالق عضيمة - طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٩ هـ .

٦١- المقرب لابن عصفور الأندلسى - تحقيق / عادل أحمد عبدالموجود ، وعلى محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

٦٢- الملل والنحل للشهرستانى - طبعة السلام العالمية " بدون تاريخ " .

٦٣- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردى - مصر ١٩٢٩ م .

٦٤- نزهة الألبا فى طبقات الأدبا للأنبارى - تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - دار النهضة - مصر ١٩٦٧ م .

٦٥- النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان لأبى حسان الأندلسى - تحقيق د/عبدالحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .

٦٦- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادى - اسطنبول ١٩٥١ م .

٦٧- صنع الجوامع فى شرح جميع الجوامع للسيوطى - تحقيق . د/ عبدالعال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .

٦٨- وفيات الأعيان : لابن خلكان - تحقيق / إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت .

٦٩- وفيات الأعيان : لابن خلكان - تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد - مطبعة السعادة .

فهرس الموضوعات

الصفحة